المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

قسم علم الاجتماع السياسي والعلاقات الدولية

تخصص: تحليل السياسة الخارجية

تدخل حلف الناتو في ليبيا

مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم السياسية

إعداد الطالبة: **إشراف الأستاذ:**

هرموش مريم **أ.د مكي محمد السعيد**

أعضاء لجنة المناقشة

د. صايج مصطفى	رئيسا
أ.د مكي محمد السعيد	مشرفا ومقررا
د. العاقل رقية	عضوا مناقشا

السنة الدراسية:2016/2015

"أدى التـــدخل لحمايـــة الليبيـــين إلـــى قتـــل العديـد مـنـهم، ولكـن النـاتو عـدَه نجاحا ،لعـل ذلك نـجاح ربيع النـاتو".

مروان بشارة ، العربي الخفي،ص.159.

الإهداء

إلى الوالدين الكريمين، نزيم، وكــل أفراد العائلة.

الشكر

الحمد و الشكر لله الذي أنعم علينا ووفقنا لإتمام هذه المذكرة

و بعد حمد الله عز و جل، نقدم جزيل الشكر للأستاذ "مكي السعيد" الذي لم يبخل علينا يوما بالنصح و الإرشاد.

كما نخص بالشكر الأستاذ "مغراوي لقمان" و الأستاذة "بيحو نعيمة" لسهرهم على حسن سير الدراسة بالنسبة لطلبة تخصص تحليل السياسة الخارجية

دون أن ننسى كل أساتذة،موظفي و طلبة المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

ملخص الدراسة:

جاءت هذه الدراسة لتبحث في حقيقة ما إذا كان تدخل حلف الأطلسي في ليبيا الذي تم سنة2011م هو فعلا تدخل إنساني وذلك عبر تتبع وتحليل الأحداث في الفترة الممتدة من 2011م إلى 2015م.

منذ بداية الأزمة في ليبيا يوم 17 فيفري 2011م والأوضاع فيها تستقطب اهتمام الجماعة الدولية، حيث مثلت الحالة الليبية أول حلقة في سلسلة التدخلات الخارجية في الأزمات التي تعصف بالمنطقة العربية.

جاء التدخل في ليبيا من قبل حلف الأطلسي تطبيقا لمبدأ مسؤولية الحماية "R2P"، تحت غطاء شرعي أمَنه القرار 1973 لمجلس الأمن، إلا أنه ومع تطور العمليات العسكرية فيها وإطالة الحرب، ناهيك عن انحياز الحلف إلى طرف المعارضة آل التدخل إلى الإطاحة بالنظام بعد سبعة أشهر من اندلاع الأزمة و بداية التدخل ما يمثل انحرافا واضحا عن ما يقتضيه مبدأ الحماية.

من هنا سادت الأوضاع في ليبيا حالة من الفوضى شملت جميع المجالات، وانعكست على الأوضاع الإقليمية من حيث التأثير على أمن دول الجوار على غرار الجزائر، مالي، تونس ومصر، فيما كانت لها تداعيات حتى على المستوى الدولي خصوصا على الدول الأوروبية من خلال قضية الهجرة والإرهاب.

لم تنتهي الأزمة بمجرد سقوط النظام وانسحاب قوى الحلف من ليبيا، وإنما بدأت فترة انتقالية امتازت بتعدد تحديات بناء الدولة وغياب عمليات الدعم اللازمة لإعادة البناء، عدا بعض الجهود الدبلوماسية لدول الجوار والمبادرة التي احتضنتها الأمم المتحدة من أجل دعم الحوار الليبي.

وفي خضم كل ذلك تغلغلت الجماعات الإرهابية وعلى رأسها تنظيم "داعش" إلى ليبيا بما اتضح أنه يمثل ذريعة جديدة حلف الأطلسي ثانية من أجل محاربة داعش.

Abstract:

This study comes to look at the fact whether the intervention of NATO in Libya, which was in2011, is really a humanitarian intervention through the tracking and analysis of events in the period from 2011 to 2015.

Since the beginning of the crisis in Libya on 17th february2011, the situation attracts the attention of international community, as represented by the Libyan case the first episode in a series of foreign interventions in the crisis plaguing the Arab region.

NATO's intervention in Libya came in application of the principle of responsibility to protect "R2P", under the legitimate security cover of the resolution 1973 of the security council, however with the development of military operations and the prolong of the war, not to mention the bias alliance to the tip of the opposition led to topple the regime after seven months of the outbreak of the crisis and the beginning of the intervention that represented a clear deviation from the principle of protection.

From here, prevailed in Libya a situation of chaos included all domains and reflected on the regional situation in terms of impact on the security of neighbouring countries like Algeria, Mali, Tunisia, and Egypt, as it have implications even at the international level, specially on the European countries through the issue of immigration and terrorism.

The crisis was not over once the fall of regime and the withdrawal of the forces of the alliance from Libya, but rather a transitional period characterized by the multiplicity of state building and the lack support operations necessary for the reconstruction challenges, except for some of the diplomatic efforts of the neighbouring countries and the initiative hosted by the united nations to support Libyan dialogue.

In the midst of all that, the terrorist groups penetrated and especially the "daash" to Libya as it become clear that it represents a new pretext for NATO to fight against "daash".

مقـــــــــــدّمة

مقدمة:

تشهد المنطقة العربية منذ مطلع سنة 2011 ،نوعا من الحراك الذي سمي بما يعرف "بالربيع العربي"، وفيما حدث التغيير في كل من تونس، ومصر دون أي تدخل خارجي، شهدت الأزمة الليبية أول استثناء في المآل و المسار، حيث تميزت ببروز بوادر التحول إلى حرب أهلية في ليبيا خصوصا في ظل قمع النظام للانتفاضة الشعبية، ورفض الثوار الخضوع لمطالب النظام، مما تسبب في تأجيج الأوضاع.

استقطبت هذه الأوضاع اهتمام المجتمع الدولي، وهو الاهتمام الذي تجلى في مختلف مواقف الدول التي اختلفت وتباينت بين من يؤيد التدخل الإنساني في ليبيا وبين من يتحفظ عليه ومن يعارضه ليحدث في الأخير اتفاق بالتدخل تطبيقا لمبدأ مسؤولية الحماية، في إطار ما تسمح به قرارات مجلس الأمن رقم1973 ،1970

جاء التدخل العسكري في ليبيا بداية من 19 مارس 2011 م منفردا ضمن عمليات عسكرية قادتها بعض الدول على حدا ابتداء من فرنسا، مرورا ببريطانيا وصولا إلى قطر والولايات المتحدة الأمريكية، ومع تعدد العمليات العسكرية كان لابد من توحيد الجهود من اجل نتيجة أكثر فعالية وهو ما تجسد من خلال تولي حلف الناتو لما أسمي بعملية " الحامي الموحد."

وانطلاقا من كون التدخل حدث في ليبيا ولم يحدث في غيرها، فقد أثار موضوع تدخل حلف الناتو في ليبيا اهتمام العديد من الباحثين ومحللي الشؤون الدولية بما يشكل مدخلا مهما في فهم البيئة الدولية التي ساد منذ انهيار الإتحاد السوفيتي.

1-الإشكالية:

مثلت التجربة التونسية الحلقة الأولى من سلسلة التغيرات التي طالت معظم الدول العربية في الفترة الممتدة من2011 إلى يومنا هذا. ومن بين الدول التي مسها التغيير نجد مصر، البحرين، اليمن، سوريا و ليبيا.

وبالرغم من اشتراك معظم هذه التغيرات في كونها انطلقت من انتفاضات شعبية و انتهت بالإطاحة بالنظام السياسي القائم، إلا أن الاختلاف بينها كان في مسارات ومآلات هذه الأزمات، حيث شكلت الأزمة الليبية الامتياز كونها الوحيدة التي انتهت إلى التدخل الخارجي لحلف الناتو تحت غطاء أممي تطبيقا لمفهوم مسؤولية الحماية، دون الوصول إلى نظام سياسي موحد ومتفق عليه ليكون ممثلا شرعيا للدولة الليبية

وبعد مضي خمس سنوات من اندلاع هذه الأزمة واعتمادا على ما تقدم فأننا نطرح الإشكالية التالية:

❖ **إلى أي مدى يمكن اعتبار أن تدخل حلف الناتو في ليبيا هو تدخل إنساني؟**

يندرج تحت هذه الإشكالية الرئيسية ثلاثة أسئلة فرعية:

- ما هي دواعي استمرار حلف الناتو بعد انتهاء الحرب الباردة؟
- كيف تم التوصل إلى قرار التدخل الإنساني كآلية للتعامل مع الأزمة الليبية ؟
- فيما تتمثل التداعيات المترتبة عن تدخل حلف الناتو في ليبيا وما هي التحديات الناجمة عن هذا التدخل ؟

الفرضية الرئيسية:

1) لقد تم توظيف تدخل حلف الناتو في ليبيا تحت غطاء التدخل الإنساني من أجل خدمة المصالح السياسية للقوى الكبرى الداعمة للتدخل.

الفرضيات الثانوية:

2) جاء تدخل حلف الناتو في ليبيا في سياق الأدوار الجديدة التي بات يلعبها في فترة ما بعد الحرب الباردة.

3) بما أن التدخل الخارجي في ليبيا كان مدعوما من قبل قوى كبرى لها مصالح حيوية في المنطقة فإن تدخل حلف الناتو بدوافع إنسانية ليس إلا حجة من أجل التدخل والإطاحة بالنظام

4) ساهم تدخل حلف الناتو في ليبيا في إرساء وضع امني جديد في المنطقة يفتح الباب أمام تدخلات خارجية جديدة في المستقبل

2-حدود الدراسة:

قسّمت حدود الدّراسة إلى إطار زمني وآخر مكاني:

- **الإطار الزمني للدراسة:** حدّدت فترة الدراسة زمنيا من فيفري 2011م، وهو تاريخ بداية الأزمة في ليبيا إلى غاية سنة2015م.
- **الإطار المكاني للدراسة:** إن طبيعة الموضوع محل الدراسة تفرض علينا التركيز على ليبيا كمنطقة جغرافية، فيما تحدثنا أيضا عن المنطقة العربية ككل ولكن دائما في إطار معالجة تدخل حلف الناتو في ليبيا.

3-المناهج المستخدمة:

تمت هذه الدراسة بالاعتماد على مجموعة من المناهج التي تتماشى وطبيعة الموضوع قيد البحث خاصة وأنها تعتبر أساسية من أجل الوصول إلى نتائج ذات قيمة علمية تعبر عن دراسة ممنهجة للموضوع، حيث تجلت هذه المناهج في:

- **منهج دراسة الحالة:** يشير منهج دراسة الحالة إلى المقاربة المنهجية التي تسمح بدراسة وحدة خاصة[1]، هذا ما نراه ينطبق على الموضوع محل الدراسة الذي يمثل بذاته حالة خاصة حيث قمنا بمعالجة موضوع تدخل حلف الناتو في ليبيا،انطلاقا من العام عبر التركيز على دوار حلف الناتو في إطار النظام الدولي الجديد، وصولا إلى الخاص وهو تدخل حلف الناتو في ليبيا سنة 2011م.
- **منهج تحليل المضمون:** ويقصد به احد أساليب البحث العلمي، الذي يهدف إلى الوصف الموضوعي، المنظم والكمي للمضمون الظاهر من مواد الاتصال[2]، من هنا جاء اعتمادنا عليه في تحليل القرارين 1970 و1973 لمجلس الأمن واللذان يمثلان الغطاء الشرعي لتدخل حلف الناتو في ليبيا

4-الإطار النظري للدّراسة:

اعتمدنا في هذه الدراسة على نظريتين لفهم طبيعة تدخل حلف الناتو في ليبيا :

[1]SIMON N ROY, "L'ETUDE DE CAS "**, RECHERCHE SOCIALES DE LA PROBLEMATIQUE A LA COLLECTE DES DONNES**,(presses de l'université du Québec : canada,5 éd,2009), p200

[2] طعيمة رشدي،**تحليل المحتوى في العلوم الإنسانية**،(،دار الفكر العربي : القاهرة،1989)،ص.22.

النظرية الواقعية: جاء الاعتماد على هذه النظرية نظرا لمواءمة أفكارها مع طبيعة الموضوع محل الدراسة، حيث استعنا بها من أجل البحث في الدوافع الحقيقية التي تقبع وراء تدخل حلف الناتو في ليبيا بهذه الطريقة.

النظرية الماركسية: وبالضبط نظرية التبعية التي من شأنها أن تساعدنا على تفسير تدخل حلف غربي وهو حلف الناتو، في دولة عربية وإفريقية وهي ليبيا، في الوقت الذي توصف فيه العلاقة بينهما بأنها علاقة تبعية العرب وإفريقيا إلى الغرب.

5-أهمية الموضوع:

تبرز أهمية الدراسة في النّقاط التالية:

- ❖ استمرار الأزمة الليبية حتى بعد خمس سنوات من اندلاعها حيث لا يزال المشهد الليبي يعبر عن فوضى أمنية وسياسية.
- ❖ خصوصية الحالة الليبية وما آلت إليه الأمور فيها مقارنة بالحالة المصرية والتونسية كونها الوحيدة التي انتهت إلى تدخل حلف الناتو بقرار من مجلس الأمن.
- ❖ تداعيات هذا التدخل على امن دول الجوار وخاصة الجزائر.

6- أهداف الدّراسة:

حاولت الدراسة الاقتراب من مجموعة من الأهداف نذكر أهمها:

- ❖ إضفاء دراسة أكاديمية وعلمية إضافية تجمع بين الأمن والسياسة الخارجية في حقل الدراسات الدولية.
- ❖ فهم وتحليل طبيعة تدخل حلف الناتو في ليبيا، انطلاقا من الاهتمام بأدواره الجديدة بعد الحرب الباردة وصولا إلى تدخله في ليبيا.
- ❖ تبيان آثار مختلف تداعيات التدخل على الفترة التي تلت التدخل والتي لا تزال مستمرة لحد الآن

7-أسباب اختيار الموضوع:

تمّ اختيار موضوع الدراسة بناءا على أسباب موضوعية وأخرى ذاتية هي كالآتي:

1-الأسباب الموضوعية:

- ❖ تواءم موضوع الدّراسة مع التّخصص الذي تمّ دراسته في طور الماستر، على اعتبار أن تدخل حلف الناتو في ليبيا لم يأتي منفصلا وإنما جاء تعبيرا وتنفيذا لسياسات خارجية محددة.
- ❖ جاء تدخل حلف الناتو في ليبيا تطبيقا لمبدأ مسؤولية الحماية، الذي يطبق لأول مرة منذ ظهوره، مما جعلنا نهتم بمحاولة فهم أسباب هذا الاختيار.

2-الأسباب الذاتية:

- ❖ الإحساس بالمسؤولية اتجاه الأحداث في ليبيا بحكم كونها تنتمي لنفس الدائرة المغاربية، الإفريقية والعربية التي تنتمي إليها الجزائر، ومن ثم كان الأولى تناول التدخل فيها بالدراسة.
- ❖ وجود الرغبة الشخصية في دراسة هذا النوع من المواضيع الذي يجمع بين الأمن، السياسة والاقتصاد.

8-صعوبات الدراسة:

واجهتنا بعض الإشكاليات أثناء هذه الدراسة، حيث تجلى معظمها في:

- ❖الموضوع قيد الدراسة هو موضوع حديث لذلك فإن المراجع قليلة ولا تغطي الفترة الزمنية الممتدة من التدخل إلى سنة2015.
- ❖ الأزمة في ليبيا جاءت في إطار ما سمي "بالربيع العربي"، لذلك فإن معظم الكتابات التي تتناول الموضوع غير موضوعية.
- ❖ ضيق الوقت.

9-أدبيات الدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة على جملة من الأدبيات ذات القيمة العلمية الكبيرة، وكان من أهمها:

1-كتاب ل"jean Ping" بعنوان " éclipse sur l'Afrique fallait t-il tuer Kadhafi "

جاء هذا الكتاب ليعبر عن جملة من التساؤلات التي يطرحها الكاتب، اعتمادا على أسلوب الحوارات.

ويسعى الكاتب من خلال فكرة الحوار التي اعتمدها في كتابه، بجعله مجريات الكتاب تدور حول نقاش بين أشخاص يمثلون مختلف الأطراف التي كان لها دور في تحقيق التدخل، إلى الإجابة عن سؤال جوهري ألا وهو "لماذا قتل القذافي"

وفيما ساعدنا هذا الكتاب بإدراك حقيقة وجود دوافع أخرى من غير الدافع الإنساني، إلاَ أنه توقف عند حد التساؤلات فيما نحاول نحن الإجابة عنها.

2- رسالة ماجستير من إعداد الباحث: تيسير إبراهيم قديح تحت عنوان"التدخل الدولي الإنساني-دراسة حالة ليبيا2011م-" التي نوقشت في جامعة الأزهر،غزة، سنة2013:

لقد عالجت هذه الدراسة موضع التدخل في ليبيا كدراسة حالة لتطبيق التدخل الدولي الإنساني، حيث تدرجت في التحليل من الحديث عن النظام الدولي الجديد، إلى تحديد مفهوم التدخل الدولي الإنساني، وصولا إلى التدخل في ليبيا كمجال للتطبيق.

وبالرغم من التسلسل المنطقي لهذه الدراسة، إلا أنها اقتصرت على دراسة التدخل في ليبيا كما تم إعلانه لا كما تم فعلا، حيث اعتمدت في طرحها الانطلاق من التدخل الإنساني كمسلمة فيما نحاول نحن إثبات ذلك أو نفيه.

10-هيكلة الدراسة:

جاء في مقدمة هذه الدراسة تقديم عام للموضوع، يليه طرح للإشكالية وأسئلة فرعية متبوعة بثلاثة فرضيات.

تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول، حيث تضمن الفصل الأول تطور أجندة حلف الناتو في إطار الوضع الدولي الجديد الذي ساد بعد الحرب الباردة وذلك من خلال تقسيم الفصل إلى ثلاث مباحث، جاء في المبحث الأول أهم أدوار حلف الناتو إبان و بعد الحرب الباردة، فيما تناول المبحث الثاني مفهوم حفظ السلام باعتباره أحد أهم أدوار الحلف الجديدة، بينما رصد المبحث الثالث أهم تطورات مفهوم التدخل الدولي وصولا إلى التدخل الدولي الإنساني ومسؤولية الحماية.

أما الفصل الثاني فقد خصص للحديث عن الأزمة الليبية وكيف أنها انتقلت من كونها شأن داخلي إلى أن تصبح شأن دولي، وذلك من خلال ثلاثة مباحث، حيث ركز المبحث

الأول على الحراك في المنطقة العربية ومن ثم اندلاع الأزمة في ليبيا وتطورها آخذة منحى التدويل في حين خصص المبحث الثاني لاستعراض أهم المواقف والجهود الخارجية في التعامل مع الأزمة الليبية فيما اهتم المبحث الثالث بأهم الدوافع التي حركت مواقف الدول المؤيدة للتدخل.

في حين تم التركيز من خلال الفصل الأخير على تدخل حلف الناتو في ليبيا عبر ثلاث مباحث، حيث تناول المبحث الأول بداية العمليات العسكرية في ليبيا تنفيذا لقرار مجلس الأمن وصولا إلى الإطاحة بالنظام، بينما جاء في المبحث الثاني أهم تداعيات التدخل على المستوى الداخلي، الدولي والإقليمي، فيما كان الحديث في المبحث الثالث على تحديات بناء الدولة الليبية من خلال التركيز على أهم الجهود الدبلوماسية في هذا الصدد.

جاء في خاتمة الدراسة محاولة للإجابة عن الإشكالية المطروحة في المقدمة.

الفصل الأول:

تغير أجندة حلف الأطلسي في إطار الوضع الدولي الجديد

تمهيد:

لقد أفرزت نهاية الحرب العالمية الثانية وضع دولي جديد تميز ببروز الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفيتي كقوتين عظيمتين تتنافسان من أجل السيطرة على العالم.

ولأن هذا التنافس كان إيديولوجيا فقد انقسمت أوروبا على هذا الأساس إلى معسكرين،أحدهما غربي ليبرالي يضم أوروبا الغربية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية ويتبنى أفكار الديمقراطية،الحرية وحقوق الإنسان ،والثاني شرقي شيوعي يضم بلدان أوروبا الشرقية بقيادة الإتحاد السوفيتي ويتبنى الأفكار الاشتراكية التي تركز على الجدلية المادية وتكرس مبادئ حكم الحزب الواحد.

وعلى الرغم من أن هذا التنافس لم يرقى للمواجهة العسكرية المباشرة بين القوتين ،إلا أنه شمل جميع المجالات الاجتماعية ،السياسية ،الاقتصادية والعسكرية بشتى الوسائل الممكنة، التي كان أبرزها في المجال العسكري الأحلاف العسكرية ،وفي طليعتها حلف الشمال الأطلسي الذي أنشأ لتحقيق الأمن الجماعي للمعسكر الغربي ومجابهة خطر المد الشيوعي ،ليقابله في المعسكر الشرقي قيام حلف وارسو.

بعد انتهاء الحرب الباردة وزوال المد الشيوعي ،انتقل العالم إلى حكم الأحادية القطبية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية فيما اصطلح عليه "بالنظام الدولي الجديد" ،من هنا كان لابد من تأقلم حلف الأطلسي مع التغيرات الجديدة من أجل استمراره خصوصا مع تطور مفهوم الأمن نتيجة بروز فواعل جديدة في النظام الدولي وانتشار نمط جديد من النزاعات يتمثل في التهديد الداخلي أكثر من الخارجي لأمن الدولة.

لذلك خصص هذا الفصل لاستعراض تحول أجندة الحلف الأطلسي من خلال ثلاثة مباحث ،حيث اخترنا في المبحث الأول أن نتطرق لتطور أدوار الحلف من خلال التركيز على مرحلة الحرب البردة والمرحلة التي تأتي بعدها ،في حين خصصنا المبحث الثاني للحديث عن الانتقال من حفظ إلى فرض السلام كآلية لإدارة النزاعات الدولية ،بينما ارتأينا الحديث في المبحث الثالث عن تطور مفهوم التدخل الدولي وموقف نظريات العلاقات الدولية منه ،كل ذلك من أجل تحديد الإطار العام الذي يمكننا من خلاله فهم تدخل حلف الأطلسي في ليبيا.

المبحث الأول:تحول أدوار حلف الأطلسي في إطار النظام الدولي الجديد

تهدف الأحلاف والتكتلات العسكرية عامة إلى تنظيم الدفاع العسكري لأعضائها سواء بتوحيد القوات المسلحة للدول الأعضاء تحت قيادة عسكرية موحدة ،أو من خلال تنظيم هذه القوات بتنسيق المواقف بعضها مع بعض ضد مصدر الخطر.[1]

حيث شهدت فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية قيام حلفين رئيسيين أولهما حلف الشمال الأطلسي ،الذي أعلن عن قيامه يوم 1949/04/24م من جانب إثنى عشرة دولة غربية رأسمالية وثانيهما حلف وارسو الذي أقامه الاتحاد السوفيتي عام 1955م ردا على تأسيس الحلف الغربي.

ولأن كل حلف هو وليد البيئة الدولية التي ينشأ فيها فقد أسند لكل واحد منهما جملة من الأدوار تتماشى ومعطيات البيئة التي ينشط فيها؛ حيث حددت مهامهما في إطار التنافس بين المعسكرين الشرقي والغربي إبان الحرب الباردة،وبعد زوال حلف وارسو بفعل انهيار الإتحاد السوفيتي وانتهاء الحرب الباردة، تحول النظام الدولي إلى القطبية الأحادية وسادت قيم ومعايير جديدة لابد للحلف الأطلسي أن يواكبها من أجل ضمان بقائه بعد زوال السبب الذي أنشأ من أجله.

وفي ما يلي استعراض لتطور أدوار حلف الأطلسي ما بين الحرب الباردة والفترة التي سادت بعدها.

المطلب الأول:أدوار حلف الأطلسي إبان الحرب الباردة

على الرغم من أن نشأة الحلف الأطلسي تعود إلى الحرب الباردة، إلاَ أن أصل الفكرة يعود إلى أحقاب الحرب العالمية الثانية وبالضبط سنة 1944م، حيث كان من الجلي بالنسبة للمملكة المتحدة أن مصالحها على المدى القريب والبعيد تكمن في تحالفها العسكري مع الولايات المتحدة، لذلك اقترح الوزير الأول البريطاني وينستون تشيرشل بمناسبة خطاب له بجامعة هارفارد سنة 1943م أن الشراكة الأمريكية–البريطانية تقوم على قيم عسكرية وسياسية مشتركة لابد أن تستمر حتى بعد انتهاء الحرب؛ فيما ذهبت دراسة بريطانية سنة 1944م إلى أن منظمة أمن مشترك تضم

[1] تباني وهيبة،**الأمن المتوسطي في إستراتيجية حلف الشمال الأطلسي**،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية:تخصص دراسات متوسطية و مغاربية،الأمن و التعاون،جامعة مولود معمري–تيزي وزو،2014،ص.101.

كل من الولايات المتحدة الأمريكية، المملكة المتحدة وباقي الحلفاء الأوروبيين ستكون أفضل سياسة تتوجه نحوها بريطانيا بعد الحرب. [1]

وبالرغم من أن الولايات المتحدة هي التي لعبت أبرز وأكبر دور في تشكيل الحلف بعد الحرب، إلا أن معظم التسجيلات التاريخية تثبت أن فكرة إنشاء حلف أطلسي هي ذات أصل بريطاني.[2]

لقد كانت الانطلاقة في العلاقات الأمريكية –الأوروبية اقتصادية وذلك بفعل مشاريع كثيرة وعلى رأسها مشروع مارشال إلا أن النتائج لم تقتصر على المجال الاقتصادي فقط بل تجاوزته إلى السياسة، الأمن والمصالح الإستراتيجية الكبرى، حيث ظل الهدف الأمريكي يتمثل في إبعاد الدول الأوروبية عن النفوذ السوفيتي وربطها بالنظام الاقتصادي الرأسمالي الغربي، وهو ما اتضح من خلال اختلاف المناقشات بين فرنسا،المملكة المتحدة والإتحاد السوفيتي حول طريقة تعمير أوروبا وتدعيم اقتصاديات دولها، ففي حين كان الاتحاد السوفيتي يرى في المشاريع الاقتصادية التي بادرت بها أمريكا نحو أوروبا مجرد آلية للهيمنة على هذه الأخيرة، اتجه عدد من دول أوروبا الغربية نحو الولايات المتحدة بحثا عن تعاون اقتصادي في إطار ما أصطلح على تسميته " قضية الأمن الأوروبي"، وفي هذا جانب من الأسباب التي ساعدت على قيام حلف الأطلسي وفق مشاريع إستراتيجية،[3] تدرجت من تدعيم القوة العسكرية التقليدية لأوروبا الغربية بالقوة النووية الأمريكية إلى الاعتماد شبه الكامل على الأسلحة الإستراتيجية لردع التهديدات السوفيتية بعد الحرب الكورية في مطلع الخمسينات من القرن العشرين[4]، إذ منذ تأسيس الحلف وهو يجسد المنطق المزدوج للأمن الدولي، حيث أثبتت بعض الحقائق التاريخية تشارك نخبة صناع القرار المؤسسين للحلف في كل من المملكة المتحدة، كندا، الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا ودول البينيلوكس*في نفس النظرة التي تقر بأن بلدانهم بحاجة إلى نظام أمني يحفظ أمن الغرب الليبرالي ضد مركب التهديدات الذي يواجهه، وفي النقاش ألما بين حكوماتي الذي قاد إلى تأسيس حلف

[1]Ryan c Hendrickson, **diplomacy and war at nato**…,(university of missouri press: united states of america,2006),P.8.

[2]Ryan c Hendrickson, **op.cit**,P09

[3]عدنان السيد حسين، **التوسع الأطلسي**، (مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع: بيروت، ط1، د س ن) ص13.

[4]عدنان السيد حسين، **مرجع سابق**، ص14.

*ويقصد بها بلجيكا،للوكسمبورغ و هولندا.

الأطلسي كان ينضر إلى المواجهة العسكرية مع الإتحاد السوفيتي على أنها أقل خطورة من خطر المد الشيوعي خصوصا بالنظر إلى ضعف مجتمعات دول أوروبا الشرقية.

وبالرغم من أن احتمال الحرب مع الإتحاد السوفيتي لم يكن مستبعدا، إذ رأى الفريق المفاوض المتكون من ممثلي حكومات الدول التي سبق ذكرها بواشنطن في سبتمبر 1948م في تقرير سري لحكوماتهم بأن الإتحاد السوفيتي قادر إستراتيجيا على السيطرة على أوروبا، كما أن قوته العسكرية قد تبادر بالحرب دون سابق إنذار، لكن هذا التهديد أقل خطورة من المد الشيوعي الذي قد يطال دول أوروبا الشرقية واحدة بواحدة، وهو ما من شأنه أن يؤدي إلى انهيار حصون المعسكر الغربي الواحد تلو الآخر حتى بدون مواجهة عسكرية مباشرة.

أما على مستوى القيادة السياسية الغربية فقد أولى هذا الخوف المتبادل من انتشار الشيوعية مفهوما مشتركا للهوية السياسية في المنطقة الأورو أطلسية يقوم على أساس نسيج من القيم الفردية، الحريات، حكم القانون والديمقراطية المستقاة من الحضارة الغربية.[1]

من هنا يمكن تلخيص أدوار حلف الشمال الأطلسي إبان الحرب الباردة في النقاط التالية:[2]

- تنص المادة 05 من ميثاق الحلف الأطلسي على التضامن بين أعضائه في حالة العدوان كنقطة مصيرية تؤمن ضمانات جماعية في هذا الحلف العسكري، حيث يلتزم أعضاء الحلف بالرجوع إلى قرارات المجلس الأمن (حسب المادة 05 و07 من الميثاق) وفقا لما جاء في ميثاق الأمم المتحدة ، وبالأخص في المادة 51.
- كان حلف الأطلسي في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية يهدف إلى تحقيق سلام فعال من خلال تشجيع التعاون بين الدول الأعضاء فيه وفقا لمبادئ التبادل الاقتصادي الحر، الناجمة عن معاهدة بروتن وودز في مادتها الثانية، وبهذه الطريقة يوحد الناتو المعسكر الغربي وراء الولايات المتحدة الأمريكية من خلال منحها نوع من الهيمنة.

[1] Alexandra Gheicu , **NATO in the new Europe**, (Stanford University press, California,) p36-37.

[2] **Les 60 l'OTAN**, ECPAD pole des archives.2009, p03.

المطلب الثاني: ادوار حلف الأطلسي بعد الحرب الباردة:

أدت التغيرات الطارئة على مستوى النظام الدولي لاسيما تلك التي رافقت انتهاء الحرب الباردة إلى إحداث فراغ وظيفي لحلف الأطلسي، حيث انبثق عن انهيار الاتحاد السوفيتي زوال الخطر الشيوعي ومنه زوال السبب الرئيسي وراء إنشاء الحلف.

من هنا كان لابد من إيجاد مبررات لاستمرار الحلف وذلك من خلال إسناده أدوار جديدة تتماشى والتغيرات الطارئة على الساحة الدولية عموما وعلى المستوى الأمني خصوصا.

لقد جاء قرار قادة حلف الأطلسي بالحفاظ عليه وتكييفه لملائمة بيئة ما بعد الحرب الباردة ليمثل سابقة فريدة من نوعها، إذ أول مرة في تاريخ العلاقات الدولية يستمر حلف ما بعد اختفاء مصدر التهديد الذي نشأ لمواجهته[1].هذا ما فتح الباب أمام جملة من الأسئلة أهمها: لماذا يستمر الحلف الأطلسي طالما أن حلف وارسو الذي قادته موسكو، سقط مع سقوط الاتحاد السوفيتي؟ وما هي الأدوار الجديدة لحلف الأطلسي في إطار النظام الدولي الجديد.

وفي هذا الصدد برز اتجاهان في معرض الإجابة على هذه الأسئلة، واحد يبرر بقاء الحلف وآخر لا يجد مبرر له.[2]

قادت الولايات المتحدة الأمريكية الاتجاه الأول، ومعها بريطانيا وهولندا، وهو الاتجاه الذي يدافع عن تعزيز الدور الأمني الأوروبي في قيادة الحلف انطلاقا من الترابط الأمني الأوروبي والأمريكي على أسس حضارية، اقتصادية، سياسية وأمنية. وبذلك لا يكون حلف الناتو*مجرد أداة عسكرية وأمنية فقط وإنما يتعدى اهتمامه إلى الشؤون السياسية والاقتصادية، أي أنه معني بالأمن الأوروبي على نطاق واسع وفق المفهوم الشامل للأمن.

في القابل برز اتجاه معاكس بقيادة فرنسا وألمانيا الموحدة، لا يجد ضرورة لاستمرار الحلف طالما أن الخطر الشيوعي قد زال وغدا الأمن الأوروبي بعيدا عن التهديد الخارجي، صحيح أن هناك اضطرابات داخلية مع انهيار الاتحاد اليوغوسلافي، ونشوب نزاعات عرقية وإقليمية، بيد أن هذا الواقع هو مرحلي ولا يتطلب التمسك بهذا الحلف العسكري الكبير، الذي يترتب عنه أعباء مالية،إدارية، سياسية وعسكرية على الدول الأعضاء، كما لاحظ هذا الاتجاه كيف يتعاظم التنافس

[1] محمد حسون، إستراتيجية حلف الناتو الشرق الأوسطية بعد انتهاء الحرب الباردة، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**،المجلد 24،العدد 2،2008، ص491.

[2] عدنان السيد حسين، **مرجع سابق**، ،ص.25-26.

التجاري بين أوروبا، روسيا، الصين وأمريكا مما يجعل الأولوية لتعزيز مؤسسات الاتحاد الأوروبي بما يسمح بالرد على التحديات الأمنية الجديدة.

و قد كانت الغلبة للاتجاه الأول بفعل الأسباب التالية:[1]

- انتشار النزاعات المسلحة داخل الدول وتهديد الأمن الوطني والإقليمي.
- فشل هيئة الأمم المتحدة في حفظ الأمن والسلم الدوليين.
- تفاقم الأزمات الاقتصادية في العالم كله، وخصوصا في الدول النامية.
- ضرورة إيجاد حل لمعضلة انتشار الأسلحة النووية.

و فيما يلي أهم أدوار حلف الناتو في فترة ما بعد الحرب الباردة:

ا. الترويج للقيم الليبرالية الغربية(الديمقراطية،حقوق الإنسان وحكم القانون):

بعد نهاية الحرب الباردة أثار التزام حلف الأطلسي بترقية القيم الديمقراطية الغربية في أوروبا الوسطى والشرقية العديد من النقاشات بين دارسي العلاقات الدولية، حيث انقسم هؤلاء إلى اتجاهين:[2]

الأول يرى بأن هذا الالتزام ليس دو أهمية كبيرة، حيث أن دمقرطة هذه البلدان تكون نتاج شروط داخلية مثل مستوى الازدهار ووجود طبقة متوسطة، كما أن الحلف الأطلسي لا يملك سوى مكسب الانتساب إليه كوسيلة للمساومة؛ غير أنه يمكن لأي دولة أن تعتمد إصلاحات ديمقراطية بما يمكنها من الانضمام للحلف ثم تختار العودة إلى الحكم الأوتوقراطي دون أن تخشى تنحيتها منه وبذلك يكون حلف الأطلسي بدون جدوى في إرساء الديمقراطية

أما الاتجاه الثاني فيولي أهمية كبيرة لهذا الالتزام ويرى فيه جدوى كبير، حجته في ذلك حسابات الربح والخسارة للدول التي تجعل هويتها ومصالحها أولوية مستقلة عن التفاعل الاجتماعي، حيث أن العديد من دول أوروبا الشرقية تسعى لتعظيم مكاسبها بما في ذلك مكسب الانضمام للحلف على اعتبار أن الدور الذي يلعبه هذا الأخير يكمن في تقليل كلفة التحول الديمقراطي لهذه البلدان عبر الترويج للقيم الغربية الليبرالية، مما ترتب عنه توسع حلف الأطلسي ليشمل العديد من الدول التي كانت تنتمي للمعسكر الشرقي التابع للاتحاد السوفيتي إبان فترة الحرب الباردة.

[1] عدنان السيد حسين، **مرجع سابق**، ص.27-29.

[2] Alexandra Gheicu, **op cit**, p.79-80.

من هنا أصبح الترويج للقيم الغربية يشغل حيزا كبيرا من الأدوار الجديدة لحلف الأطلسي، ففي الأشهر الأولى من العام 2004م عرضت الولايات المتحدة الأمريكية أفكار خاصة بالحلف من اجل "مبادرة الشرق الأوسط الكبير"، تهدف إلى تشجيع الإصلاح والديمقراطية في العالم العربي، في مبادرة سياسية أكثر منها عسكرية، جاءت لمعالجة الانقسامات التي ولدتها حرب العراق ومنع التهديد الذي قد تولده الاستراتيجيات الأوروبية والأمريكية في المنطقة عبر حلف الأطلسي .

وتضمنت هذه المبادرة خطة ثلاثية الأبعاد، تتمثل في التشجيع على حكم جيد، تعليم أحسن ونمو اقتصادي أكبر، بما يتماشى وعملية الاتحاد الأوروبي المعروفة ب"عملية برشلونة " والمعنية بالارتباط مع دول البحر المتوسط بشبكة من الترتيبات الإستراتيجية والسياسية وتحقيق تحسن على صعيدي حقوق الإنسان والمسألة الاقتصادية.[1]

II. .مكافحة الإرهاب:

لقد أشار بيان واشنطن عام 1999م إلى أن أمن الحلفاء يتعرض لمخاطر مباشرة تأتي من اتجاهات عديدة، تتمثل في تفجر أزمات إقليمية في المناطق المحيطة بالأطلسي، تنجم عن الإرهاب، التخريب، النزاعات العرقية، انتشار أسلحة الدمار الشامل، الجريمة المنظمة وغيرها...[2] ، حيث تنبع هذه المخاطر من منطقة الشرق الأوسط التي أضحت تحتل موقعا مهما في العقيدة العسكرية الجديدة للحلف كونها تحوي ثلثي نفط العالم، وهي عرضة لانتشار أسلحة الدمار الشامل–الملف النووي الإيراني،المشروع النووي الليبي والسلاح النووي الإسرائيلي–،الجريمة المنظمة، تجارة المخدرات والأكثر خطورة ظاهرة الإرهاب الذي يعني الإسلام بحسب مزاعم الغرب.[3] هذا ما جعل التدخل في المنطقة من أولى أولويات حلف الأطلسي تحت اعتبارات المحافظة على القيم الديمقراطية الغربية ومكافحة الإرهاب.[4]

وبعد أحداث 11 سبتمبر 2001م، عقدت قمة براغ لحلف الأطلسي(21 و22 نوفمبر 2002)،حيث شهدت هذه القمة تحولات في إستراتيجية الحلف حتى يكون قادرا على الرد على

---

[1] طلب حسين حافظ، "الأدوار الجديدة حلف الناتو بعد انتهاء الحرب الباردة"، **مجلة الدراسات دولية** ،العدد 46، ص147.

[2] عدنان السيد حسين، **مرجع سابق**،ص.84.

[3] محمد حسون، **مرجع سابق**، ص.24.

[4] طارق بادي الطراونة، "**دور حلف الشمال الأطلسي في استقرار دول البلقان، كوسوفو دراسة حالة**...، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط ، ماي2011، ص.85.

التهديدات الجديدة التي ظهرت، وعلى رأسها الإرهاب الدولي، وذلك من خلال توجيه مهام المنظمة العسكرية للحلف، إلى جانب إنشاء قوة عسكرية خاصة تسمى"قوة حلف الناتو للرد السريع" قادرة على الانتشار في كافة أرجاء العالم وليس فقط داخل أوروبا.[1]

كما أقرت القمة الانتقال من مفهوم الردع والاحتواء إلى مفهوم العمل الوقائي، باعتباره مفهوما مركزيا في المنظومة الفكرية الإستراتيجية للولايات المتحدة وذلك في حالات أبرزها اقتراب دولة محددة من الحصول على أسلحة الدمار الشامل أو تصديرها،أو اقتراب متشددين أصوليين من الاستيلاء على السلاح النووي، أو اقتراب دول أو جماعات إرهابية من تنفيذ هجمات ضد أهداف أمريكية،[2] وما الحرب على أفغانستان إلا مثالا على ذلك.

III. حفظ الأمن والسلم الدوليين:

مند فشلها في قيادة بعض عمليات حفظ السلام في الصومال، رواندا والبوسنة فقدت هيئة الأمم المتحدة في نظر العديد من الدول مقام المنظمة الدولية الوحيدة القادرة على حفظ وفرض السلام الدولي؛ في المقابل سلطت الأضواء تدريجيا على دور حلف الأطلسي كآلية للحوار، الضغط وحتى للفعل قادرة على جمع الأطراف المتنازعة حول مائدة المفاوضات في أزمة كوسوفو سنة1998م.حيث برز الحلف على أنه المنظمة الأوروبية الوحيدة القادرة على قيادة هذا النوع من العمليات بالنظر لكونه المنظمة الوحيدة التي تسعى من خلالها الولايات المتحدة الأمريكية للتدخل.

من هنا شكل حلف الأطلسي بديلا لهيئة الأمم المتحدة باعتبارها مؤسسة الشرعية الدولية ،وذلك من خلال التركيز على تحقيق كل من الأمن الأوروبي بعد الحرب الباردة من جهة، والأمن الدولي الذي أرست قواعده قمة مجلس الأمن الدولي للخمسة الكبار في عام 1992م، محددة إياها في أربعة مبادئ أساسية للنظام الدولي الجديد كما يلي من جهة أخرى:

أ–مراعاة عمليات التغيير في هيكليات الدول بعد سقوط معظم الأنظمة الشيوعية في العالم.

ب– الالتزام بمبدأ الأمن الجماعي

ج–حفظ السلم الدولي،أي مضاعفة المسؤوليات الدولية الملقاة على عاتق المنظمة الدولية في عمليات حفظ السلام، أو في تجنيد حملات عسكرية لتنفيذ الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ضد أي دولة مخالفة لمبادئ القانون الدولي، ومهددة للأمن والسلم الدوليين.

---

[1] محمد حسون، "إستراتيجية حلف الناتو الشرق أوسطية بعد الحرب الباردة"، **مرجع سابق**،ص503.

[2] **مرجع نفسه**

د–نزع أسلحة الدمار الشامل، وضبط السلاح المنتشر في العالم والذي من شأنه أن يهدد السلم الدولي برمته.

وبصفة عامة فقد تجلت أدوار الحلف بعد الحرب الباردة في البرامج التالية:[1]

أ –برنامج الشراكة من أجل السلام لدعم الأمن والاستقرار في وسط وشرق أوروبا،

ب –برنامج التعاون والحوار لمواجهة المخاطر المحتملة من جنوب وشرق المتوسط،

ج –الاضطلاع بمهمة منع وإدارة الأزمات داخل أوروبا وخارجها، عبر تمكين الحلف من العمل خارج المنطقة إذا اقتضت الضرورة والمصلحة ذلك.

وفي هذا الصدد تدخل حلف الأطلسي في كوسوفو سنة 1999، ثم في أفغانستان بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، في حين شارك في عمليات تدريب في العراق منذ 2004 وتدخل في ليبيا سنة2011م،[2] وهو التدخل الذي تعنى به هذه الدراسة والذي يحيلنا كخطوة ثانية إلى التدقيق أكثر في معنى التدخل الدولي من جهة، والمقصود بحفظ وفرض السلام من جهة أخرى.

[1] محمد حسون، الإستراتجية التوسعية لحلف الناتو وأثرها على الأمن القومي العربي،**مرجع سابق**،ص 341.

[2] Hubert vidrine, **rapport pour le président de la république française sur les conséquences du retour de la France dans le commandement intègre de l'OTAN sur l'avenir de la relation transatlantique et les perspectives de l'Europe de la de la défense**,(14 novembre 2012),p11.

المبحث الثاني: الانتقال من حفظ السلام إلى فرض السلام الدولي

شهد العالم العديد من الحروب والنزاعات لعل أهمها وأكثرها تأثيرا في النظام الدولي الحربين العالميتين الأولى والثانية، حيث أدت كل منهما دورا مفصليا في تغيير طبيعة النظام الدولي نتيجة لتأثيرها على توزيع القوة في العالم، وقد كانت حصيلة هذه الحروب وخيمة على جميع المستويات، الاقتصادية منها والسياسية، الاجتماعية وحتى البشرية، مما جعل من قضية إرساء الأمن والسلم الدوليين الشغل الشاغل في السياسة الدولية، هذا ما برر قيام عصبة الأمم في فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى بغية تفادي حرب عالمية أخرى، ومن بعد ذلك استبدالها بهيئة الأمم المتحدة وتكليفها بمهمة حفظ الأمن والسلم الدوليين، نظرا لفشل العصبة في منع اندلاع الحرب العالمية الثانية.

غير أن اختراع السلاح النووي ومعه إمكانية الفناء للعالم في حال قيام حرب نووية عالمية ناهيك عن تغير مفهوم الأمن والتهديد في العلاقات الدولية، زاد من أهمية وضرورة تحقيق الأمن والسلم الدوليين مما انعكس على دراسات السلام وجعلها تتطور آخذتا منحى جديد يتماشى والأنماط الحديثة للنزاعات، ويأخذ بعين الاعتبار كل من بروز فواعل جديدة في النظام الدولي وتغير الأجندة الأمنية الدولية .

من هنا سوف نحاول تحديد العلاقة بين تطور مفهوم الأمن والسلم الدوليين وتغيرات النظام الدولي من خلال التعرض لمفهوم حفظ السلام الدولي والفرق بينه وبين باقي مفاهيم إدارة وحل النزاع، مع التطرق إلى نموذج الذي يبرز التحول من عمليات حفظ إلى عمليات فرض السلام الدولي كآلية لإرساء السلام والأمن الدولي.

المطلب الأول:مفهوم حفظ الأمن والسلم الدوليين وعلاقته بالمفاهيم الأخرى

لقد خرج المجتمع الدولي بعد الحرب العالمية الثانية، مهتما بمسألة السلام العالمي أكثر من ذي قبل، وما دام السلام يشمل ما يتمتع به الإنسان من حقوق، تضمن له كرامته وحريته فقد ارتبط البحث عنه بصياغة ميثاق الأمم المتحدة لحقوق الإنسان[1] ، هذا ما أدى إلى ضرورة قيام علم مستقل يهتم بدراسات السلام والنزاع خصوصا خلال فترة الحرب الباردة بين الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفيتي سابقا وما رافقها من انتشار لحركات الاستقلال الوطني والتحرر من العنصرية وازدياد الحركات المطالبة بحقوق العمال والنساء والأقليات، فضلا عن باقي أشكال المعاناة الإنسانية على غرار العنف والفقر والاضطهاد، حيث تم تأسيس مجال أكاديمي مستقل لدراسات السلام والنزاع مند نهاية الستينات.

من هنا تم تحديد العديد من المفاهيم والتصورات النظرية المختلفة لمصطلحات السلام والنزاع والسبب في ذلك يعود إلى اختلاف المدارس الفكرية والتوجهات السياسية لمنظري هذا العلم، [2] لذلك فإن تحديد مفهوم حفظ الأمن والسلام الدوليين يقتضي تحديد باقي مفاهيم السلام الدولي، انطلاقا من تحديد مفهوم السلام بحد ذاته.

يعني السلام ضمنا في أبسط أشكاله انعدام الحرب، علما أنه يمكن أن يشير إلى عدم وجود التوتر والشجارات، بمعنى أن يعيش الجيران في سلام مع بعضهم البعض، وهو ما يعرف غالبا بالسلام السلبي ، بمعنى التهدئة القسرية[3] ويقابله السلام الايجابي الذي يعني الوضع يكون فيه الاستغلال والاضطهاد محدودا جدا، وتغيب فيه التقسيمات البنيوية التي تقود إلى الصراع لذلك فإن السلام الايجابي يمثل مثلا أعلى لم يتحقق بعد"[4]

من هنا يكون السلام السلبي أكثر تماشيا مع الواقع من الايجابي واقرب مما هو كائن حيث يمكن أن نفهم منه أنه يعني التعامل مع مختلف النزاعات والصراعات في العالم من خلال تتبع مساراتها واتخاذ الإجراءات اللازمة التي تتماشى مع كل مرحلة.

---

[1] د م، **دراسات السلام الدولي**، مركز دراسات وثقافات السلام. نقلا عن:http://sustech.edu/cenins_en/index.php

[2] **مرجع نفسه**

[3] زياد الصمادي، حل ال**نزاعات نسخة منقحة عن المنظور الأردني**،برناحج دراسات اسلام الدولي، جامعة السلام التابعة للأمم المتحدة،(2009-2010)، ص. 9.

[4] بول روبنسون،**قاموس الأمن الدولي**، (مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية: الإمارات العربية المتحدة،ط2009،1) ،ص.225.

الشكل (1):مخطط" لند" الذي يوضح منحنى الصراع بالتركيز على مدته وحدته

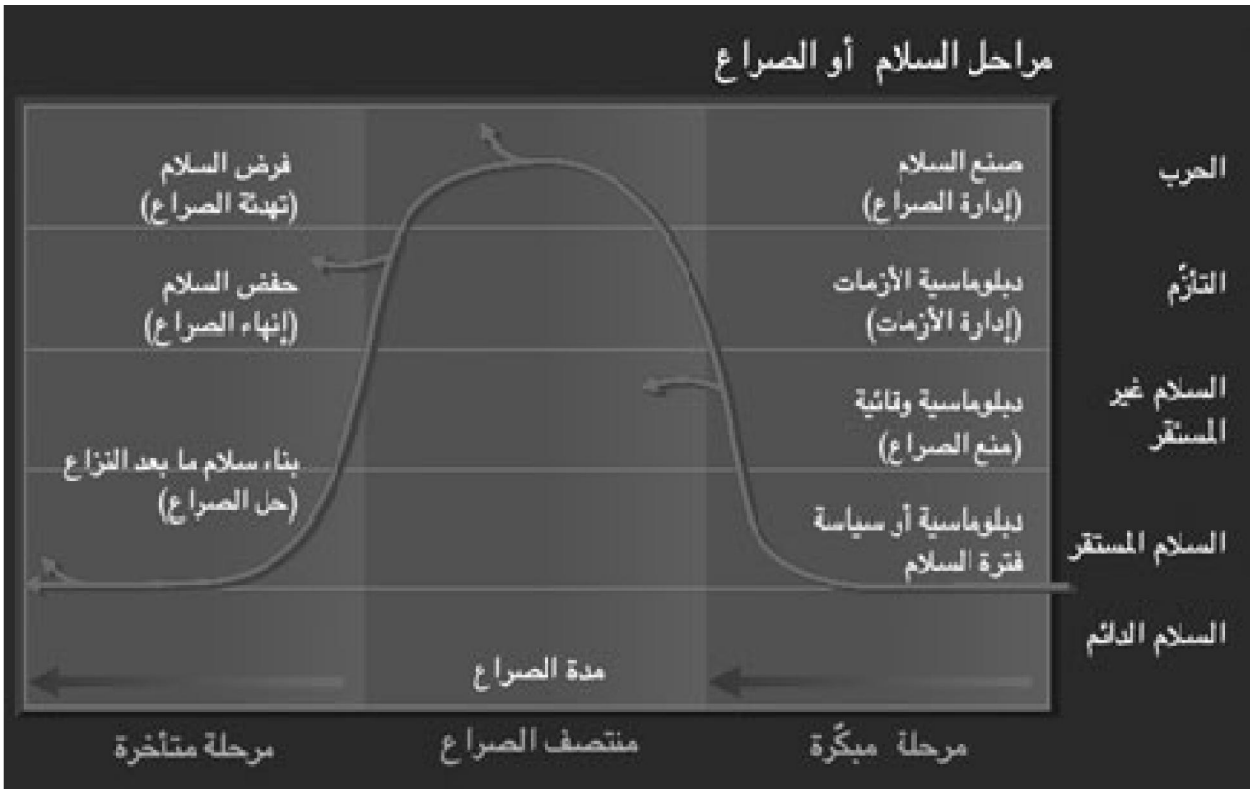

المصدر: معهد السلام الأمريكي، دورة تأهيل لنيل شهادة في تحليل الصراعات

www.usip.org/training/online

يصور لنا منحنى لند، خط يتخذ شكل قوس من اليمين إلى اليسار ممثلا مسار صراع أثناء صعوده وهبوطه على مدار الوقت، كما توضح الأسهم المنحرفة عن الخط أن مسارات الصراعات الفعلية تستطيع أن تعرض العديد من مسارات تاريخ التغيرات الطويلة والقصيرة وحدودها، انعكاساتها وفتراتها، لكن الأهم هو أن هذا المنحنى يسمح لنا بعمل فروق مفيدة بين تدخلات إدارة الصراع التي تتعلق بمستويات حدته المختلفة[1] بما يسمح لنا بتحديد مفهوم حفظ الأمن والسلم الدوليين والفرق بينه وبين باقي مفاهيم إدارة الصراع.

[1] معهد السلام الأمريكي، **دورة تأهيل لنيل شهادة في تحليل الصراعات**، نقلا عن:**www.usip.org/training/online**

حسب المنحنى السابق يقابل مصطلح حفظ السلام مصطلح إنهاء الصراع ويرتبط بحالة أزمة ما بعد الحرب .وهو يصف الجهود الرامية لمنع إعادة تصعيد الصراعات ودفعها باتجاه الحل[1].

أما حسب القاموس الدولي لبول روبنسون فإنه يتم حفظ السلام بعد أن يتفق الذين يخوضون حرب على وقف إطلاق النار، لكن يبقى التوتر بينهم . ويأتي ذلك من خلال نشر قوة تدخل لطرف ثالث من أجل الحول دون تجدد الحرب. حيث يهدف حفظ السلام إلى المحافظة على وقف إطلاق النار ومنع انتشار الصراع، وإيجاد الظروف التي يستطيع فيها الجانبان المتخاصمان صياغة تسوية طويلة الأمد .[2]

وبما أن عملية حفظ السلام تستلزم طرفاً ثالثاً يعمل بصفته حكماً متجرداً في فض الخلاف بين طرفين أو أكثر. فمن الممكن أن تُلقى ظلال الشكوك على مصداقية القوة بكاملها إذا لوحظ أنها تحابي مصلحة أحد الأطراف المتنازعة .فلا ترمي عمليات حفظ السلام إلى إصدار الأحكام المسبقة على حلول القضايا المثيرة للجدل، ولا يُقصد منها تغيير الميزان السياسي للتأثير في الجهود الرامية إلى تهدئة النزاع كما أنه لا يحق للجنود أثناء تنفيذهم لمهمة حفظ السلام استخدام القوة إلا في حالة الدفاع عن النفس.[3]

من هنا يمكن أن نحدد الفرق بين مفهوم حفظ السلام الدولي الذي أصبح يمثل الرسالة البارزة لمنظمة الأمم المتحدة وباقي مفاهيم السلام المتمثلة في بناء وفرض السلام ، حيث ينطوي فرض السلام على استخدام التهديد بالقوة لفرض تسوية سلمية أو الحفاظ عليها أو استعادتها ، ويمكن اعتباره وسيلة لفرض أمن جماعي على من يهدد السلام والأمن العالميين .

وفي بعض الأمثلة كما في كوسوفو 1999م ، قد يشمل فرض السلام طرفا خارجيا يقوم بالترتيب لتسوية سلمية ويأمر الأطراف المتحاربة بالالتزام بشروطها تحت التهديد بهجوم عسكري فباستخدام القوة لمعاقبة من ينتهكون تسوية قائمة يستطيع طرف ثالث يقوم بالتدخل أن يردع انتهاكات وقف إطلاق النار ويمنع حدوثها ويعاقب عليها بطريقة لا تكون ممكنة في أثناء عملية حفظ السلام.

---

[1] **مرجع نفسه**

[2] بول روبنسون، **مرجع سابق**،ص.230.

[3] مارتن غريفيتش وتيري أوكلهان ، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**، تر مركز الخليج للأبحاث والدراسات،(مركز الخليج للأبحاث والدراسات : الإمارات العربية المتحدة،ط2002،1)، ص .183.

أما بناء السلام فقد نشأ جواباً على انتشار الحروب الأهلية في العالم الثالث أواخر التسعينات، وهو محاولة قام بها أمين عام الأمم المتحدة السابق بطرس غالي لتطوير طائفة واسعة من الإجراءات تتجاوز حدود الأشكال التقليدية المتبعة من جانب الأمم المتحدة في حفظ السلام للتعامل مع هذه الحروب .فطبيعة هذه الأخيرة داخلية في معظمها، وناجمة عن معاناة شخصية واسعة النطاق، واضطرابات سياسية واجتماعية. لذلك فإن بناء السلام هو عبارة عن مفهوم يحدد البُنى ويدعمها، وهي بُنى من شأنها تمتين السلام وترسيخه في سبيل تفادي العودة إلى الصراع .ومثلما ترمي الدبلوماسية الوقائية إلى الحؤول دون نشوب صراع معين، تبدأ عملية بناء السلام في أثناء سياق هذا الصراع لتفادي تكراره[1].

وبالتالي فإن الفرق بين حفظ وفرض السلام يكمن في أن الحفظ يحرم استخدام القوة العسكرية من قبل الطرف الثالث وهو يشترط رضا الأطراف المتنازعة، في حين أن الفرض يجعل من استخدام القوة نقطة ارتكازه وهو لا يشترط قبول الدولة المتدخل لديها بتواجد قوى الطرف المتدخل لفرض السلام[2]. هذا ما جعل بعض منتقدوه يعتبرون أن لا علاقة لفرض السلام بتحقيق السلام، بل بالعكس من الممكن أن يؤدي إلى تأجيج الصراع كما حدث في الصومال سنة 1993[3]، أما بناء السلام فيمكن اعتبار أنه الخطوة التي تأتي بعد عمليات حفظ السلام من أجل ضمان استقرار حالة السلم.

المطلب الثاني: فرض السلام كبديل لعمليات حفظ السلام في التعامل مع النزاعات الدولية

أبدت الأمم المتحدة اهتماما كبيرا بالسلام منذ تأسيسها في عام 1945م، فعقب نهاية الحرب العالمية الثانية مباشرة أجمع مجلس الأمن على قرار لم يسبق له مثيل يتبنى طرق تطوير الدبلوماسية الوقائية، صناعة السلم peace making وحراسة السلام peace keeping.

وفي جويلية 1992م قدم الأمين العام للأمم المتحدة للجمعية العامة تقريرا عرف بأجندة السلام agenda for peace ولصناعة سلام حقيقي دعت الأمم المتحدة متمثلة في أمينها العام إلى "المساهمة التامة للدول المشاركة في الأمم المتحدة وذلك لدعم جهود الوساطة، المفاوضات والتحكيم إلى جانب تطوير الظرف الاقتصادي-الاجتماعي socio-economic

[1] مارتن غريفيتش وتيري أوكلهان ، **مرجع سابق**، ص.106.

[2] Ray Murphy, **Un peace keeping in Lebanon,Somalia and Kosovo**,(Cambridge university press: uk,2007), p.8.

[3] بول روبنسون، **مرجع سابق**، ص230

كخطوة للحد من الصراعات في العالم، إلا أن الأمم المتحدة أخذت خطوة أخرى تتمثل في تبنيها استعمال قوتها للقرار سبعة* مما يخول لها استعمال القوة العسكرية لمواجهة مهددات السلم أو العنف الدولي .

وهكذا ظهرت إلى الوجود إحدى آليات العنف والقوة لتحقيق السلم وهي وحدة فرض السلام peace-enforcement units [1]، ففي الأصل، اعتقد واضعو ميثاق الأمم المتحدة أن فرض السلام هو الطريقة الفضلى لضمان الحفاظ على النظام الدولي .ولكن، خاب هذا الأمل مع تهميش الأمم المتحدة خلال الحرب الباردة. وبذلك تطور مفهوم حفظ السلام نتيجة سلسلة من التسويات، والقدرة على تكييف كل مهمة وفقاً للظروف الخاصة التي تواجهها على الأرض .ومع ذلك، تميز تقدم حفظ السلام خلال الحرب الباردة بعدد من المبادئ التي حددت القواعد الواجب إتباعها على صعيد انتشار عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة . ثلاثة من هذه القواعد حاسمة : قاعدة القبول، ضرورة عدم التحيز، والالتزام بمبدأ استعمال القوة في حالة الدفاع عن النفس لا غير[2].

من هنا أصبحت قوات حفظ السلام من أهم الآليات العسكرية التي تستخدمها الأمم المتحدة كحل بديل لقوات نظام الأمن الجماعي الوارد ذكرها في الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، حيث لجأ مجلس الأمن الدولي لاتخاذ العديد من قرارات التدخل الإنساني الذي كلفت قوات حفظ السلام الدولي بتنفيذها مثل التدخل في، هايتي، العراق ولبنان.

وبانهيار الإتحاد السوفيتي زال الصراع الإيديولوجي وبرزت الصراعات الاثنية، العرقية وحتى الحضارية التي ظلت مستترة إبان الحرب الباردة والتي من شأنها أن تسبب خسائر بشرية هائلة بما يهدد الأمن الإنساني بصفة خاصة واستقرار الأمن والسلم الدوليين بصفة أشمل، مما يجعل من التعامل معها أولوية قصوى، لكن السؤال الأهم هو : هل يمكن لعمليات حفظ السلام أن توفق في إيقاف هذه الحروب؟ هذا ما سنحاول معرفته من خلال التطرق إلى نموذج التدخل في كوسوفو.

---

* يقصد به ما تنص عليه المادة 42 الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، إذا رأى مجلس الأمن أن التدابير المنصوص عليها في المادة41 لا تفي بالغرض أو ثبت أنها لم تف به، جاز له أن يتخذ بطريق القوات الجوية والبحرية والبرية من الأعمال ما يلزم لحفظ السلم والأمن الدولي أو لإعادته إلى نصابه . ويجوز أن تتناول هذه الأعمال المظاهرات 0 والحصر والعمليات الأخرى بطريق القوات الجوية أو البحرية أو البرية التابعة لأعضاء" الأمم المتحدة".

[1] معهد السلام الأمريكي،**دورة تأهيل لنيل شهادة في تحليل الصراعات،مرجع سابق** ، ص. 27-28.

[2] [2] مارتن غريفيتش وتيري أوكلهان ، **مرجع سابق**، ص.182.

شكل إقليم كوسوفو الجزء الجنوبي من جمهورية صربيا التي شكلت مع جمهورية الجبل الأسود الاتحاد الفدرالي اليوغسلافي، حيث قامت صربيا باحتلال هذا الإقليم أبان حرب البلقان محاولة التخلص من الأكثرية الألبانية، التي استطاعت أن تتصدى للحرب بقيادة الرئيس اليوغسلافي السابق "جوزيف تيتو" Joseph tito، وبعد الحرب العالمية الثانية انهارت يوغوسلافيا وضمت كوسوفو إلى ألبانيا لتشكل ما سمي بألبانيا الكبرى، حيث منح الدستور الألبان حق التمتع بالحكم الذاتي، حق التمثيل المباشر وحق التصويت في المؤسسات الفدرالية، مؤديا بذلك إلى خلق نوع من التكافؤ بين جمهورية كوسوفو والجمهوريات الأخرى.

وبعد وفاة الرئيس الأسبق ليوغوسلافيا جوزيف تيتو عام 1980م تصاعدت حدة التوترات العرقية بين الصرب من جانب والكروات والسلوفينيين من جانب آخر، خصوصا في ظل تحميل صربيا أعباء الاتحاد الاقتصادية لكرواتيا وسلوفينيا وهو ما انعكس على إقليم كوسوفا التابع لصربيا.

ارتفعت أصوات سكان كوسوفو مطالبة بالاستقلال، وبعد تولي "سلوبودان ميلوسوفيتش" Slobodan Milosovic زعامة الحزب الشيوعي الصربي سنة 1987م، أعلن حالة الطوارئ في الإقليم وجرده من الاستقلال من خلال إلغاء الحكم الذاتي للألبان في،[1] كما ضم كوسوفا إلى صربيا مجددا.

استمرت المقاومة بطريقة سلمية[2] إلى غاية توقيع "اتفاقية دايتون للسلام" التي أمَنت الأرضية العامة للسلام في البوسنة والهرسك وأهملت كوسوفو،[3] إذ برزت قوة جديدة تطلق على نفسها اسم جيش تحرير كوسوفو أو KLA سنة 1996م، تدعو بصراحة إلى توحيد كوسوفو مع ألبانيا وتحارب تواجد الصرب في الإقليم، لتمثل بداية حرب أهلية[4] يمكن أ تؤدي إلى نشوب حرب إقليمية في شرق أوروبا، نتيجة لتواجد القوي للألبان في دول الجوار بصفة عامة وفي إقليم كوسوفا بصفة خاصة.[5]

---

[1] كريفار خليفة، وبالعريف رشيد،**التدخل الإنساني في ظل الإستراتيجية الجديدة للحلف الأطلسي دراسة حالة كوسوفو**، مذكرة ماستر، حسيبة بن بوعلي، شلف،2014،،ص 209.

[2] Ray Murphy, op.cit,p.71.

[3] ibid

[4] تحليل النزاعات ،ص33.

[5] جلال عزة، "كوسوفا :جذور الصراع في البلقان"، **مجلة السياسة الدولية**، القاهرة، العدد 137 ، (جويلية 1999)، ص.83.

باشر جيش تحرير كوسوفو بأعمال عنف ضد الصرب تراوحت بين شن العديد من الهجمات والقيام بالكثير من الاغتيالات من ممثلي السلطة الصربية، فتح المجال أمام السلطة الصربية لتتخذ إجراءات أكثر تعسفية تراوحت بين اقتتال الجيش الصربي كل قاطني قرية بركز " VILLAGE OF PERKAZ" الذي بلغ عددهم 85 شخصا بما فيهم أطفال ونساء، إلى قتل أكثر من 200 شخص واغتصاب، خطف وسرقة اغلب قرى الألبانيين، إضافة تهجير أكثر من 400.000 شخص[1].

هذا ما جعل المجتمع الدولي يعتبر الصراع الدائر بين القوات الصربية وألبان كوسوفا حربا أهلية ينطبق عليها نص المادة 02 من الفصل السابع لميثاق الأمم المتحدة، يبقى التدخل فيها في حالة تفاقم الصراع الداخلي وتهديد الأمن والسلم الدوليين مقتصرا على الأمم المتحدة، حيث أصدر مجلس الأمن الدولي القرار 1160 المؤرخ في 31 مارس 1998م[2] ومن بعده القرار 1199.

والذي يمكن استنتاجه من هذين القرارين هو أن مجلس الأمن لم يكن له دورا أساسيا في حل الأزمة بالنظر إلى إعاقته من قبل كل من الصين وروسيا الرافضتين لاستخدام القوة العسكرية لفرض تسوية سياسية لقراراته، إذ اقتصر هذان القراران على فرض حضر عسكري على يوغوسلافيا واعتبار الوضع فيها مهددا للأمن والسلم الدوليين[3]، هذا ما جعل الحلف يتجاوز الشرعية الدولية التي يستمدها عادة من قرارات مجلس الأمن[*]، حيث شن هجمات جوية شاملة أجبر من خلالها "ميلوزوفيش" في النهاية على وقف الهجمات الشاملة والقبول بوجود مراقبين الدوليين، لكن بعد تقديم المراقبين الدوليين لتقرير يفيد بأن قوات الأمن الصربية قتلت ما يزيد عن40 من المدنيين الألبان إثر هجوم على قرية "ركاك"، بدأ المجتمع الدولي يدعم احتمال صنع السلام بالقوة العسكرية، حيث عاد حلف الناتو لتهديد بضربة جديدة، مما نتج عنه قبول حكومة

[1] Ray Murphy, **op.cit, p.72.**

[2] كريفار خليفة، وبالعريف رشيد، **مرجع سابق**،،ص .210.

[3] ارافعي ربيع،**لتدخل الدولي الانساني المسلح**،رسالة ماجستير في لقانون الدولي والعلاقات الدولية، جامعة مولاي الطاهر،سعيدة،(2011-2012) ،ص.83.

[*] هناك من يبرر هذه الخطوة التي أقدم عليها حلف الأطلسي من خلال ما يعرف بالقرار من أجل السلام ، وهو القرار رقم 1950 الذي يسمح لمجلس الأمن في حالة عجزه عن ممارسة مهامه باتخاذ التدابير اللازمة لمواجهة الأزمات الدولية التي من شأنها أن تهدد السلم و الأمن الدوليين ، أو توجيه توصية ملائمة للأعضاء حول الإجراءات الجماعية الواجب اتخاذها بما في ذلك استخدام القوة المسلحة..

بلغراد حضور مؤتمر "رامبوييه" للسلام، أين قدم للطرفيين المتخاصمين مسودَة تسوية سياسية تحت إشراف قوة دولية يقودها الحلف.[1]

يعتمد حلف الناتو عقيدة قتالية، تفترض الحشد والهجوم لتحقيق السيطرة على ميدان العمليات، فيما منهجية العمل العسكري التي تعتمدها هيئة الأمم المتحدة ترتكز على استعمال أدنى مستوى ممكن من القوة، مع تأكيد اللجوء إلى السلاح في حالة الدفاع عن النفس، فبعد سنتين من بدأ التدخل في البوسنة، وجدت القيادة الأطلسية نفسها في تناقض مع هيئة الأمم المتحدة خصوصا بعد أن تبين لقادة الحلف أنه يتعين عليهم طلب موافقة الأمم المتحدة في كل القرارات الميدانية، ولأن الوضع لم يكن يسمح باتخاذ كل هذه الإجراءات، أجبر حلف الناتو على العمل وحيدا بالرغم من تحفظ الدول الأوروبية والرفض الرُوسي الصيني، مما مكنه من تحقيق الانتصار بعد الصمود لمدة سنتين.[2]

من هنا يمكن الاستنتاج أن إدارة حلف الناتو لأزمة كوسوفو قد سلطت الضوء على ثلاث عناصر أساسية: **الأولى** هي الدور الجديد للحلف الأطلسي في إدارة النزاعات، **والثانية** هي بروز عملية فرض السلام كبديل فعال لعمليات حفظ السلام، أما **الثالثة** فقد أوضحت أن احلف الناتو مقبل على ممارسة مهامه خارج حدود دول أوروبا الغربية بداية من التدخل في أوروبا الشرقية.

[1] معهد السلام الأمريكي، **دورة تأهيل لنيل شهادة في تحليل الصراعات،مرجع سابق** ص53.

[2] نزار عبد القادر ،**مرجع سابق**،ص،،ص.05-06.

المبحث الثالث:مدخل مفاهيمي لظاهرة التدخل الدولي

أدت نهاية الحرب الباردة وانتقال النظام الدولي إلى نظام القطبية الأحادية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، إلى بروز تحديات أمنية جديدة، ارتبطت في معظمها بأنماط حديثة من التهديد،حيث شهد مفهوم الأمن توسيعا في الأبعاد التي يشتملها، كونه لم يعد يقتصر على الجانب العسكري فقط وإنما أصبح يتعداه إلى جوانب أخرى اقتصادية، اجتماعية، بيئية...الخ. كل ذلك في إطار ما أصطلح عليه بالأمن الإنساني، ونتيجة لهذا التطور تم اللجوء إلى التدخل الدولي العسكري كآلية لتحقيق الأمن الإنساني في إطار عمليات حفظ الأمن والسلم الدوليين.

المطلب الأول: تطور مفهوم التدخل الدولي

إن تحديد مختلف مراحل تطور مفهوم التدخل الدولي يمر من خلال تحديد مختلف خصوصيات هذا المفهوم ومدلوله بما يمكننا من تحديد طبيعة أيَ تدخل قياسا على هذا المفهوم.

أ-مفهوم التدخل الدولي:

يعتبر التدخل الدولي مفهوم حديث لمدلول قديم، حيث يشهد تاريخ العلاقات بين الدول على استخدام التدخل الدولي منذ القدم، إلا أنه لا يوجد إجماع على تحديد مفهوم موحد وشامل له.و في هذا الصدد برز اتجاهين، اتجاه يأخذ بالمعنى الضيق للتدخل ويحصره في استعمال القوة العسكرية وآخر يأخذ بالمعنى الواسع للتدخل ليشمل جل أشكال سلوك الدولة في علاقاتها الخارجية [1] وعموما يمكن تحديد مفهوم التدخل من خلال استعراض بعض التعريفات له مع التركيز على المفهوم الضيق للتدخل على اعتبار أنه يخدم موضوع دراستنا أكثر

يعتبر" JM YPEZ" أن التدخل الدولي هو "قيام دولة بالتعرض بسلطتها لشؤون دولة أخرى، وأن التدخل يمكن أن يتم في الشؤون الداخلية أو الخارجية لدولة ما ويأخذ صورة مباشرة أو غير مباشرة ويتم باستعمال القوة المادية أو بمجرد التهديد بها".[2]

[1] هلتالي أحمد،**التدخل الدولي الإنساني بين حماية حقوق الإنسان و مبدأ السيادة في عالم ما بعد الحرب الباردة**، مذكرة ماجستير في القانون العام فرع قانون منظمات الدولية وقانون العلاقات الدولية، (جامعة متنوري ، قسنطينة)، ص.65.

[2] سليماني سهام، **تأثير حق التدخل الإنساني على السيادة الوطنية دراسة حالة العراق1991**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية تخصص علاقات دولية، (جامعة الجزائر،2005)، ص.52.

أما الدكتور "طلعت الغنيمي" فيرى التدخل الدولي على أنه" **تعرض دولة لشؤون دولة أخرى بطريقة استبدادية وذلك بقصد الإبقاء على الأمور الراهنة أو تغييرها**". ومثل هذا التدخل قد يحصل بحق أو بدون حق ولكنه في كل الحالات يمس الاستقلال أو السيادة الإقليمية للدولة المعنية".[1]

في حين أن "بيلوف" يراه على أنه " محاولة من طرف دولة واحدة للتأثير على التركيبة الداخلية والسلوك الخارجي لدول أخرى باستخدام درجات متباينة من القمع"[2].

وبالتالي يمكن أن نستنتج أن التدخل الدولي بمفهومه التقليدي الضيق يعني استخدام وسيلة الإكراه من قبل دولة(أ) على دولة (ب) من أجل تغيير سلوكها الداخلي والخارجي بما يخدم مصلحة الدولة المتدخلة.

ب–مفهوم التدخل الدولي الإنساني:

لقد تم اللجوء إلى التدخل الإنساني من أجل تبرئة التدخل العسكري من كونه سلوك غير شرعي ، عبر تقديمه على أنه وسيلة لحماية الشرعية الدولية، إذ زاد الاهتمام بهذا النوع من التدخل في الفترة التي جاءت مع انتهاء الحرب الباردة وهذا على الرغم من كونه ظاهرة قديمة بمفهوم حديث، حيث استخدمته العديد من الدول الأوروبية للتدخل في شؤون الدولة العثمانية وغيرها من الدول بذريعة حماية حقوق الأقليات الدينية ،كما استعانت به بعض الدول بعد الحرب العالمية الثانية ، لحماية رعاياها في الخارج، وحماية رعايا الدولة محل التدخل[3]

ويمكن التمييز بين نوعين من التدخل الإنساني ، الأول يدل على حماية رعايا الدولة في الخارج فيما اصطلح عليه "التدخل لصالح الإنسانية " والذي يعبر عنه الفقيه ليليتش "lillich" بالقول أنه التدخل من أجل حماية رعايا الدولة المتدخلة أو حماية رعايا الدولة الأخرى متى كانوا في أوضاع معرضين فيها للخطر[4]، والثاني يربط التدخل الدولي الإنساني بالانتهاك الصارخ لحقوق الإنسان الذي يجيز استخدام القوة للدفاع عن هذه الحقوق التي تتعرض للانتهاك حيث يعرفه اوبنهايم

---

[1] تيسير إبراهيم قديح، **التدخل الدولي الإنساني: دراسة حالة ليبيا 2011**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسة،(جامعة الأزهر ،غزة،2013)،ص.70.

[2] سالم برقوق، **تطور إشكالية مفهوم التدخل و عدم التدخل في العلاقات الدولية**، رسالة ماجستير في العلاقات الدولية، (معهد العلوم السياسية و العلاقات لدولية، جامعة الجزائر، 1994، ص20

[3] معمر فيصل خولي، **الأمم المتحدة و التدخل الدولي الإنساني**، (العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، د س ن)، ص.11.

[4] خالد حساني،"بعض الإشكالات النظرية لمفهوم التدخل الدولي الإنساني"، العدد42، د س ن، ص .43.

Oppenheimعلى أنه " تدخل دولة أو مجموعة دول بشأن دولة أخرى ،للحد من المعاملة >القاسية التي تمارسها ضد مواطنيها بشكل يهز ضمير الإنسانية"[1] فيما يراه ستاويل stowell على أنه "قيام دولة أو مجموعة دول باستخدام القوة العسكرية بهدف حماية مواطني الدولة محل التدخل من المعاملة القاسية التي يتعرضون لها، والتي تتناقض مع معايير العدالة والحكمة التي تعتمده الدولة المتدخلة" أما باكستر Baxter فيرى في هذا النوع من التدخل "كل استخدام للقوة من جانب إحدى الدول ضد دولة أخرى لحماية رعايا هذه الأخيرة مما يتعرضون له من موت وأخطار جسيمة كما يمكن أن يستهدف التدخل حماية رعايا الدولة التي تقوم بتنفيذه عن طريق ترحيلهم من الدولة التي يتعرضون على إقليمها إلى خطر الموت"[2].

وبالرغم من أن هذا النوع من التعاريف يركز على استخدام القوة للتدخل، إلا أن هناك اتجاه يركز على استخدام وسائل أخرى في التدخل، من غير اللجوء إلى القوة كاستخدام وسائل الضغط السياسي والدبلوماسي والاقتصادي....الخ فكلما كان الهدف من استخدام هذه الوسائل حمل إحدى الدول على الكف من انتهاك حقوق الإنسان، أمكن اعتباره تدخلا إنسانيا.[3]

أما عن شروط التدخل الإنساني فيمكن إجمالها في النقاط التالية:[4]

- انتهاك حقوق الإنسان:بما يعني التأكد من أن الممارسات العنيفة للدولة تهدد بقاء جماعات أخرى في ظل عجز الدولة عن ضبط الأوضاع ما يستدعي تحرك الجماعة الدولية.
- استنفاد الحلول المسبقة:لابد أن يكون التدخل الإنساني هو الملاذ الأخير، بعد استنفاذ الجهود الدبلوماسية وعدم جدوى التحذيرات والإنذارات مع استمرار انتهاكات حقوق الإنسان.
- رضا الدول المعنية بالتدخل: فموافقة الدولة المتدخل فيها ضرورية كي لا يكون التدخل مخالفا لمبدأ السيادة،
- موافقة مجلس الأمن: كونه الوحيد الذي يملك حق تقرير الشروع في تطبيق المعايير الضرورية لإحلال السلام والأمن الدوليين وذلك وفقا لم نص عليه،

[1] معمر فيصل خولي، **مرجع سابق**، ص.14 ,

[2] خالد حساني، **مرجع سابق**، ص.43.

[3] خالد حساني، **مرجع نفسه**، ص.44.

[4] عبد السلام قريفة،التدخل الانساني كالية للسيطرة على افريقيا(دراسة حالة دارفور)،دفاتر السياسة و القانون، العدد9، جوان2013،ص،ص،51-52.

- تناسب الكلفة مع الأهداف:ويقصد بها أن استخدام القوة العسكرية لابد أن يكون في إطار احترام حقوق الإنسان إذ لا يجوز استعمال القوة إلا لوقف استمرار المجازر وانتهاكات حقوق الإنسان،
- إحالة مجرمي الحرب إلى القضاء الدولي.

ج- مفهوم مسؤولية الحماية:

خلال سنوات التسعينات من القرن الماضي ، كان اللجوء إلى استخدام العنف من أجل إنقاذ السكان الذين يعيشون أوضاعا خطيرة يسمى"تدخل إنساني" أما اليوم فإنه يبرر تحت شعار مسؤولية تقديم الحماية الذي صيغ على يد "ماريو بيتاتي" و"برنار كوشنير" المعروف اختصارا بالرمز R2P* [1].

لقد برز مفهوم مسؤولية الحماية كاستجابة لنداء وجهه "كوفي عنان"الأمين العام للأمم المتحدة في الجمعية العامة سنة 2000م، حيث أعلنت الحكومة الكندية ومجموعة من المؤسسات الكبرى إنشاء لجنة دولية للتدخل وسيادة الدول، تعنى بدعم المناقشات في الأمم المتحدة بشأن العلاقة بين التدخل وسيادة الدول من خلال التوفيق بين واجب المجتمع الدولي في التدخل من أجل حماية حقوق الإنسان الواسعة وضرورة حماية سيادة الدول.[2]

لقد أدت هذه المواجهة المباشرة بين مفهوم السيادة وحقوق المجتمع الإنساني إلى التوجه أكثر فأكثر نحو إعادة تصنيف السيادة كسيطرة، إلى السيادة كمسؤولية بحيث يترتب عنها مسؤولية الدولة على سلامة مواطنيها داخليا، وأمام المجتمع الدولي خارجيا.[3]

تتركز مسؤولية الحماية على ثلاث دعائم أولها مسؤولية الدولة، ثانيها مسؤولية المجتمع الدولي في دعم دولة معينة في ممارسة مسؤولياتها لحماية شعبها وثالثها وقوع مسؤولية الحماية على عاتق المجتمع الدولي في الحالات التي تفشل فيها الدولة في أداء واجبها.[1]

---

* R2P: ABRIVIATION FOR RESPONSABILITY TO PROTECT.

[1] فابريس ويسمان،"منظمة أطباء بلا حدود ومسؤولية تقديم حماية"، **مجلة أخلاقيات العدالة الجنائية**، نيويورك، (15مارس2010)، ص.1.

[2] خالد حساني، **مرجع سابق**،، ص.55.

[3] محمد منار،"**التدخل الدولي ومسؤولية الحماية** "،(أكتوبر 2011،ص10). على الموقع WWW.MAROCDROIT.COM

من هنا وصفت مسؤولية الحماية بأنها نهج جديد لحمية السكان من الفظائع[2] الجماعية، وهذا بالنظر إلى ما تضمنته الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي للأمم المتحدة عام2005م حيث نصت على أن مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى يخضع لمسؤولية الحماية الدولية ، عندما تكون دولة غير راغبة في حماية مواطنيها أو غير قادرة على حمايتهم من خسائر في الأرواح، فعلية أو مرتقبة على نطاق واسع (مع نية الإبادة الجماعية أو بدونها) أو تطهير عرقي واسع النطاق.

تشمل مسؤولية الحماية ثلاثة عناصر هي: مسؤولية المنع، مسؤولية رد لفعل ومسؤولية إعادة البناء.[2]

1. مسؤولية المنع: تقوم بمعالجة الأسباب الجذرية والمباشرة للصراع الداخلي وغيره من الأزمات التي تعرض الشعوب للخطر، وبالرغم من عدم وجود اتفاق عالمي على تحديد الأسباب الجذرية للنزاعات أو التفرقة بينها إلا أن تقرير اللجنة المعنية بالتدخل وسيادة الدول حدد 4 تدابير للوقاية منها[3] :

- التدابير السياسية: سواء التي تتخذها الدول أو الأمين العام للأمم المتحدة، وهي في معظمها تدابير دبلوماسية كالوساطة، بعثات تقصي الحقائق والمساعي الحميدة.
- التدابير الاقتصادية: تأخذ في مواجهة الإجحاف في توزيع الموارد من خلال تقديم مساعدات إنمائية لتشجيع النمو الاقتصادي كما قد تكون قسرية من خلال التهديد بسحب الدعم المقدم من قبل صندوق النقد الدولي مثلا.
- التدابير القانونية: وتخص في البعد الدولي اللجوء إلى القضاء والتحكيم والقضاء الدولي فيما يخص النزاعات الداخلية.
- التدابير العسكرية: وتشمل على المستوى الدولي الانتشار الوقائي لقوات حفظ السلام.

---

[1] برونو بوميه، "استخدام القوة لحماية المدنيين و العمل الإنساني:حالة ليبيا وما بعدها"، **مختارات من المجلة الدولية للصليب الأحمر**، المجلد 93، العدد 884، 2011،ص3.

[2] إيف مسينغهام،"التدخل الإنساني لأغراض إنسانية: هل تعزز عقيدة مسؤولية الحماية استخدام القوة لأغراض إنسانية؟"، **المجلة الدولية للصليب الأحمر**، المجلد 91، العدد 876، (2009)، ،ص.158.

[3] خالد حساني،**مرجع سابق**،ص56.

2. مسؤولية رد الفعل: تأتي بعد فشل التدابير الوقائية المذكورة أعلاه بما يستدعي اتخاذ الجماعة الدولية تدابير تدخلية، وقد تشمل هذه التدابير القسرية تدابير اقتصادية، قانونية وسياسية أخرى بحيث يكون استخدام القوة فيها هو الملاذ الأخير
3. مسؤولية إعادة البناء: بمعنى الالتزام الحقيقي بالمساعدة على إعادة بناء سلام دائم [*] والعمل على إيجاد حسن إدارة وتحقيق التنمية،حيث يشترط أن تكون هذه الخطوة بالشراكة مع السلطات المحلية من أجل إعادة البناء، ومن ثم نقل المسؤولية عنها لهذه السلطات.

المطلب الثاني: موقف نظريات العلاقات الدولية من التدخل الدولي الإنساني

جاءت نظريات العلاقات الدولية من أجل فهم وتفسير مختلف التفاعلات والفعاليات الحاصلة في حقل العلاقات الدولية، ونظرا للطبيعة الدينامكية لهذه الأخيرة فقد تعددت نظريات العلاقات الدولية وتباينت بطريقة تجعلها تستمر في التفسير دون أن تتفق على نفس النظرة لفحوى الظواهر والمغزى من وجودها.

وقد تمكنت معظم النظريات من الاستمرار لأنها استطاعت أن تفسر الواقع الدولي منطلقة من مسلمات واضحة أثبتت تماشيها مع الواقع وقدرة تفسيرها لأغلب الظواهر السياسية التي تدخل في حقل العلاقات الدولية.

من هنا كان لابد من تحيد موقف نظريات لعلاقات الدولية من التدخل الإنساني لأجل وضعه في سياق يسمح لنا بإسقاطه على الواقع العملي المتمثل بالنسبة لهذه الدراسة في فهم وتفسير طابع تدخل حلف الناتو في ليبيا.

1-النظرية الواقعية: سيطرت النظرية الواقعية التي جاءت ردا على النظرية المثالية على دراسة العلاقات الدولية خلال أكثر من عشرين سنة، حيث استقت مادتها الخام من التاريخ لتصل إلى تعميمات حول السلوك الدولي.[1]

لقد هيمنة الواقعية على حقل العلاقات الدولية إبان الحرب الباردة كونها قدمت تفسيرات بسيطة وقوية للحرب والتحالفات والامبريالية والعقبات التي تعيق التعاون الدولي وظواهر دولية أخرى، ولأن تأكيدها على لتنافس كان متسقا مع الميزات المركزية للتنافس الأمريكي، السوفيتي آنذاك.[1]

---

[*] سلام دائم

[1] جيمس دورتي و روبرت بالستغراف، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، تر وليد عبد الحي،(كاظمة لنشر والترجمة والتوزيع،ط1، 1985)، ص.5.

وبالرغم من اختلاف تعريفات الواقعية في التفاصيل ، إلا أنها تتشارك كلها في بعض العناصر[2] والتي تتمثل في قيام الواقعية على مجموعة من المسلمات حول طبيعة النظام الدولي، الطبيعة الإنسانية ومكانة الدولة في العلاقات الدولية والتي أبرزها "هانز مورجينتاو" جيدا في المبادئ التي تقدم بها والمتمثلة فيما يلي:[3]

1-إن العلاقات السياسية محكومة بقواعد موضوعية تضرب بجذورها أعماق الطبيعة البشرية، وإن أية محاولة لتحدي هذه القواعد تحت أية ذريعة لن يكون نتيجتها إلا الفشل،

2-القائد السياسي يفكر ويتصرف طبقا للمصلحة التي هي مرادف للقوة والتاريخ يثبت صحة ذلك،

3-المصلحة هي جوهر السياسة والبقاء هو الحد الأدنى من الأهداف الذي تسعى أي دولة لتحقيقه،

4-لا يمكن تطبيق المبادئ الأخلاقية على سلوك الدول فالدولة في سعيها لتحقيق مصلحتها القومية تكون محكومة بقيم تختلف عن قيم الأفراد في علاقاتهم الشخصية،

5-استقلالية الظاهرة السياسية مما يعني أن السلوك السياسي لابد أن يحكم عليه من خلال معايير سياسية،

وتجدر الإشارة إلى أن هناك عدة فروع للواقعية تضمن تماشيها مع مختلف تغيرات الواقع الدولي، حيث يمكن التمييز بين الواقعية الكلاسيكية، والواقعية البنيوية" لكينيث والتز"، ناهيك عن الواقعية الهجومية والدفاعية وكلها تشترك في نفس النظرة للعالم خصوصا فيما يخص فوضوية النظام التي تميز بيئة السياسة الدولية نتيجة عدم وجود سلطة مركزية تنظم سلوك الدول مما يجعل البيئة الدولية بيئة فوضى،حروب ومعارك،[4] كما تتشاطر اتجاهات الواقعية نفس الرؤية فيما يخص مركزية الدولة في العلاقات الدولية فبالرغم من اعترافها بوجود فواعل أخرى من غير الدول إلا أن الدولة تبقى الفاعل المركزي والأساسي دوليا وهي الوحيدة التي يمكن لها تغيير النظام.

---

[1] أنور محمد فرج،**النظرية الواقعية في العلاقات الدولية...دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة**، (مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، العراق،2007م)، ص 218

[2] Scott Burchill Others, **Theories of international relations**,(Palgrave Macmillan, 3 ed),p30.

[3] جيمس دورتي و روبرت بالستغراف، **مرجع سابق**، ص، ص، . 78-79.

[4] أنور محمد فرج، **مرجع سابق**، ص227.

يرفض" مورجينثاو "أن تتبنى الدولة اعتبارات أخلاقية صرفة تحد من المصلحة في سعيها لاكتساب أسباب القوة، بل ويذهب في ما أسماه دفاع عن المصلحة القومية "إلى أنه لا ينبغي أن يعطي متخذي قرارات السياسة الخارجية اعتبارا للدوافع الأخلاقية المجردة .فالقيم الأخلاقية هي المصلحة القومية عينها فحيثما كانت مصلحة الولايات المتحدة فتلك قيمة يجب السعي لاكتسابها، فالأخلاق ليست جزرا معزولة عن أخلاقية(المصالح الوطنية)[1].

أما فيما يخص موقف النظرية الواقعية من التدخل الدولي فهي ترى في التدخل عملية عنيفة غير مباشرة باستعمال العقوبات والضغوطات مثلا في شؤون دولة أخرى لتحقيق مصلحتها الوطنية ، وهذا ما ذهب إليه "مورجنتاو" حين قال :" مند العهد اليوناني القديم إلى يومنا هذا تعتبر بعض الدول .أنه في صالحها التدخل في شؤون دولة أخرى لتحقيق مصالحها على حساب الدولة المتدخل فيها"[2] وفي هذا الصدد برزت أربعة اتجاهات تدرس ظاهرة التدخل الدولي مما سمح بتحديد نوعين من التدخل الدفاعي والهجومي، حيث يهدف الأول إلى منع إحداث أي تغيير في توازن القوى الموجود لأنه سيضر بمصلحة الدولة المتدخلة، فيما يهدف الثاني إلى إحداث تغيير في منظومة الحكم للدولة المستهدفة وتحوير نظام التوازن القوى الموجود بطريقة تضمن أكبر نسبة ممكنة من النتائج الايجابية للدولة المتدخلة .[3]

انطلاقا من كل ما تقدم يمكن استنتاج موقف الواقعية من التدخل الدولي الإنساني، حيث ترفض هذه الأخيرة التدخل لدواعي إنسانية كونها لا تؤمن بأن التدخلات التي تتم بأغراض إنسانية تخضع لاعتبارات المشاعر الإنسانية والتعاطف والإخاء، لأن الدول لا تنظر إلاَ في مصالحها[4]، كما ترى الواقعية بأن رؤساء الدول الذين يفكرون ويتصرفون باسم دولهم لا يملكون الحق المخاطرة بأرواح جنودهم لوقف انتهاكات حقوق الإنسان وتعزيز القيم الإنسانية، كم أن حق حماية المدنيين يخص الدولة المعنية فقط فهي الوحيدة المسؤولة عن حماية رعاياها، كما أن التدخل الدولي الإنساني يكون انتقائيا (لا يخضع لمعايير محددة تطبق على جميع الحالات المتشابهة بحد سواء) فمتى رأت دول أن التدخل يخدم مصالحها، قررت التدخل، ومتى رأت أنه يعيقها امتنعت مما يتجلى في التعامل مع قضيتين متشابهتين بدرجة وأسلوب الاستجابة نفسه

[1] أنور محمد فرج، **مرجع سابق**، ص234.

[2] سالم برقوق، **مرجع سابق**، ص14، ص15.

[3] سالم برقوق، **مرجع سابق**، ص 16.

[4] جمال منصور، دكتوراه، ص 123.

ولكن بطريقتين مختلفتين فيما يمكن أن نصفه على أنه ازدواجية المعايير خصوصا مع صعوبة تحديد الجماعة الدولية لمعنى الخرق الفاضح لحقوق الإنسان[1].

ويبقى التدخل الإنساني في نظر الواقعيين خاضعا للميول الثقافية لأولئك الذين يملكون السلطة لتنفيذ ذلك.

2-النظرية الليبرالية: تأتي كلمة ليبرالية من الكلمة اللاتينية"LIBERALIS" أي ما يتفق مع الحرية الفردية، حيث تذهب للتأكيد بأن الإنسان معطية ممتلكة لذاتها، وهو يملك في ذاته القواعد المتعلقة بإزهاره وهيمنة سلطته على العالم.[2]

أما حقل العلاقات الدولية فتعود جذور الكر الليبرالي إلى عهد "ويستفاليا" وبروز الدولة القومية في حين يعود ظهورها كنظرية متكاملة جاء بعد الحرب العالمية الثانية وإنشاء هيئة الأمم المتحدة.

قدمت النظرية الليبرالية على امتداد تاريخها العيد من الأفكار التي أرت على مجرى العلاقات الدولية بشكل أو بآخر،سعت من خلالها إلى إيصال المجتمع الدولي إلى حالة من التعاون ونبد العنف.[3]

ترى المدرسة الليبرالية أن العلاقات الدولية يجب أن تقوم على التعاون والسَلام، فالتعاون هو القيمة الأساسية في العلاقات الدولية.

كما تفترض الليبرالية أن هناك نوعين من الدول الليبرالية والغير ليبرالية، وفيما تكون الأولى أشد نزوعا إلى التعاون تكون الثانية على النقيض تميل نحو السلوك العدواني وتفضل الحرب.

بالنسبة للنظرية الليبرالية فإن الطريقة الأنجع لتحقيق الأمن في العلاقات الدولية هي وجود تحالف واسع بين الدول الليبرالية،تتعمد من خلاله كل دولة بالمشاركة في الرَد على أي عدوان يصيب دولة ليبرالية أخرى بما يعرف بآلية الأمن الجماعي.

وعن موقفها من التدخل الدولي الإنساني،[4] فعلى الرغم من اهتمام الليبرالية بحقوق الإنسان، إلا أن أنصارها اختلفوا في رؤيتهم للتدخل الدولي الإنساني، لكن هذا الاختلاف لم يمنعهم من تبرير

---

[1] معمر فيصل خولي، **مرجع سابق**، ص 45

[2] ناظم عبد الواحد الجاسور، **موسوعة علم السياسة**،(دار المجدلاوي للنشر والتوزيع،عمانن،ط1،2009)، ص.305.

[3] جهاد عودة، **النظام الدولي الجديد... نظريات وإشكاليات**،(دار الهدى للنشر والتوزيع: د ب ن، ط1،2005)، ص.60.

[4] معمر فيصل خولي، **مرجع سابق**، ص

التدخل ، ي حالة تعرض هياكل دولة ما إلى الانهيار، أو تعرض مواطني ورعايا دولة ما إلى انتهاكات لحقوقهم الإنسانية من قبل الدولة المتدخل بشؤونها

أما عن قضية تجاوز وخرق التدخل الدولي الإنساني لسيادة الدولة المتدخل فيها، فتنتقد الليبرالية مبدئي السيادة وعدم التدخل كونها لا ترى في السيادة خير مطلق فأهميتها تكمن في حماية الشعب من الاستبداد والتدخل الخارجي في الشؤون الداخلية وبذلك فهي تشتق سيدتها م حقوق مواطنيها وعندما تنهكها فإن مطالبة الدولة بالسيادة الكاملة تسقط معها ، فهي تعتقد أنه في ظل ظروف معينة يجب إخضاع الخير الأخلاقي للسيادة لضرورات أرقى تخص الإنسانية، ما دام تحقيق العدالة للأفراد والجماعات داخل الدولة أهم من النظام والاستقرار الشكلي، فالتدخل ضروري لكونه وسيلة لمنع الفوضى في عالم يهدده الاقتتال والعنف الداخليان بالانتشار سريعا خارج الحدود للحفاظ على الأمن الإقليمي والعالمي.

من هنا فإن الليبرالية تؤيد التدخل لحماية حقوق الإنسان التي لا يجوز انتهاكها كون الأساس في قيام أي دولة هو موافقة الأفراد، وبذلك فإن أي دولة مطالبة بحماية أفرادها وضمان أمنهم وسلامتهم إلى جانب توفير كل الإمكانيات التي تمنحهم حياة كريمة وتزيد من إحساسهم بالانتماء إليها مما يعزز مكانتها وسيادتها التي تكسبها من خلال خدمة شعبها لا من قمعه.

3-النظرية الماركسية:

بعد انهيار شبه كلي للأنظمة السياسية التي كانت تتبنى الشيوعية كإيديولوجية رسمية، ساد الاعتقاد بأن أفكر النظرية المركسية التي تمثل الاتجاه الراديكالي في العلاقات الدولية ستزول، خصوصا بالنظر إلى الانتصارات التي حققها النظام الرأسمالي في المجالات الاقتصادية ، الاجتماعية والسياسية مما ترتب عليه تحقيق دولة الرَفاه الاجتماعي في بعض المجتمعات الغربية وهو ما من شأنه أن يثبت عدم انسجام مبادئ الفكر الماركسي مع واقع ما بعد الحرب الباردة، خصوصا وأن هذه الأخيرة تكهنت بزيادة حدة التناقضات في النظام الرأسمالي بما يساعد على انهياره.[1] وبالرغم من كل هذه التطورات يرى كل من ستيفن هوبدن Stephen Hoboden وريتشارد واين جونس richard wyn Jones بأن هناك إحياء للفكر الماركسي من جديد وذلك لسببين رئيسيين أولهما هو أن معظم المفاهيم المطورة من قبل ماركس في تحليله للرأسمالية لا تزال قائمة في العالم الذي تسيطر عليه الأسواق الحرة بشكل متزايد ، وما الأزمات الاقتصادية العالمية

[1] حسين بوقارة، **السياسة الخارجية دراسة في عناصر التشخيص والاتجاهات النظرية للتحليل**، (ديوان المطبوعات الجامعية: الجزائر ،2012)،،ص .223.

إلا دليل على ذلك ، حيث أثبتت هذه الأخيرة وإن انتقلت إلى العالمية تبقى مهتزة باضطرابات كبيرة عادة ما تأتيها من الداخل (الرأسمالية تحمل في طياتها بذور فنائها). أما السبب الثاني فيتمثل في كون دولة الرَفاه التي حققت في بعض الدول الغربية قد جاءت على حساب إفقار دول أخرى، وبذلك فإن من أثار الرأسمالية العالمية هو استمرار الغنى والقوة للأقوياء في مقابل زيادة فقر الفقراء والضعفاء.[1]

من هنا أعيد إحياء الفكر الماركسي في ما سمي بالماركسية الجديدة التي تحاول إعادة صياغة الأفكار المستقاة من الأطروحات الأولى الأساسية لفكر كارل ماركس بطريقة ملائمة تعيد إنصاف هذه الأفكار التي فهمت بشكل خاطئ من قبل الأجيال اللاحقة.

لقد ضمت الماركسية الجديدة كل من نظرية التبعية التي تقوم على تحليل العلاقات بين المركز والمحيط وذلك من خلال تحليل السوسيولوجيا الاقتصادية لأنماط الإنتاج ونظرية العالم التي يعبر كل من انطونيو جرامشي António Gramsci وايمانويل والريستين Emmanuel wallerstein .

وإذا كان "جرامشي" قد اكتفى بتقديم جملة من الأفكار دون أن يصيغها في نظرية، فان "والرستاين" قد اثر بشكل فعال في نظرية نظام العالم وذلك من خلال دراسة جاءت في جزئيين ، كان الجزء الأول منها بعنوان "the modern world system " أين ميز بين الإمبراطوريات العالمية، الاقتصاديات العالمية والسياسات الهرمية التي تعتمد المبادلات الاقتصادية طويلة المدى مركزا في كل مرة على طبيعة التفاعل بين ما اسماه مناطق القلب والمحيط.

وعموما تتجلى السمات الرئيسية لنظرية النظام العالمي فيما يلي:[2]

1- حسب والرستاين فقد عرف التاريخ نموذجين من النظام لعالمي: نظم الإمبراطوريات العالمية ونظام لاقتصاديات لعالمية، وإذا كانت الأولى تعتمد استخدام القوة من أجل إعادة توزيع الموارد من مناطق المحيط إلى مناطق الحرب ، إن الثانية تعتمد الأسواق كوسيط وفي كلتا الحالتين النتيجة نفسها والذي نقل الموارد من المحيط إلى القلب .

[1] عامر مصباح، **نظرية العلاقات الدولية الحوارات النظرية الكبرى**، (دار الكتاب الحديث، القاهرة،2008) ص122-123.

[2] عامر مصباح، **مرجع سابق**، ص.166- 169.

2- وجود مناطق شبة المحيط التي تملك قاعدتها الصناعية الخاصة وبذلك فهي تلعب دور حيويا في استقرار البنية السياسية للنظام العالمي، من خلال تخفيض الضغوطات على مناطق القلب.

3- يوفر التفاعل بين منطق القلب، المحيط وشبه المحيط صورة من الثبات للنظام العالمي ، وبذلك فإن أي اختلال في هذا التفاعل سيؤدي إلى أزمة اقتصادية بما يعني توسع النظام العلمي ثم تناقضه.

أما فيما يخص موقف نظرية العالم من التدخل الإنساني فهي تفسره من زاوية اقتصادية حيث ترى أنه يترجم رغبة الدول الرأسمالية المسيطرة على النظام الاقتصادي الدولي منع محاولات دول الجنوب من إعادة توزيع الدخل ومن ثم منع أي تغيير للنظام الاقتصادي الدولي، ولذلك تلجأ إلى استخدام العنف تحت الشعار" الإنساني"، بهدف تغليف الدافع الاقتصادي لإخضاع فقراء العالم أكثر، وهذا ما يكفل استمرار علاقة تبعية الجنوب للشمال بمساعدة تحالف مشبوه من الطبقات الحاكمة فيها، ولذا فإن التدخل الإنساني حسب أنصار هذه النظرية هو أداة لمنع الدول النامية من الخروج عن هيمنة الدول المتقدمة، أو هو الطريقة الأنسب لإيجاد الاستقرار السياسي والأمني في الدولة المفككة بما يكفل حماية المصالح الرأسمالية فيها واستقرار النظام الدولي على الحال الذي يخدم مصالح دول الشمال ، خصوصا وأن الحصول على المواد الأولية وزيادة استهلاك الأسواق وتوظيف فائض رؤوس الأموال يمد الرأسمالية المعاصرة بأسباب الحياة[1].

[1] جمال منصور، **مرجع سابق**، ص129.

خلاصة الفصل:

وكحوصلة لما تناولناه في هذا الفصل، فيمكن أن نستنتج أن تحول أجندة حلف الناتو في إطار الوضع الدولي الجديد الذي ساد بعد انتهاء الحرب الباردة، قد تأثرت بدرجة كبيرة بتغير مفهوم التهديد وتطور مفهوم الأمن عامة ومفهوم الأمن الأوروبي خاصة، حيث انتقل الأول من أمن قومي ساد بعد معاهدة ويستفاليا westphalia سنة 1648م وطيلة فترة الحرب الباردة، يركز على تحقيق المصلحة القومية للدولة في إطار البعد العسكري، إلى أمن مجتمعي ومن ثم إنساني يركز على الأفراد وكيفية تحقيق الرَفاه لهمن إضافة إلى الاهتمام بما إذا كانوا يعيشون في حرب أو سلام بما يضمن حقوق الإنسان، فيما انتقل الثاني من مفهوم الأمن لأوروبي الضيق الذي يعني أوروبا الغربية فقط ويحدد في إطار التنافس الأمريكي السوفيتي إبان الحرب الباردة،إلى مفهوم جديد موسع يشمل مختلف قضايا ومناطق النظام الدولي، هذا ما برر التركيز على ضرورة حفظ الأمن والسلم الدوليين وذلك من خلال ظاهرة التدخل الدولي من أجل حماية الأفراد أينما كانوا على اعتبار أنهم مواطني العالم وتحقيق أمنهم هو مهمة الجميع.

من هنا كان على الحلف أن يغير إستراتيجيته لكي يستمر خصوصا بعد زوال السبب الرئيسي إزاء وجوده ألا وهو الاتحاد السوفيتي وحلف وارسو، حيث كان على قيادة الحلف الأطلسي أن تجد له أدوار جديدة تبرر استمراره، فكانت حرب كوسوفا والنصر الذي حققه فيها نقطة الفصل في اعتباره القوة المسيطرة على العالم دفاعيا والشريك الأمثل من أجل حفظ السلام الدولي خصوصا مع تراجع دور وفعالية منظمة الأمم المتحدة.

ويبقى التدخل الإنساني من أهم الآليات التي اعتمدها الحلف الأطلسي في ممارسة أدواره الجديدة التي اكتسبها بعد الحرب البارة.

الفصل *الثانـي:*

الأزمة الليبية من الانتفاضة الشعبية إلى تدويل القضية.

تمهيد:

جاءت الانتفاضة الشعبية الليبية مطلع سنة 2011م في سياق موجة التغيير التي لا تزال تعصف بالمنطقة العربية حتى بعد خمس سنوات من اندلاعها، ولما اختلف مسارها عن سابقاتها تحولت هذه الانتفاضة إلى أزمة داخلية استقطبت اهتمام الجماعة الدولية فيما كان هذا الاهتمام ناجما عن دور الإعلام في تسليط الضوء عليها أكثر من سابقاتها.

تطورت هذه الأزمة لتأخذ منحى التدويل ممثلة بذلك إحدى أهم المداخل التي على الجماعة الدولية أن تتعامل معها، ومن ذلك انقسمت المواقف إلى ثلاث اتجاهات رئيسية بين من يؤيد التدخل الخارجي في ليبيا وبين من يعارضه أو يتحفظ عليه.

ولأن مجلس الأمن انتهى إلى السماح بالتدخل الإنساني في ليبيا نتيجة حرب دبلوماسية قادتها أكثر الدول تأيدا للتدخل، فإن هذا يفترض وجود دوافع أخرى من غير الدافع الإنساني تقبع من وراء موقف وجهود هذه الدول.

هذا ما سنحاول التحقق منه من خلال مباحث هذا الفصل، حيث يستعرض المبحث الأول مسار الأزمة الليبية، فيما يهتم المبحث الثاني بأهم المواقف الدولية من التدخل الخارجي في ليبيا، في حين يخلص المبحث الثالث إلى البحث ي دوافع أكثر الدول تأثيرا على إتحاد قرار التدخل.

المبحث الأول: مسار الأزمة الليبية.

ذهب الكثير ممن حللوا الحراك في المنطقة العربية إلى اعتبار نظرية الدومينو الوحيدة القادرة على تفسير انطلاق كل هذه الانتفاضات الشعبية في العالم العربي في أوقات متقاربة وبمطالب متشابهة.

ولأننا نتناول الحالة الليبية بالدراسة كان لزاما علينا أن ننطلق من تأثير البيئة الإقليمية على الأوضاع في ليبيا بصفة عامة، ومن ثم التفصيل في خصوصية الأزمة الليبية من خلال رصد أهم محطاتها.

المطلب الأول: البيئة الإقليمية السائدة.

شهد الوطن العربي نهاية سنة 2010م بداية2011م، حركات شعبية قوية تهدف إلى تغيير جذري في عدد من الأقطار العربية.

انطلقت الشرارة الأولى من تونس حيث انهار النظام فيها بسرعة بعد ثلاثة أسابيع فقط من اندلاع انتفاضة بدأت في مدن داخلية كانت تعتبر هامشية مثل "ساقية سيدي بوزيد" و"القصرين"،ثم انتشرت في عموم البلاد.

بدت الأحزاب والتنظيمات المدنية عاجزة عن ملاحقة إيقاع حركة الاحتجاج المتزايدة، بما فيها المركزية النقابية التي تقود عادة الإضرابات العمالية، كان ذلك نتاج تقويض المجتمع السياسي بمختلف مكوناته من قبل الرئيس السابق "بن علي"، حيث نجم عن ذلك انهيار كل الوسائط المنظمة القادرة على تأطير الحركات الاجتماعية، فقد وجد النظام نفسه في مواجهة مفتوحة مع كتلة الجمهور الهائلة التي لا مركز لها، ولا خطاب إيديولوجي، أو حتى مطالب واستراتيجيات منسقة،[1]حيث أن الثورة التونسية بدأت عفوية[1]مباشرة بعدما قام الشاب "محمد البوعزيزي" بإحراق نفسه.

[1]السيد ولد أباه، **الثورات العربية المسار والمصير**، (جداول للنشر والتوزيع:بيروت، ط1، 2011)، ص.17.

دخلت البلاد في احتجاجات متواصلة على مدى أقل من شهر خاطب فيه الرئيس "بن علي" شعبه ثلاث مرات في التلفزيون الحكومي، اختار الليونة في الخطاب الأول، توعد وهدد في الخطاب الثاني، وخلص إلى المصالحة مع الشارع في الخطاب الأخير الذي ألقي بعامية مرتبكة في يوم واحد قبل الرحيل المفاجئ.[2]

وبعد فرار الرئيس "بن علي" عشية يوم الجمعة 14 جانفي 2011 نتيجة ضغط الحراك الجماهيري ذو المضمون الاجتماعي الصريح والمباشر الذي افتقد إلى أي درب من دروب القيادة السياسية أو المنظمات المدنية، وصفت هذه الانتفاضة من قبل المختصين بدراسة الشأن التونسي على أنها أكبر انتفاضة شعبية منذ انتفاضة "علي بين عداهم"، وهي انتفاضة الشرائح الشعبية والوسطى لا انتفاضة الشباب فحسب، بدأت بمطالب اقتصادية ثم سرعان ما تحولت إلى مطلب سياسي هو " الديمقراطية"، وبما أنها انتفاضة مفاجئة للمعارضة السياسية التونسية كلها، فلم تلتحق النقابات والمجتمع المدني بها إلا عند منتصف الطريق .[3]

تواصل الحراك في المنطقة العربية، وبعد أن حسم أمر رحيل الرئيس التونسي " زين العابدين بن علي" اندلعت انتفاضة أخرى في مصر، حيث تمكنت حركت " كفاية" من خلق جو سياسي جديد استوعب العشرات من الشباب والطلاب، أغلبيتهم من الطبقة العاملة والمهنيين ذوي الأجور المنخفضة، كما ظهرت العشرات من المجموعات والصفحات الالكترونية التي طرحت الإشكاليات الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية والثقافية التي تواجه المجتمع المصري إبتداءا من القتل تحت التعذيب في المخافر وصولا إلى حالات التسمم الجامعية .[4]

بادر الشباب المصري مستلهما بالحالة التونسية، مستخدما وسائل التكنولوجيا الحديثة، خاصة مواقع التواصل الاجتماعي للدعوة إلى مظاهرات سلمية ضد التعذيب والفساد بمناسبة عيد

---

[1] جون آل برادلي، **ما بعد الربيع العربي....كيف إختطف الإسلاميون ثورات الشرق الأوسط**،تر:شيماء عبد الحكيم طه،(مؤسسة هنداوي للتعليم:القاهرة،ط1 ،2013)، ص.17.

[2] السيد ولد أباه، **مرجع سابق**، ص.21.

[3] سهيل الحبيب، **المفاهيم الإيديولجية في مجرى حراك الثورات العربية**،(المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات:بيروت،ط1، 2014)، ص.37-38.

[4] جهاد عودة، **الثورات العربية و أثرها على طبيعة التغيير الدولي:بناء الإشكالية**،(د د ن:القاهرة،2013)،ص.25.

الشرطة" يوم 25 جانفي2011، فكانت هذه الانطلاقة لحراك شعبي دام ثمانية عشرا يوما، مرت فيهم الانتفاضة الشعبية المصرية بثلاث موجات قبل أن تحقق مبتغاها، إذ يمكن إجمال هذه الموجات فيما يلي : [1]

1-الموجة الأولى: من 25 إلى 28 جانفي، شهدت مواجهة مع الدرع الأمني في عدة مدن أبرزها : القاهرة، الإسكندرية والسويس انتهت بانسحاب كامل للشرطة وفرار عناصر الأمن .

2- الموجة الثانية: بدأت بإعلان حالة الطوارئ ونزول الجيش المصري لحفظ الأمن في ظل فراغ أمني متعمد من جانب الشرطة، شهدت مواجهة الدرع الإعلامي من جهة وتزايد المتظاهرين الذين التحقوا بميدان التحرير من جهة أخرى.

3-الموجة الثالثة: تمثلت في مواجهة المتظاهرين للدرع السياسي للنظام، وشهدت محاولات إصلاح الوضع من طرف النظام القائم، عبر تعديلات في الحزب الوطني وهياكله، إضافة إلى استبعاد الشخصيات السياسية المنبوذة شعبيا، بإحالة بعض الوزراء السابقين للتحقيق بتهم الفساد قوبلت هذه الإصلاحات برفض الشعب الذي زاد عدده يوما بعد يوم في الالتحاق بميدان التحرير.

جاء يوم 10 فيفري ليحسم الأمر، عبر تظاهرات عامة استقطبت القوات المسلحة إلى جانب المتظاهرين في مواجهة مشروعية النظام القائم، وبعد محاولة فاشلة من النظام لتهدئة الأوضاع أعلن يوم الجمعة 11 فيفري2011م عن خلع الرئيس "محمد حسني مبارك" من السلطة، ليكون هذا ثاني نظام ينهار بعد انهيار نظام الرئيس "زين العابدين بن على" في تونس.

بالرغم من أن التوقيتات المتقاربة لاندلاع هذه الانتفاضات العربية تثير أكثر من تساؤل وعلامة استفهام لاستحالة الاتفاق والتنسيق المسبق بين شعوب المنطقة،[2] إلاَ أنه يمكن إرجاع ما حصل ويحصل في المنطقة إلى تشابه أنظمة الحكم في البلدان العربية في نفس السمات التالية:[1]

[1] منتدى البدائل،"الثورة المصرية والتجربة البولندية في التحول الديمقراطي"،**المعهد البولندي للشؤون الدولية**، مصر، (د س ن)،ص.5.

[2] خالد المعيني، **كي لا تسرق الثورات العربية**، (منشورات الضفاف: بيروت، ط1، 2014)،ص.15.

1-الحياة السياسية: تكاد الأقطار العربية كلها تكون مشتركة في ظاهرة انعدام الحياة السياسية، نظرا لغياب التداول الانسيابي للسلطة في أي منها، حيث لم يعد المجتمع قادرا على إنتاج قياداته، مما أصابه بالعطالة السياسية، وتجول النظام إلى قوة طاردة للطاقات الخلاقة بدلا من أن يكون قوة جذب لها.

أما فيما يخص الأحزاب السياسية، فكلها تتحمل الضمانات عينها، ولا تخرج عن جعبة النظام السياسي، هذا فيما يخص الأنظمة التي تسمح بقيام جمعيات تعنى بالسياسة حيث هناك من الدول من يحضر العمل السياسي خارج أطر الأسر والعائلات الحاكمة، وبالتالي فلا يمكن التغيير أن يحدث إلا من خلال الانقلابات العسكرية أو عن طريق الانتفاضات الشعبية.

2-الفساد: يعتبر الفساد من نواتج انسداد الحياة السياسية في الأقطار العربية، فحيث يمتنع التداول السلمي على السلطة، يتعذر على الناس ممارسة الرقابة ومنها المحاسبة التي تكرسها الانتخابات النزيهة، هذا ما يفتح المجال أمام تكاثر الفساد وتمدده ليتغلغل في النسيج العام للمجتمع مما يصعب مهمة استئصاله دون إحداث تغيير.

3 -الخوف من الداخل: ولدت إرادة الحكام في خنق الحياة السياسية في بعض الأوطان العربية شعورا بالخوف من المجتمع تجلى في الاهتمام المفرط بالأمن وأجهزة القمع التي أخذت أشكالا بالغة التعقيد، حيث سعت الأنظمة للعب على مستويين أولهما هو ممارسة الرقابة على الناس في أعمالهم وأنشطتهم وإعلامهم من قبل أجهزة المخابرات والأجهزة لأمنية، والثانية في عدم منح هذه الأجهزة صلاحيات مطلقة والحرص على إيجاد فروع في أجهزة المخابرات تمارس الرقابة على بعضها البعض، مما يكفل للنظام السياسي عدم انقلابها عليه، إضافة إلى لجوئها للخارج من أجل

---

[1] جابر حسن،"الثورات العربية ورهانات المستقبل"، **ثورات قلقة...مقاربات سوسيو-إستراتيجية للحراك العربي**،(مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي:بيروت،ط1،2012)،ص.138-148.

إحكام القبضة على الداخل[*].

4-**إنعاش البنى القديمة والعصبيات الفرعية:** بما يعني الاستفادة من الانقسامات الداخلية(الطبيعية أو المفتعلة) واستثمار هذه الفروقات لتزويد النظام بما يحتاجه من تأييد شعبي محكوم بمنطق الكيدية والمصالح الموهومة، حيث تستعين هذه الأنظمة بإحياء البنى الاجتماعية القديمة من قبائل، عشائر، انتماء منطقيا، اثنيات، طوائف ومذاهب من أجل بعث العصبيات الضيقة في داخلها، مما يؤدي إلى تفريق الداخل بدل توحيده، خصوصا في نظرته المعارضة للنظام السياسي مما يسهل عملية السيطرة عليه (سياسة فرق تسد).

5-الإمساك بورقة رجال الدين: كشف الحراك العربي عن عنصر آخر لا يقل أهمية عن العناصر التي سبقته في التأثير بالرأي العام ومنح النظام ما يحتاجه من شرعية، وهو موقف المؤسسة الدينية التي تكون غير مستقلة من ناحية التمويل مما جعلها خاضعة للنظام السياسي في الدولة ماليا وسياسيا،كما أنه في الغالب الدولة هي التي تتولى تعيين المناصب العليا من المفتيين وقضاة الشرع، ومشايخ الجامعات والمعاهدات الدينية، مما يمنح الدولة سلطة الضبط والتحكم في المناهج، السياسات والولاءات الفرعية المختلفة، وانطلاقاً من ذلك يمكن فهم موقف الأزهر في مصر الذي ساند النظام بقوة.

واعتمادا على ما تقدم يمكننا فهم أحد أسباب اندلاع الانتفاضات الشعبية في العالم العربي الواحدة تلو الأخرى فيما ذهب البعض إلى تفسيره من خلال "نظرية الدومينو"، حيث أدى اندلاع الانتفاضة الشعبية في تونس إلى اندلاعها في مصر ومن ثم انتقالها إلى ليبيا بسبب اشتراك جميع الأنظمة فيها نفس الصفات.

المطلب الثاني: اندلاع الأزمة في ليبيا

[*] في حين يفترض أن تكون العلاقات بين الدول لا بين الأنظمة، تحرص معظم الأنظمة العربية على جعلها من الصنف الثاني، بما يضمن للنظام القائم دعم الخارج له وبالتالي إستمراريته في الحكم في الداخل.

لقد أشارت جريدة "التايمز" ليوم 08 جانفي 2013 إلى ما سمي ب"الربيع العربي" [*], قد جاء بثلاثة أنواع من "الثورات" في مختلف الدول التي حدث فيها، الأولى منها هادئة ومن أمثلتها ما حصل في تونس ومصر وأدى إلى سقوط نظامي "بن علي" و"حسني مبارك"، أما النوع الثاني فهي الثورات المسلحة أو العنيفة كالتي حصلت في ليبيا والحرب الأهلية المستمرة في سوريا والثالث هو الثورات الإصلاحية التي أجبرت بعض المنظمة مثل الأردن، المغرب، والسعودية على اتخاذ إصلاحات بعيدة المدى وإرساء الديمقراطية ومكافحة الفساد.[1]

تعتبر الأزمة في ليبيا تكملة منطقية للتغيرات التي عرفتها المنطقة العربية ابتداء من نهاية 2010 بداية 2011،والجدير بالملاحظة هو اختلاف ما آلت إليه الأمور في ليبيا مما يدل على خصوصية الانتفاضة الشعبية التي شهدتها والتي ترجع أسبابها إلى:[2]

1-طبيعة النظام السياسي الليبي وتقسيمه الهيكلي والمؤسسي الذي انبثق عن ذهن " معمر القذافي" عام 1975،عندما قام بنشر كتابه الأخضر واعتمده كمرجعية فكرية حكم من خلالها ليبيا لأكثر من 42 سنة.

لقد استمد "العقيد معمر القذافي" مشروعيته من عصر الثورات وحركات التحرر التي عرفها العالم العربي بعد الحرب العالمية الثانية تحت الشعار المثلث: محاربة الاستعمار، الرجعية، والصهيونية، فقام مع رفاق له بانقلاب عسكري أطاح بالحكم الملكي عام 1969م محتذيا بنموذج ثورة "جمال عبد الناصر" في مصر وأطلق على دولته:الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية

[*] لقد أطلقت معظم وسائط الإعلام العربية منها والأجنبية تسمية "الربيع العربي" على موجة الحراك في المنطقة العربية، فيما راحت أخرى تسميها ثورات، ونظرا لكوننا نلمس نوعا من التقييم الإيجابي لفحوى هذا الحراك بالرغم من عدم اكتمال بعضه أو ثبات نتائجه السلبية في البعض الآخر فإننا نفضل الإشارة إليه "بالحراك "من خلال توضيح أن طبيعة هذا" الحراك "هي انتفاضات شعبية.

[1] صحيفة التايمز، **ماذا يحمل عام2013 في العلاقات بين الربيع العربي مع "إسرائيل"**، متوفر على الرابط التالي:http://alhourriah.org/article/12125/، توقيت الدخول:2016/04/15 على الساعة 3:43.

[2] زياد عقل،"عسكرة الانتفاضة: الفشل الداخلي و التدخل الخارجي في الجماهيرية الليبية،**مجلة السياسة الدولية**،مصر، المجلد46، العدد184، (د س ن)،ص.70.

العظمى بما يعكس الإيديولوجيات السائدة أنداك، وقد ذهب أبعد من ذلك فحلّ المؤسسات وعطّل القوانين ومنع الأحزاب واحتكر الإعلام وصادر الحريات تحت حجة أنه تخلى عن الرئاسة لأن ما يفعله ليس سوى التعبير عما يريده الشعب عبر اللجان، المكاتب والمؤتمرات الثورية.[1]

2 – الانتشار الجغرافي للتظاهرات وأعداد المتظاهرين والأساليب التعبوية المستخدمة إضافة إلى نهج القذافي في التعامل مع الأحداث بطريقة عنيفة مند بدايتها مما أجبر "الثوار" على مواجهته بعسكرة الانتفاضة[2]، وقد جاء هذا الرد من النظام تلقائيا بسبب ذهنية العقيد القذافي الرافضة لأي محاسبة من قبل شعبه، حيث كان دائما يكرر في خطبه مدى استغرابه لمطالبته بالتنحي عن الحكم في حين أنه ليس رئيسا ولا حاكما وإنما هو مجرد ناطق بما يقرره شعبه.[3]

3--أفاق الأزمة المتوقعة في حال إسقاط النظام، خصوصا بالأخذ بطبيعة المجتمع الليبي القبلية التي لا توجد في باقي الدول التي حدث فيها الحراك.

شهد يوم 11 فيفري انتقال الحكم في مصر إلا العسكر بعد أن أعلن نائب الرئيس"عمر سليمان" عن استقالة الرئيس المصري السابق"حسني مبارك"، وفي يوم 15 فيفري 2011 انتقلت رياح التغيير إلى ليبيا وبالضبط إلى بنغازي أقرب مدينة ليبية إلى الإسكندرية، حيث تزامنت هذه الأخيرة مع إيقاف الشرطة لمحامين شاركا في مظاهرات سلمية يطالبون فيها بتحقيق العدالة بالنسبة لضحايا مجزرة سجن أبو سليم*، ونتيجة لذلك تجمع العديد من المتظاهرين تلبية للنداء الذي

---

[1] علي حرب،**ثورات القوة الناعمة في العالم العربي:من المنظومة إلى الشبكية،**(الدار العربية للعلوم ناشرون:لبنان، بيروت،ط1،2012)، ص.85.

[2] زياد عقل، **مرجع سابق**،ص.90.

[3] علي حرب،**مرجع سابق**، ص.76.

* مجزرة سجن أبو سليم، يعتقد بأنها عملية قتل جماعية وقعت في29 جوان1996، واعتبرت اكبر انتهاك أرتكبه نظام العقيد معمر القذافي، حيث راح ضحيتها نو1269 معتقل معظمهم من سجناء الرأي حيث قامت قوات خاصة بمداهمة سجن أبو سليم وإطلاق النار على السجناء بدعوى تمردهم داخل السجن الأكثر تحصينا في ليبيا.

أطلق عبر مواقع التواصل الاجتماعي "فيسبوك" و " تويتر"، حيث أنشأ نشطاء ليبيون من معارضة المهجر صفحة بعنوان انتفاضة 17فيفري2011 لنجعله "يوم الغضب في ليبيا".[1]

اتسمت المظاهرات بالسلمية في بادئ الأمر، لاسيما في بنغازي والمدن الشرقية، حيث نادى المحتجون بإصلاحات ومطالب شعبية متعلقة بالقضايا الاجتماعية والسياسية وهو الأمر الذي قابله النظام باللجوء إلى العنف من خلال إطلاق النار على المحتجين في "بنغازي" و"البيضاء" يوم 15 فيفري2011م،[2] مما أدى إلى اتخاذ الاحتجاجات والمظاهرات منحى آخر نحو تمرد على نمط العلاقات السائدة في الدولة، والمطالبة في شكل أهداف محددة بإسقاط النظام القائم.[3]

لقد استمرت هذه الاحتجاجات لمدة ستة أيام امتدت من 16 إلى 21 فيفري2011، فيما اتضح أنه سيقود ليبيا إلى الحرب الأهلية حسب أقوال نجل العقيد "معمر القذافي""سيف الإسلام"، حيث أشارت منظمات غير حكومية مثل.Humane rights Watch.أن قوات القذافي أوقفت وهاجمت العديد من المتظاهرين وقتلت على الأقل 200 شخص في هذه الأيام.[4]

وفي 22 فيفري 2011 ظهر "معمر القذافي" على شاشة التلفزة الرسمية ليفند الإشاعات التي ترددت حول مغادرته البلاد نحو فنزويلا، في المقابل أعلن وزير الداخلية اللواء الركن "عبد الفاتح يونس العبيدي" استقالته وتأييده "للثوار" مكملا بذلك سلسلة من الاستقالات في الحكومة الليبية احتجاجا على قمع المتظاهرين ومن بينها، استقالة وزير العدل لشؤون الهجرة والمغتربين "علي الريشي".[5]

---

[1] زياد عقل،**مرجع سابق**، ص.70.

[2] تيسير إبراهيم قديح، **مرجع سابق**،ص.137-138.

[3] مأخوذة عن:http://www.aljazera.net/newsarabic، تاريخ الدخول2016/04/18 على الساعة 00:00.

[4] Siegel Heather Annette, **les ambitions de Sarkozy et le leadership français dans l'intervention en libye de 2011**, c m c, 2012, p.69. disponible sur :http://scholarship.claremont.edu/cmc_theses/401

[5] مأخوذة عن: http://www.aljazera.net/newsarabic، تاريخ الدخول2016/04/18 على الساعة3:40.

من هنا اتضحت معالم المشهد في ليبيا وأصبح بالإمكان تحديد أهم الأطراف المنخرطة فيما أخذ شكل نزاع مسلح مآله المنطقي حرب أهلية، ففي الوقت الذي أعلن فيه "القذافي" أن لا نية لديه في التنحي من السلطة، رد الطرف الثاني بأنه لا يرى إمكانية وجود القذافي أو عائلته في مستقبل ليبيا بعد الانتفاضة مما جعل المعادلة في ليبيا ذات نتيجة صفرية، فإما استمرار النظام القائم بالقوة أو تنحيته بالقوة، ولا حل وسط بين الاثنين,

المبحث الثاني: المواقف الخارجية في التعامل مع الأزمة الليبية.

اتفقت معظم الدول والمنظمات الدولية على إدانة الأحداث في ليبيا، إلا أنها اختلفت حول سبل التعامل معها، وفيما ذهب فريق إلى المناداة بالتدخل الخارجي، أصر البعض الآخر على التحذير من التدخل مؤكدا بأن ما يحدث في ليبيا شأن داخلي يتطلب حلا داخليا، وبين هذا وذاك برز اتجاه آخر متحفظ عن التدخل.

من هنا سوف نتطرق لأهم المواقف بين المواقف المؤيدة، المعارضة والمتحفظة

المطلب الأول: المواقف الخارجية المؤيدة للتدخل في ليبيا

في 22 فيفري 2011م، لم يكن قد مضى على اندلاع الانتفاضة الشعبية في ليبيا إلا 07 أيام، لكن الإحصائيات كانت تشير إلى أزيد من 200 قتيل جراء الاشتباكات بين عناصر الأمن والمتظاهرين، حينها ألقى العقيد "معمر القذافي" خطابا بث على شاشة التلفزيون الرسمي أعلن فيه أنه مستعد لإغراق ليبيا في "نهر من الدماء"، متوعدا المتظاهرين المنتفضين بملاحقتهم أينما كانوا.

هذا ما جعل الانتفاضة الليبية تتحول إلى أزمة تخرج عن نطاقها وتستقطب اهتمام المجموعة الدولية في ظرف وجيز مقارنة بسابقتها في تونس ومصر، حيث تتالت تنديدات الدول بما يحدث في ليبيا ابتداء من تصريحات فرنسا على لسان رئيسها "نيكولا ساركوزي"، ألمانيا على لسان المستشارة "ميركل" وبريطانيا وفقا لتصريحات وزيرها الأول "جيمس كامرون"، إضافة إلى تصريحات "أشتون كوتشر" ممثلة السياسة الأمنية المشتركة للاتحاد الأوربي التي أدانت القمع الممارس ضد الانتفاضة السلمية، وما انجر عنه من قتل للمدنيين، كما طالبت النظام بوقف استعمال القوة ضد شعبه.[1]

ولأن القذافي لم يكن ينوي التنحي عن الحكم ومغادرة ليبيا، فقد رفض جل أنواع الوساطات والمناشدات التي تؤمن له خروج آمن من ليبيا، واختار الرجوع إلى سرت ليقاتل مع من بقي معه

[1] Siegel heather annette, op.cit,p.71-73.

حتى النهاية، مما أدخل ليبيا في حرب أهلية دامية بين "الثوار" الذين يرفضون استمراره في الحكم تحت أي ظرف من جهة، والموالين له من جهة أخرى.[1]

من هنا نادت بعض الدول والمنظمات التي توصلت إلى نتيجة مفادها أنه لابد للحل أن يأتي من الخارج إلى التدخل من أجل وقف الخروقات والتجاوزات الحاصلة.

وفيما يلي أهم الدول والمنظمات التي دعمت التدخل الخارجي في ليبيا إقليميا ودوليا، حيث ارتأينا التركيز على الموقف القطري وموقف الجامعة العربية من جهة، والمواقف والجهود الدولية لفرنسا وأمريكا من جهة أخرى.

أ/ موقف قطر:

لقد كانت قطر أول دولة عربية تعلن أن القذافي لم يعد يمثل الشرعية في ليبيا، وفي تطور عربي هو الأول في المنطقة اعترفت بالمجلس الوطني الانتقالي (CNT)ممثلا شرعيا وحيدا للشعب الليبي، أما عن موقفها من التدخل الخارجي في ليبيا فقد كانت داعمة له من البداية خاصة عند ما لعبت دورا كبيرا في اجتماع وزراء الخارجية العرب، الذي نادى بالتدخل من أجل حماية المدنيين مما سمي ب "بطش طائرات القذافي"،[2] كما طالب رئيس الوزراء القطري المجتمع الدولي أن لا يقف متفرجا، ولكن عليه أن يساهم مساهمة فعالة في تحرير الشعب الليبي. ذهبت قطر إلى أبعد من ذلك من خلال تسليح الثوار وتدريبهم في مخيمات تدريب أنشأت في "بنغازي" و"جبل نفوزة" غرب طرابلس، ناهيك عن ضخهم 400 مليون دولار أمريكي إضافة إلى مساعدتهم على فتح قناة تلفزيونية في الدوحة،[3] وقد برر رئيس الوزراء القطري موقف

---

[1] علي حرب، **مرجع سابق**، ص90.

[2] محمود سمير الرنتيسي، **السياسة الخارجية القطرية تجاه بلدان الربيع العربي والقضية الفلسطينية**،مذكرة ماجستير في الدبلوماسية والعلاقات الدولية، (جامعة الأقصى،2013)، ص.101

[3] KORENE YONG,"THE EMERGING INTERVENTIONISTS OF THE CCG", **MIDLE EAST CENTER PAPER SERIES**,(December,2013),p.22.

بلاده بالقول أنه من الطبيعي أن يمكن للشعب الليبي الدفاع عن نفسه، خصوصا وأنه لا يمكن الدفاع عنه من الجو فقط.[1]

ب/موقف جامعة الدول العربية:

جاء موقف جامعة الدول العربية من الأزمة الليبية مغايرا لكل مواقفها الاعتيادية، خاصة وأنها اتخذت موقفا سلبيا من الأحداث في كل من تونس ومصر، حيث انحازت منذ البداية إلى جانب الانتفاضة ضد النظام، بما تجلى في تعليق عضوية ليبيا فيها.

وفي حين كان على الجامعة العربية أن تبادر بحل سياسي للأزمة، كأن تؤدي دور الوسيط بين "الثوار" والنظام من أجل الخروج بأقل الأضرار الممكنة، ذهبت هذه الأخيرة إلى إصدار قرار تطالب فيه مجلس الأمن الدولي بحظر جوي على ليبيا.[2]

نص القرار 7360[3] للجامعة العربية في يوم 2011/03/12 على أربعة نقاط أساسية طالب فيها أولا مجلس الأمن بتحمل مسؤولياته إزاء تدهور الأوضاع في ليبيا واتخاذ الإجراءات المناسبة لفرض منطقة حظر جوي، كما دعا الدول الأعضاء وكل الهيئات والمنظمات الإقليمية والدولية إلى تقديم مساعدات إنسانية عاجلة للشعب الليبي، في حين أكد اعترافه بالمجلس الوطني الانتقالي واستمرار التعاون والتواصل معه.

ج/الموقف الفرنسي:

مع بداية شهر ماي2011م بادرت فرنسا على لسان رئيسها "نيكولا ساركوزي"، بتقدير مدى خطورة الوضع في ليبيا، وقد جاء هذا الاعتراف نتيجة لمجرى الأحداث في ليبيا، وتحسبا للمجزرة التي وعد بها معمر القذافي، حيث كان "ساركوزي" عازما على أن لا يعيد نفس الأخطاء

---

[1] Ibid.

[2] حسن البيان،**موقف الجامعة العربية من ازمة ليبيا إستقالة من دورها واستدراج تدخل اجنبي**،
نقلاعن:www.arabrenawal.com

[3] القرار 7360 المؤرخ في 12 مارس 2011، **الجامعة العربية**، ص.03.

الدبلوماسية التي ارتكبها في موقفه من الثورة التونسية،*إذا كان عليه أن يعيد صورة فرنسا المدافعة عن الحريات وحقوق الإنسان، وذلك من خلال الاعتراض على خروقاتها في ليبيا.[1]

و في يوم 10 مارس 2011 أعلنت فرنسا اعترافها ب"المجلس الوطني الانتقالي" ممثلا رسميا ووحيد لليبيا، لتعود في اليوم الثاني وتطالب مدعومة ببريطانيا الاتحاد الأوروبي بفرض منطقة حضر جوي على إقليم ليبيا، إلا أن الرفض الألماني عزل فرنسا أوروبيا مما جعل "ساركوزي" مرفقا بوزير خارجيته آنذاك السيد " آلان جوبي" ومدعما ببريطانيا، يخوض معركة دبلوماسية حقيقية مفادها حمل مجلس الأمن على اتخاذ قرار بالتدخل في ليبيا.

تتالت الجهود الفرنسية بحثا عن الدعم الكافي لدى كل من الدول العربية ومجلس الأمن، من أجل الوصول إلى قرار بفرض حصار جوي، حيث قام وزير الخارجية الفرنسي بعقد العديد من اللقاءات أو لها مع السيد " عمرو موسى" الأمين العام للجامعة العربية في القاهرة، ومن بعده وزير خارجية كل من الإمارات العربية المتحدة والأردن، ليعقد لقاءاً أخر يوم 7مارس مع مجلس التعاون الخليجي، ثم مع المؤتمر الإسلامي في يوم 3 مارس وجامعة الدول العربية يوم 12 مارس، وبذلك انتهت جميع هذه الدول والمنظمات بطلب إقامة منطقة حضر جوي.

كما وقد راسل باقي الدول المكونة لمجلس الأمن، وبعد الطلب الذي قدمته الجامعة العربية للمجلس، تم اتخاذ قرار للتدخل في ليبيا يوم 17 مارس 2011 فيما سمي بالقرار 1973.[2]

د/ **الموقف الأمريكي:**

* على عكس ما حدث في ليبيا، كان الموقف الفرنسي من الأحداث في تونس فور بدايتها مؤيدا للنظام، حيث اقترح عليه المساعدة من أجل إخماد الاحتجاجات.

[1] Siegel heather Annette, **op.cit**, p..88.

[2] Julien flagothier, **l'intervention militaire en Libye et ses implications pour l'Europe de la défense**, institut royal supérieur, Bruxelles,(2012),p.11.

[2].

مع نهاية شهر فيفري2011 كان " القذافي" قد خسر السيطرة على جزء كبير من شرق البلاد ومن بينها بن غازي، وحتى الآن لم تعبر الولايات المتحدة الأمريكية عن أي موقف يذكر خصوصا وأن العلاقات بين أمريكا و" القذافي" قد عادت إلى الوضع الطبيعي في عهد الرئيس جورج بوش بعد أحداث 11 سبتمبر2001 نتيجة الشراكة في مكافحة الإرهاب، وتخلي " القذافي" عن مشروع النووي الليبي، ناهيك عن تعويض العائلات الأمريكية التي راحت ضحية اعتداء لوكربي* سنة1988.

وفي 28 فيفري 2011، انعقد أول اجتماع لمجلس الأمن بخصوص الأزمة الليبية، وعلى إثره أدلت الولايات المتحدة بأول تصريح لها حول الأزمة، حيث أعلن الرئيس أوباما " **أن ما يقوم به القذافي في ليبيا غير مقبول**"، وكردة فعل أولية قامت الولايات المتحدة الأمريكية بإجلاء كل الأمريكيين من ليبيا، ثم أعلنت تجميد الأصول الليبية في أمريكا.

وفي يوم 3 مارس2011 أعلن الرئيس الأمريكي أن القذافي خسر المعركة وبالتالي لابد له بالرحيل، لكن الأوضاع استمرت فانقسم الخبراء في أمريكا إلى قسمين، أحدهم يعارض التدخل وآخر يدعمه، فيما كان الموقف الرسمي للولايات المتحدة متحفظا لعدة أسباب أهمها تجاربها السابقة في العراق وأفغانستان وكل ما ترتب عنهما من معارضة داخلية، تجلت في معارضة أغلبية الرأي العام الأمريكي وعدد كبير من نواب الكونغرس، وبالتالي فقد كانت الولايات المتحدة الأمريكية بحاجة إلى كسب شرعية دولية قبل التدخل.[1]

* أدت أزمة لوكربي إلى مقتل 270 شخص في انفجار طائرة فوق بلدة لوكربي الاسكتلندية، وعلى إثرها طالب المجتمع الدولي النظام الليبي بتسليم الليبيين المشتبه فيهم "عبد الباسط المقرحي" و"الامين أفحيمة" في عملية التفجير، لكن النظام الليبي رفض تسليمهما في البداية الأمر الذي أدى إلى فرض عقوبات على ليبيا تطبيقا لما جاء في قراري مجلس الأمن ال748 و 883، ونتيجة لذلك سلمت السلطات الليبية العنصرين سنة 1999م لإجراء محاكمتهما في هولندا كحل وسط بعدما كان من المقرر تسليمهما إلى القضاء الانجليزي

[1] Amine Ait-Chaalal, « Les états unis face au printemps arabe », (Belgique : **Alternative Sud**, vol 19،(2012).p23.

حينها جاء نداء الجامعة العربية وبناء عليه قرار مجلس الأمن ليبرر التدخل، فانتقل موقف الولايات المتحدة الأمريكية من متحفظ عن التدخل إلى مؤيد له، على اعتبار أنه أصبح يمثل تدخل أممي لا أمريكي منفرد.

المطلب الثاني: المواقف الخارجية المعارضة للتدخل

في مقابل المواقف والجهود الخارجية التي دعت إلى التدخل في ليبيا، برز اتجاه يدعو بعدم التدخل ويقترح الحل السياسي كبديل، ومن رواد هذا الاتجاه على مستوى الدول نجد الموقف الجزائري الذي لم يخرج عن إطار توجه السياسة الخارجية الجزائرية، ولا عن موقفها من الحراك العربي منذ بداياته، أما على مستوى المنظمات الإقليمية فقد تميز الاتحاد الإفريقي بكونه المنظمة الوحيدة التي عارضت التدخل وسعت إلى تنفيذ الحل السياسي.

- **الموقف الجزائري:**

لقد جاء الموقف الجزائري اتجاه الأحداث في ليبيا مؤكداً لما تمليه أهم مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية، والتي تقضي باحترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، حيث اعتبرت الجزائر أن ما يحدث في ليبيا هو شأن داخلي. وبالتالي لابد للحل أن يأتي من الداخل من خلال اللجوء إلى الحوار السياسي، وبذلك فلا حاجة لتدويل الأزمة.

وبعد تسارع وتيرة الأحداث في ليبيا وبداية الحديث عن التدخل، اضطرت الجزائر للدفاع عن موقفها الرافض للتدخل على مستوى الاتحاد الإفريقي، جامعة الدول العربية وهيئة الأمم المتحدة، حيث قام الممثل الدائم للجزائر لدى منظمة الأمم المتحدة السيد " مراد بن مهيدي" بتوجيه رسالة إلى الأمين العام للأمم المتحدة السيد "بان كيمون" جاء فيها أن "الجزائر صرحت منذ البداية أن الأزمة في ليبيا هي شأن داخلي، وتهم بالدرجة الأولى الشعب الليبي" كما نبهت من انعكاساتها الجهوية في مجال الاستقرار والأمن.[1]

[1] **موقع وزارة الشؤون الخارجية:** "الوضع الليبي، رسالة الممثل الدائم للجزائر بالأمم المتحدة إلى الأمين العام الأممي".

أما على المستوى الاتحاد الإفريقي فقد أعلنت الجزائر عن تأييدها لخريطة الطريق التي وضعها من اجل التعامل مع الأزمة في ليبيا، حيث أكدت وزارة الخارجية الجزائرية ضم صوتها إلى صوت الاتحاد الإفريقي للدعوة إلى وقف فوري لكل الأعمال العدائية وإطلاق حوار جامع بين الأطراف الليبية من أجل الاتفاق حول أطر تسوية الأزمة.

في حين أنها كانت مع سوريا والسودان واليمن من أقلية الدول العربية التي عارضت التدخل.

لقد كلف الجزائر حيادها في التعامل مع الأزمة الليبية، اتهامات مفادها أن الجزائر تساند القذافي، حيث اتهمت بإرسال مرتزقة جزائريين إلى ليبيا خصوصاً بعد الزيارة التي قام بها أحد أعضاء حزب جبهة التحرير وعضو في البرلمان، والتي قام من خلالها بحضور اجتماع أحد القبائل المساندة "لقذافي" في طرابلس يوم 8 ماي2011م،[1] وهو الأمر الذي فندته وزارة الشؤون الخارجية في تصريح أكدت فيه أن الهدف من هذه الإشاعات هو الإساءة لسمعة الجزائر، وأن الغرض منها هو حمل الجزائر إلى الوقوف مع طرف ضد الآخر، فيما أسمته حرب الأشقاء.[2]

ب/ موقف الاتحاد الافريقي :

لقد كان الموقف الإفريقي مند بداية الأزمة الليبية رافضا لأي تدخل عسكري خارجي في ليبيا حتى أنه شجع في البداية عن توجيه أي إدانة مباشرة" القذافي"، كما لم يعلق مشاركة ليبيا في اجتماعاته كما فعلت الجامعة العربية.[3]

ولأن الاتحاد الإفريقي كان يخشى اندلاع حرب أهلية ليبية فقد اعتمد سياسة متحفظة من خلال التوجه نحو الحل السياسي بدل العسكري،[1] حيث عقد مجلس السلم والأمن الإفريقي أربع اجتماعات مكرسة للأوضاع في ليبيا، وهي تحديدا:

---

[1] International crises groupe, l'Algérie et ses voisins, **rapport moyen orient, Afrique du nord** ,n°164,(12 octobre2015),p.14.

[2] منى حسين عبيد،"أبعاد التغيير في النظام السياسي في ليبيا "، **مجلة الدراسات الدولية**، د ب ن، العدد51، (د س ن)، ص. 41.

[3] تيسير ابراهيم قديح، **مرجع سبق ذكره**، ص.152.

- الاجتماع الـ 261 في 2011/02/23.
- الاجتماع الـ 265 في 2011/03/10.
- الاجتماع الـ275 في 201/03/23.
- الاجتماع الـ 281 في 2011/06/06.

إذ أعتمد في الاجتماع الثاني ما سمي بخريطة الطريق الإفريقية التي تضمن خمسة نقاط محورية يمكن أن نذكر منها:

- وقف فوري لإطلاق النار وكل الأعمال العدائية.
- فتح الحوار تحسبا للاتفاق حول فترة انتقالية تفرز نقلة ديمقراطية لليبيا.
- إقامة نظام ديمقراطي يأتي جراء انتخابات حرة تحت رقابة دولية.

فبالنسبة للاتحاد الإفريقي كان الحل هو تغيير المنظومة ككل وليس تغيير الشخص فقط.

وتنفيذا لهذه الخطة تم تعيين لجنة من خمسة رؤساء أفارقة للتشاور مع جميع الأطراف في ليبيا حيث تشكلت هذه الأخيرة من رؤساء كل من موريتانيا، جنوب إفريقيا، مالي، الكونغو وأوغندا.[2]

فبالرغم من أن الاتحاد الأفريقي لا يعترض مبدئيا على التدخل العسكري والدليل على ذلك هو ما جاء في المادة 04 من ميثاقه، الذي ينص على أنه يمكن اللّجوء إلى القوة بشروط خصوصا في حالة جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية،كما أنه يمنح الدول الأعضاء حق

[1] Jean Ping, **éclipse sur l'Afrique: fallait-il tuer Kadhafi** ,(Michallon:paris,2014), p. 108.

[2] منى حسين عبيد،**مرجع سابق**، ص. 41.

المطالبة بهذا النوع من التدخل في إطار إرساء الأمن والسلام، إلاَ أن الإتحاد اعترض على التدخل في ليبيا حتى وإن كان يعتبر الوضع فيها مهدد للسلام (جاء في الاجتماع الـ261)[1].

انتهت هذه المبادرة بالفشل، إذ لم يتمكن الإتحاد الإفريقي من إقناع قوى المعارضة الليبية بخريطة الطريق الإفريقية مما ترتب عنه إخفاق مبادرة الاتحاد الإفريقي.

وتجدر الإشارة إلى أن الدول الإفريقية الثلاث الأعضاء في مجلس الأمن بالأمم المتحدة والمتمثلة في نيجيريا، جنوب إفريقيا، و الغابون، قد وافقت على قرارات مجلس الأمن من 1970و1973 بما يشكل مفارقة مقارنة بما ذهب إليه الاتحاد الإفريقي الذي أعلن عن احترامه للقرارات مجلس الأمن وحرصه على تطبيقها في اجتماعه الـ 275[2].

المطلب الثالث: المواقف الخارجية المتحفظة عن التدخل

1/الموقف الروسي:

تميزت المواقف الروسية من الحراك في المنطقة العربية بالتحفظ النسبي، والتأني الواضح الذي وصل حد البطء في رد الفعل، إذ غالبا ما التزمت روسيا الصمت إزاء الأحداث لحين نضجها وتفاقمها، أو إزاحة من بالسلطة كما حدث في تونس ومصر.

لكن ما يمكن ملاحظته هو تفاوت الاهتمام الروسي بما يحدث من دولة عربية إلى أخرى، حيث حظيت التطورات في ليبيا ومن بعدها سوريا بالاهتمام الأكبر مقارنة بنظيرتها في مصر واليمن في حين لم تحظ تونس بالاهتمام الأكبر مقارنة بنظيرتها في مصر واليمن.[3]

بعد اندلاع الأزمة في ليبيا حاولت روسيا التوسط بين القذافي ومعارضيه في المجلس الانتقالي، اعتمادا على التفويض الذي منح لها من قبل جماعة الثماني (G8) في قمة "دوفيل" الفرنسية بتاريخ 27 أفريل 2011 لإجراء مفاوضات بين الأطراف الليبية المتنازعة.

---

[1] Arnaud siad, **l''interventionmilitaireenLibye:un consensus en relations internationales ?** , l'harmattan : paris, 2014), p.55.

[2] تيسير إبراهيم قديح،**مرجع سابق**، ص.153.

[3] نورهان الشيخ،"الموقف الروسي من الثورات العربية...رؤية تحليلية"،**التقرير الإستراتيجي التاسع**، ص.277.

و قد جاء هذا التفويض بحكم العلاقات الحسنة بين ليبيا وروسيا خصوصا وأن آخر زيارة للرئيس الروسي إلى طرابلس سنة 2007 قد أسفرت عن العديد من الصفقات التجارية في مختلف المجالات. غير أن هذه المبادرة لم تجني ثمارها كون الطرف الغربي طلب تنحي القذافي وهو ما كان صعب التحقيق[1]. لم تؤيد روسيا المعارضة في ليبيا واكتفت فقط بالإعلان عن إيقاف إراقة الدماء والدعوة إلى عدم التدخل الخارجي.[2]ولأن القرار 1970 لم يتضمن أي دعوة للتدخل في ليبيا وإنما اكتفى بتشديد اللهجة مع النظام وفرض عقوبات عليها، قامت روسيا بالتصويت لصالحه كما قامت بالالتزام بتنفيذه من خلال وقف تصدير الأسلحة لليبيا، إضافة إلى فرضها مجموعة من العقوبات على النظام الليبي.

واصلت روسيا التنديد بما يحدث في ليبيا إلى غاية 17 مارس 2011، حيث قامت بالتحفظ على التصويت للقرار 1973 الذي يفتح الأبواب أما التدخل من أجل حماية المدنيين.

تحفظت روسيا ولم تستعمل حق الفيتو مما سمح باعتماد مجلس الأمن للقرار 1973، وهو الأمر الذي بررته روسيا على لسان رئيسها "ميدفيدف" الذي صرح بأن كل الجرائم المرتكبة في حق الشعب الليبي هي من مسؤولية النظام وحده.

وبعد بداية العمليات العسكرية في ليبيا، تحول الموقف الروسي من متحفظ إلى رافض للتدخل، واعتبر التدخل تجاوزا لما نصّ عليه القرار الأممي.

2/ الموقف الألماني:

رفضت ألمانيا الانضمام إلى التحالف السياسي الذي ضم الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا وفرنسا، وبالرغم من أنها كانت من الأوائل الذين نددوا بما يحدث في ليبيا، إلا أنها تحفظت عن التصويت بخصوص قرار التدخل في مجلس الأمن، حيث برر وزير الخارجية، موقف ألمانيا الرافض للتدخل من خلال التركيز على العواقب التي ستترتب في حالة فشل الضربات

[1] ناصر زيدان، **دور روسيا في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا**،(الدار العربية للعلوم ناشرون:لبنان،ط2،2013)،ص.289.

[2] Anne tinguy, **les ondes de choc des révolutions arabes**, disponible sur :
http://books.open.edition.org/ifpo/6930?long=fr

البرية في إنهاء الحرب الأهلية، كما قدرت ألمانيا أنه من غير الممكن دعم تدخل لن تشارك فيه وحتى وإن شاركت فلن تستطيع أن تبعث قوى إلى الميدان.

يعتبر موقف ألمانيا من الأزمة في ليبيا، موقفا مغايرا لما اعتادت عليه، فمنذ نشأتها لم تخرج ألمانيا الفدرالية يوما عن توجه الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا، وفرنسا.[1]

3/ الموقف الصيني:

التمس في الموقف الصيني من الأزمة الليبية نوع من التناقض ففي حين تدافع الصين عن مفهوم السيادة وتنادي بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدولة، وإن كان ذلك يمنع الانتهاكات الداخلية لحقوق الإنسان، وفي ذلك حالات الإبادة الجماعية بما يؤكد ضرورة تضييق الحق في استخدام القوة المسلحة على حالات انتهاك السيادة أو وجود اعتداء مباشر على أراضي الدولة. إلا أنها سمحت بتمرير قرار مجلس الأمن رقم 1970من خلال التصويت الايجابي عليه، كما تحفظت عن التصويت لصالح القرار رقم 1973 لكن دون استعمال حق الفيتو مما أدى إلى تمرير القرار الذي وفر الغطاء الشرعي للتدخل. إلا أن الصين بررته باعتبار أن التدخل لم يأت تطبيقا للقرار 1973 وإنما تحريفا له، وبذلك فإن التحفظ الصيني ليس معارضة لمبادئها وإنما تأكيد عليها، إضافة إلى ذلك فإن القرار جاء بطلب من الجامعة العربية.[2]

ومع ذلك يعتبر المحللون أن الموقف الصيني المتحفظ حيال التدخل في ليبيا فتح المجال أمام التدخل، مما جعل الصين تأخذ منه درسا في التعامل مع الأزمة السورية التي أتت لاحقا.

---

[1] Hans Stark ,l'Allemagne," la Libye et l'Europe", **institue français des relations internationales**,(1avril2011) , p.3.

[2] أحمد سعيد نوفل وآخرون، **التداعيات الجيو إستراتيجية للثورات العربية**،(المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات:بيروت،ط1، 2014)، ص.268.

المبحث الثالث: دوافع التدخل الخارجي في ليبيا

تعتبر دوافع الدول إحدى أهم المؤشرات التي تسمح لنا بمعرفة الحقيقة الكامنة وراء أي تدخل إنساني،ويكون لهذه الدوافع دلالة أكبر ،إذا كانت تخص أكثر الدول سعيا للتدخل بحيث تتيح لنا فهم سبب الانتقائية في تطبيق هذا المبدأ.

وعلى الرغم من أن أول الدوافع التي تعلن لتبرير التدخل الإنساني هي الدوافع الإنسانية، إذ كان السبب المعلن في اهتمام المجتمع الدولي بما يحدث في ليبيا هو ارتفاع حصيلة الخسائر البشرية واستمرار قمع "الثوار" من قبل النظام، مما جعل العديد من الدول والمنظمات الدولية وعلى رأسها جامعة الدول العربية ،فرنسا وأمريكا تتبنى الدفاع عن المعارضة وتسعى جاهدة نحو كسب شرعية دولية من أجل التدخل ،إلا أن الاكتفاء بالدافع الإنساني للتدخل وحده يقدم لنا قراءة سطحي ة[1] لطبيعة هذا التدخل ولأهداف المرجوة منه، لذلك وجب التركيز على الدوافع الاقتصادية،الأمنية والسياسية لأكثر الدول دعما للتدخل وأكثرها استفادة منه.

من هنا كان التركيز في فهم تدخل حلف الناتو في ليبيا وتحديد الأهداف الحقيقية الكامنة وراءه، على الدوافع المصلحية لكل من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، بحكم أن فرنسا لعبت أكبر دور في الدفع نحو التدخل ،في حين أن الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر المنطقة العربية أهم دائرة إستراتيجية لها، وهو على الأغلب ما جعلها تتدخل في ليبيا.

المطلب الأول:الدوافع الاقتصادية

تجدر الإشارة أولا إلى الأهمية الجيواستراتيجية لليبيا كخطوة أولى لفهم هذه الدوافع.

تقع ليبيا في شمال إفريقيا، بشكل يجعلها تتوسط كل من المشرق والمغرب وفق المحور شرق غرب، وإفريقيا جنوب الصحراء وأوروبا وفق المحور شمال جنوب ،حيث اعتبرت منذ القدم قطب فعال في التجارة بين دول المتوسط من جهة وبين المتوسط وإفريقيا من جهة أخرى وبذلك كانت عرض لشتى الأطماع الاستعمارية.[2]

---

[1] محمد عبد الحفيظ الشيخ، "أبعاد التدخل الإنساني للأمم المتحدة في أحداث الثورات العربية-ليبيا و سوريا نموذجا-"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، دع،(دسن)، ص131.

[2] Patrice gourdin, **géopolitique de la Libye**,(18septembre2011) , p.2.
Disponible sur le site : http://www.diploweb.com/Geopolitique-de-la-Libye.html

الخريطة(1):توضح الأهمية الجغرافية لليبيا

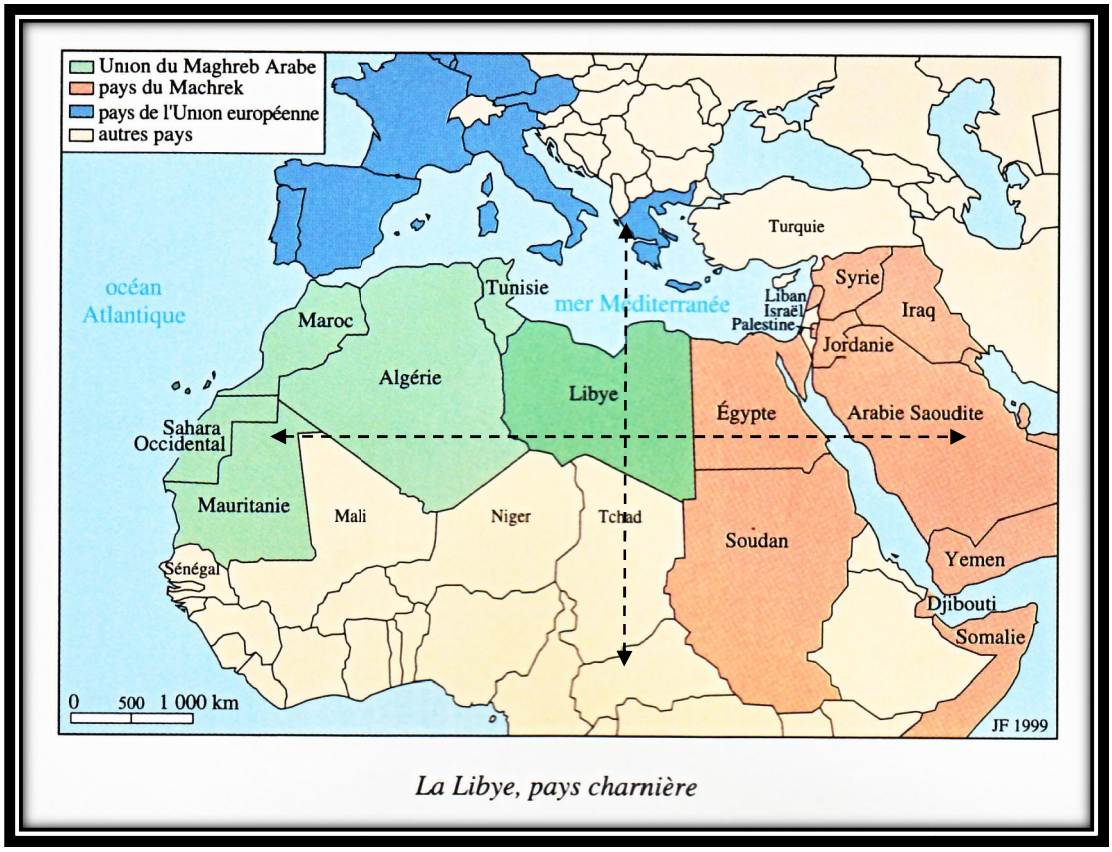

المصدر: http://www.diploweb.com/Geopolitique-de-la-Libye.html

أما داخليا فتقسم الجمهورية العربية الليبية إلى عدة مناطق يسهل تعينها ،حيث نجد في الشمال الغربي العاصمة الاقتصادية والسياسية طرابلس،التي تملك ميناءا دو أهمية إستراتيجية وتجارية كبرى، كما أنها محاطة بمناطق "الجفارة" الزراعية من جهة وتسودها مراعي "جبل نفوسة" الشاسعة من جهة أخرى،في حين أن لها حدود مع مدينة "غدامس" التي لا تقل عنها أهمية، أما في الشمال الجنوبي فنجد منطقة "فزان"التي تعتبر أهم منطقة عبور للساحل المتمثل في التشاد والنيجر من جهة ،والجزائر من جهة أخرى ،ومن بين المدن التي تشملها المنطقة نجد مدينة "سبها" التي تعتبر مركزا إداريا وعسكري، وفي مقابل ذلك نجد صحراء"سرت"الغنية بالمحروقات(حقول الظهرة) التي تفصل بين منطقتي "طرابلس" و"برقة" بحدود طبيعية تبلغ 500 كلم بجانبها محطات نفط "رأس لانوف" و"إجدابيا"، أما منطقة "برقة" على الحدود مع مصر.

أما المشرق فتحتل معظم شرق البلاد، وتتمتع بأهمية اقتصادية وإستراتيجية كبرى من حيث كونها منطقة تبادل أساسية مع السودان، من أهم المدن فيها مدينة "بنغازي"، "طبرق" و"جبل الأخضر".[1]

و فيما يلي توضيح لتقسيم كل المناطق في ليبيا:

الخريطة(2): توضح تقسيم الأقاليم في ليبيا.

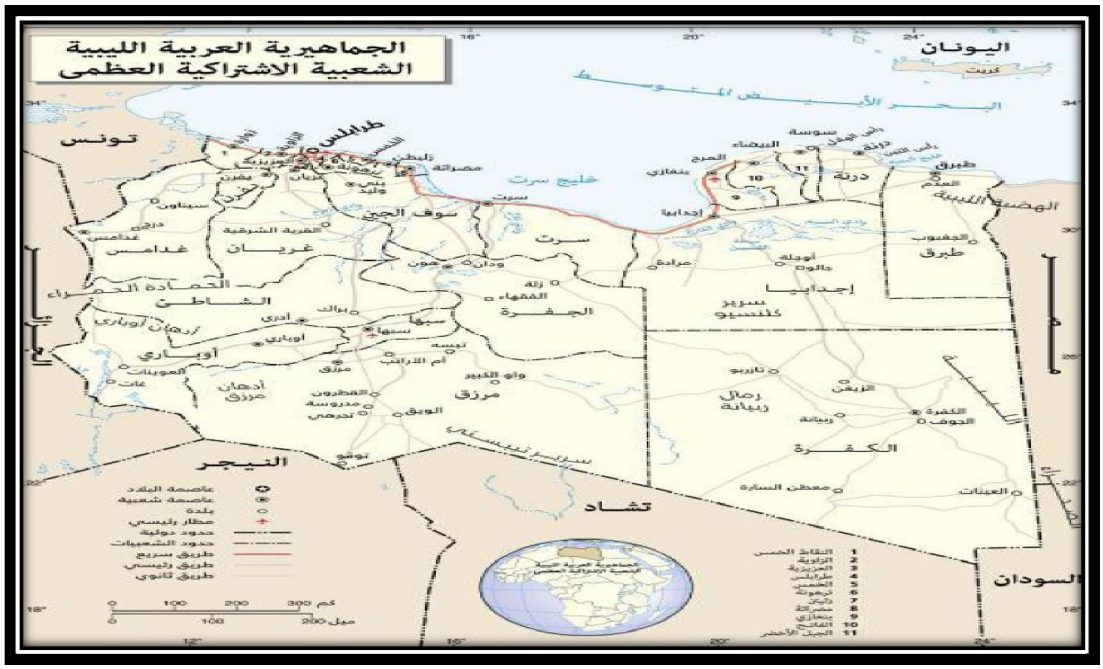

المصدر: زردومي علاء الدين،التدخل الأجنبي ودوره في إسقاط نظام القذافي، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص دراسات مغاربية، جامعة محمد خيضر بسكرة،2013-2014،ص69.

أما اقتصاديا، فتعتبر الجماهيرية العربية الليبية دولة ريعية تعتمد أساسا على تصدير المحروقات، وعلى رأسها البترول الذي تم اكتشافه سنة 1959م، كما تعتبر من بين قلائل الدول الإفريقية المنظَمة للأوبك، ناهيك عن كونها رابع دولة إفريقية منتجة للبترول باحتياطي يقدر ب 40 مليار برميل[2].

تمثل أوروبا أول وجهة للنفط الليبي، فيما لا يمثل نصيب الولايات المتحدة الأمريكية أكثر من 2% من وارداتها، في حين ازداد نصيب دول "البريكس" منه في الآونة الأخيرة.

[1] Patrice gourdin, **op.cit**,p.3.

[2] نجلاء محمد مرعي، الثورة النفطية والتنافس الدولي الاستعماري الجديد في افريقيا،**التقرير الاستراتيجي السابع**، (د س ن)، ص 409.

نتج عن الرَيع النفطي في ليبيا امتلاك هذه الأخيرة احتياطي مالي يقدر ب120 مليار دولار في البنك الليبي و70 مليار دولار في الصندوق السيادي الليبي، في حين قدرت ثروة "آل ألقذافي"ب 50 إلى 180 مليار دولار جمدت سنة 2011 في انتظار إعادة توزيعها على الشعب الليبي.[1]

الخريطة (3) : توضح أهم الدول التي تستورد النفط الليبي

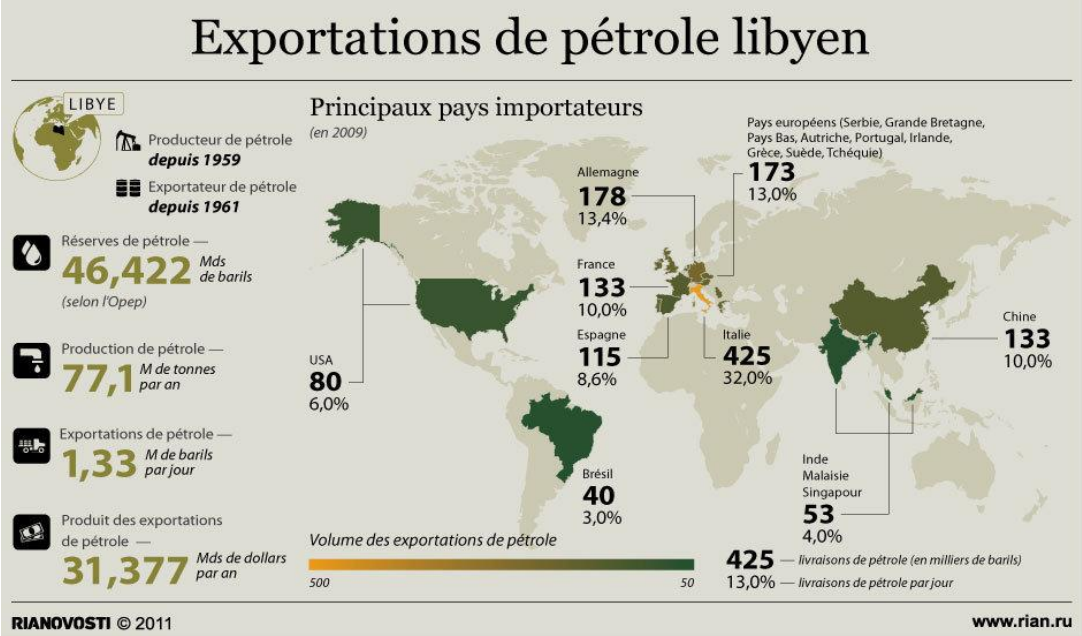

المصدر: www.rian.ru

من هنا أصبح من الممكن تحديد أهم الدوافع الاقتصادية التي تقبع وراء التدخل في ليبيا،وعلى رأسها السيطرة على النفط الليبي الذي يعتبر خفيف،سهل الاستخراج وذو نوعية جيدة كما أنه قريب من الشواطئ الأوربية مما يسهل عملية نقله[2]، فبالنسبة للإستراتيجية الأمريكية التي تنطلق دائما من مصالحها تعتبر السيطرة على النفط الليبي مصلحة حيوية، وهذا على الرغم من كونه لا يمثل أكثر من 2% من الاحتياط العالمي[3]، خصوصا في ظل تنافس القوى الاقتصادية

[1]Patrice gourdin, **op. cit** , p05.

[2]حسن محمد الزين، **الربيع العربي آخر عمليات الشق الوسط الكبير**،(دار القلم الجديد:لبنان،ط1، 2013)،ص.230.

[3]نديم منصوري، **الثورات العربية بين المصالح و المطامع قراءة تحليلية**،(منتدى المعارف، بيروت، ط1، 2012)،ص.19.

الكبرى عليه على اعتبار أن "من يريد السيطرة على العالم لابد أن يسيطر على النفط، كل النفط، أينما كان"[1].

لقد أبدت الولايات المتحدة الأمريكية اهتماما كبيرا بالنفط الليبي منذ رفع العقوبات على ليبيا،وخلال المنتدى السنوي الثالث بعنوان "منتدى النفط والغاز الإفريقي" الذي انعقد في هيوستن في ديسمبر 2004م بمبادرة من مجلس الشركات بشأن إفريقيا، لم ينسى المنظمون دعوة قائد قسم المصالح الليبية في الولايات المتحدة الأمريكية السيد" علي سليمان العوجلي" بهدف دراسة سبل تعزيز وجود الشركات الأمريكية في قطاع الطاقة في إفريقيا، التي تعتبر منطقة مصالح إستراتيجية متزايدة، وقد أشار "ستيفن هايز"، رئيس ومدير مجلس الشركات من أجل إفريقيا إلى أن وجود السيد "عوجلي" يرتدي أهمية كبيرة بعد 18 سنة من غياب الشركات الأمريكية على ليبيا نتيجة العقوبات المفروضة عليها، خاصة من أجل تعويض هذا التأخير، وبنهاية العام 2005م ومن بين الأقسام ال15 الأولى لحقبة ما بعد العقوبات التي عرضتها الشركة الوطنية الليبية، تم منح 11 قسم بأكملها أو جزئيا إلى شركات أمريكية منها "شيفرون"، "تاكسادو" وبالأخص "أوكسيدنتال بتروليوم" الموجودة في 09 من أصل 15 قسم.[2]

وبعد ستة سنوات، وبالضبط في يوم 2 مارس2011م أعرب "معمر القدافي" عن استيائه من تراجع الإنتاج الليبي للنفط وهدد باستبدال الشركات الغربية في ليبيا بشركات أخرى صينية،روسية وهندية، بما أصبح يعيق مصالح الشركات الأمريكية في ليبيا ومن ثم مصالح أمريكا كلها مما جعل التدخل في ليبيا من أجل حل الأزمة فرصة مناسبة للسيطرة على النفط الليبي.

أما فرنسا فقد قادت حملة في أروقة الأمم المتحدة لاستصدار قرار يتيح التدخل في ليبيا عسكريا بسبب عدم حصولها على عقود نفطية[3] وخوفها من تراجع النظام الليبي عن العقود الموقعة سلفا، خصوصا وأن الناطق الرسمي باسم المجلس الانتقالي الليبي قد وعد بالإبقاء على كل العقود الموقعة مع النظام القديم في حال الإطاحة بالنظام ردا لجميل فرنسا التي اعترفت

---

[1] Michel collon,"comprendre l guerre en Libye 2-3",**investig'action**,p.2.disponible sur : http://www.michelcollon.info/comprendre-la-guerre-en-libye-2-3-hml

[2] فيليب سيبال لوبيز، **الجغرافيا السياسية للبترول**، ترجمة: نداه الصليبي الطويل (أبوظبي: كلمة للطباعة والنشر، سنة 2013، ط1) ص. 176-178.

[3] أحمد سليم عبد الله، **دور السياسة الامريكية في التحولات الديمقراطية في المنطقة العربية2001-2013**،رسالة ماجستير في العلوم السياسية،(جامعة الشرق الأوسط ،2013- 2014)،ص.111.

بالمجلس الوطني الانتقالي ممثلا وحيدا وشرعيا لليبيا منذ بداية الإرهاصات الأولى للأزمة، كما وعد بأنه سيأخذ هذا الأمر بعين الاعتبار مستقبلا.

لا يقتصر اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا على النفط الليبي وحده وإنما يتعداه إلى كل موارد القارة الإفريقية، حيث تعتبر هذه الأخيرة أغنى قارة في العالم من حيث الموارد الأولية لكنها في نفس الوقت أفقر قارة، إذ يعيش 57% من الإفريقيين تحت خط الفقر، والسبب في ذلك هو تبعية الدول الإفريقية لشركات متعددة الجنسية أمريكية كانت أو فرنسية، مما يجعلها المقرر الفعلي لما يجب أن ينتج من عدمه، كما يسمح لها بالتحكم في أسعار العمال وتحديد من المستفيد من ثروات هذه البلدان، الذي غالبا ما يكون أكبر مساهميها على حساب الشعوب الإفريقية الفقيرة مما يجعلها تعاني كثيرا دون أن تستطيع الخروج من هذه التبعية.

ولأن "معمر القذافي" قد أعلن أكثر من مرة عن رغبته في إخراج إفريقيا من هذه التبعية من خلال دفاعه عن فكرة إفريقيا للأفريقيين، أو عن طريق التحول نحو روسيا والصين، بما يشكل خطرا على مصالح أمريكا وفرنسا في القارة كلها، توجب القضاء عليه واستبداله بنظام حليف[1] خصوصا وأنه قام بالكثير من الإنجازات في هذا الصدد لاسيما بإنشائه لتعاونية ليبيا–إفريقيا والدول العربية the libya arab africain investment company وتمويله لأول قمر صناعي في إفريقيا.[2]

المطلب الثاني: الدوافع الأمنية

هناك ثلاثة ركائز أساسية تتحكم في السياسة الأمريكية في المنطقة العربية مند عقود، وهي ثابتة ولا تتغير، حيث يمكن اختصارها في الحفاظ على منابع النفط وضمان تدفقه إلى الغرب بصفة خاصة أولا، إلى جانب حماية إسرائيل ثانيا، وبعد أحداث 11 سبتمبر 2001م أضيفت دعامة ثالثة تتماشى والدعامتين السابقتين ألا وهي مكافحة الإرهاب.[3]

يقول "نعوم تشومسكي" في كتابه "إرهاب القراصنة وإرهاب الأباطرة قديما وحديثا" أنه:

"لا يوجد من يمثل"شر الإرهاب" وفقا لمنظومة الفكر الأمريكي أفضل من

[1] Michel collon, op cit, p.2–.5

[2] Jean ping, op .cit, p.125.

[3] عبد الله أبو حبيب وآخرون، **مرجع سابق**، ص .161.

معمر القذافي....، الذي أصبحت ليبيا تحت قيادته النموذج الفعلي لدولة الإرهاب"[1]

و بالأساس ليبيا سميت بالاسم ضمن قائمة الدول التي تحدثت عنها دراسة مؤسسة "رند" البحثية عام2007م،أين أشارت إلى أنه من الضروري إسقاط الديكتاتورية فيها للأجل القضاء على منابع التطرف المتزايدة في أرجاءها، خاصة وأن نسبة الأعضاء الليبيين في تنظيم القاعدة مرتفعة حسب الأبحاث الأمريكية قياسا بغيرها من الدول العربية[2]، ومن جهة أخرى فقد رفض "القذافي" الانضمام إلى "الأفريكوم" التي أسسها "البنتاغون" لمواجهة الإرهاب وبذلك كان من الضروري معاقبته على ذلك[3].

في الحقيقة، لم تكن مكافحة الإرهاب هي الدافع الأمني الوحيد ولا الأكثر أهمية للتدخل في ليبيا وإنما أهم دافع هو حماية إسرائيل، التي ترى فيها الولايات المتحدة الأمريكية استثمار إستراتيجي على المدى القريب والبعيد، يبدو ذلك واضحا من خلال ازدواجية التعامل مع مختلف الانتفاضات الشعبية التي شملها الحراك في المنطقة، حيث ساندت كل من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا أنظمة "بن علي" في تونس و" مبارك" في مصر ليس لكونها أكثر ديمقراطية ولا لأنها أكثر إنسانية من نظام "القدافي" في ليبيا، وإنما ساندتها لكونها أنظمة معروفة بحسن علاقتها مع إسرائيل، في حين أنها انحازت إلى المعارضة في ليبيا منذ البداية بالنظر إلى عداء "القذافي" لها، خصوصا وأن المعطيات الميدانية كانت تشير وبوضوح إلى تفوق النظام على المعارضة على كل المستويات، وبالتالي كان من الواضح انتهاء المواجهة إلى صالح هذا الأخير ما لم تتلقى المعارضة دعما خارجيا.

لقد كان ليترتب عن استمرار نظام "القذافي" في ليبيا، إضافة إلى وصول الإسلاميين إلى الحكم في كل من تونس ومصر، قيام محور مناهض لإسرائيل يضم كل من الجزائر، تونس، ليبيا ومصر لذلك كان من الضروري منع النظام الليبي السابق من الاستمرار.[4]

المطلب الثاني: الدوافع السياسية

---

[1] ناعوم تشومسكي،**إرهاب القراصنة وإرهاب الأباطرة قديما وحديثا**،تر:أحمد عبد الوهاب،(مكتبة الشروق الدولية:القاهرة،ط1 ،2005)، ص89.

[2] حسن محمد الزين، **مرجع سابق**، ص.267.

[3] نديم منصوري، **مرجع سابق**، ص.20.

[4] Michel collon, op.cit, p.4.

إن من الصعوبة بما كان فصل السياسي عن الاقتصادي، ومع ذلك يمكن اعتبار أن من أهم الدوافع السياسية للتدخل في ليبيا هو مقاومة التغلغل الاقتصادي الصيني في القارة، خاصة وأن "القذافي"كان يعمل على أن تتوسع الصين في ليبيا وخارجها، وهو ما تجلى في استثماراتها الهائلة في الطاقة في منطقة بن غازي، إلى جانب تواجد أكثر من 20 ألف صيني في ليبيا خصوصا في شرق البلاد.[1]

فمنذ عشر سنوات توقع "زبيغنيو بريجنسكي" المستشار السابق للأمن القومي الأمريكي في كتابه الشهير " رقعة الشطرنج الكبرى" أن يؤدي الإتحاد بين الصين القوية اقتصاديا وروسيا القوية سياسيا إلى سيطرتهما على الشرق الأوسط، إفريقيا وآسيا، ولهذا دعا منذ عهد تقريبا إلى تفكيك ومحاصرة هذه القوة قبل اكتمالها[2]، وهو ما سعت الولايات المتحدة الأمريكية لتحقيقه بشتى أنواع الطرق، من خلال محاولة محاصرة النفوذ الصيني كخطوة لكبح صعود الصين الاقتصادي، خاصة في إفريقيا والشرق الأوسط، وذلك من خلال القضاء على كل الأنظمة الموالية له،أو بالأحرى الأنظمة التي لا تميل إلى الولايات المتحدة الأمريكية وعلى رأسها النظام الليبي السابق.

أما بالنسبة لفرنسا، فمند تولي "نيكولا ساركوزي" الحكم عام 2007م،صيغة السياسة الفرنسية بشكل يبعث على الحيرة في تحديد ما إذا كانت هذه السياسة تخدم مصلحة فرنسا أم المصلحة الشخصية لرئيسها، فبعد مجيء "ساركوزي" أصبحت السياسة الخارجية الفرنسية أكثر تعبيرا عن ميولاته وقناعاته الشخصية ،حيث بات يتجاوز الأخذ بوجهات نظر الكثير من نظرائه الأوروبيين والشرق أوسطيين، خصوصا في قراره إطلاق مشروع الإتحاد من أجل المتوسط، ناهيك عن تمسكه تطوير علاقات وطيدة ومتينة مع القائد الليبي"معمر القذافي" دون تحديد أي شروط مسبقة تلزمه[3]، لذلك نجد أن أهم الدوافع السياسية لسعي فرنسا وراء التدخل في ليبيا تتلخص فيما يلي:[4]

---

[1] نديم منصوري، **مرجع سابق**، ص20.

[2] حسن محمد الزين، **مرجع سابق**، ص229.

[3] براء ميكائيل، "أوروبا **أمام الأزمة الليبية: إتحاد مواقف متضاربة**"، نقلا عن:www.aljazera.net

[4] تيسير إبراهيم قديح، **مرجع سابق**، ،ص158-159.

-عانت فرنسا أزمة اقتصادية وسياسية داخلية خانقة، تسببت في تدهور شعبية "ساركوزي" الذي سعى من خلال التدخل في الأزمة الليبية أن يحول نظر الخارج إلى الداخل، فعلى عكس الرأي العام الألماني كان الرأي العام الفرنسي مؤيدا للتدخل في ليبيا.

-حفظ ماء الوجه الذي فقدته فرنسا من خلال موقفها المؤيد لنظامي "بن علي" و"مبارك"

- افتقار "ساركوزي" إلى ملف أو مشروع يسوقه ويبرر به سياسته التي حظيت بالعديد من الخيبات لاسيما بعد انتكاسة مشروع الاتحاد من أجل المتوسط*، ناهيك عن تراجع نشاطه في إطار مجموعة العشرين بسبب فشله في تحسين وضع الاقتصاد الفرنسي، فكان التدخل في ليبيا فرصة ذهبية لتفعيل الدبلوماسية الفرنسية.

-تصفية حسابات قديمة مع "القذافي" لاسيما بخصوص الإرهاب، والحرب مع التشاد حول شريط "أوزو" أين تدخلت فرنسا لنصرة التشاد.

-معارضة "القذافي" لمشروع الإتحاد من أجل المتوسط بحجة أنه يفصل عرب إفريقيا عن بقية القارة

-تقييض النفوذ الفرنسي في القارة السمراء نتيجة تمويل "القذافي" للعديد من الاستثمارات فيها.

- عدم رغبة "ساركوزي" في أن يفصح "القذافي" عن حقيقة تمويله لحملته الانتخابية حيث أثبتت وثيقة من مصلحة لاستثمارات الليبية أنه وبتاريخ 2006/10/06 تم دعم الحملة الانتخابية للمرشح "نيكولا ساركوزي" من خلال تزويده ب50 مليون أورو.[1]

من هنا نعود لتأكيد تعليق من" أنطوان روجيه" نشر عام 1910م في مقال عن التدخل الإنساني، وذكر في مقالة ل "برونو بوميه" حول استخدام القوة لحماية المدنيين والعمل الإنساني جاء فيه ما يلي:[2]

---

*الاتحاد من أجل المتوسط: قدم نيكولا ساركوزي ،مبادرته بإقامة الإتحاد من أجل المتوسط ضمن القضايا التي أثارها في حماته الانتخابية قبل توليه الرئاسة الفرنسية عام 2007، من ضرورة إنشاء إتحاد من أجل المتوسط يتكون من دول الإتحاد الأوروبي المطلة على البحر المتوسط، ودول جنوب وشرق البحر المتوسط، وقد أعاد إحياء هذه الفكرة مع وصوله الإيليزي، لكنها قوبلت باللامبالاة من قبل الدول المعنية بها.

[1]Fabrice Arfi et Karl laske,"Sarkozy-Kadhafi: la preuve du financement",(28 avril 2012),p1 disponible sur le lien :http://www.mediapart.frr/node/200888

[2] برونو بومييه، **مرجع سابق**، ص .21.

"إن الاستنتاج الذي يظهر للعيان من هذه الدراسة هو أنه من المستحيل فعليا فصل الدوافع الإنسانية عن الدوافع السياسية من أجل التدخل وضمان تخلي الدولة المتدخلة عن مصالحها إطلاقا.....فمنذ اللحظة التي تعتبر القوى المتدخلة نفسها قضاة بشأن جدوى ما تفعله، سوف تنظر إلى هذه الفرصة من وجهة النظر الذاتية لمصالحها الرَاهنة ومن بين الكثير من الأفعال الإنسانية التي تقف عليها هذه البلدان موقف المتفرج فإنها تفضل قمع الفعل الذي يعتبر عملا ضارا بها من بعض جوانبه"

وهو ما يمكننا من القول بأن حماية المدنيين في ليبيا ليست الغاية أو الهدف من السعي وراء التدخل بقدر ما هي الحجة المناسبة في الوقت المناسب.

خلاصة الفصل:

تمكنا من خلال هذا الفصل من الوصول إلى جملة من الاستنتاجات والتي يمكن إجمالها ي النقاط التالية:

- ❖ جاءت الانتفاضة الشعبية في ليبيا تأثرا بسابقاتها في تونس ومصر في سياق موجة من الحراك الشعبي في المنطقة العربية اندلعت مطلع 2011.
- ❖ خلافا لما حدث في تونس ومصر، استقطبت الانتفاضة الليبية التي تحولت إلى أزمة بعد عسكرتها، اهتمام الجماعة الدولية التي اختلفت مواقفها حول من يؤيد التدخل الخارجي في ليبيا ومن يعارضه أو يتحفظ عليه.
- ❖ ساهمت فرنسا أكثر من غيرها في الدفع نحو إصدار قرار بالتدخل، في حين خرجت الولايات المتحدة الأمريكية عن موقفها المتحفظ عن أي تدخل في المنطقة العربية بعد الحرب على العراق، فيما اتضحت أسباب ذلك في جملة من الدوافع الاقتصادية، الأمنية والسياسية على النحو التالي:

1-الدوافع الاقتصادية:

أ. السيطرةعلى النفط الليبي الذي يعتبر دو نوعية جيدة كما أن معظم حقول النفط تتواجد على شواطئ إقليم برقة مما يجعلها قريبة من أوروبا هذا ما يسل عملية نقلها بأقل تكلفة ممكنة،

ب. التخلص من نظام يسعى لتحقيق استقلالية القارة الإفريقية عن الغرب من منطلق فكرة أن إفريقيا للإفريقيين، وذلكلضمان استمرار تبعية القارة اقتصاديا للشركات المتعددة الجنسيةالأمريكية والفرنسية، بما يسمح لها بالسيطرة على ثروات أغنى قارة في العالم.

2-الدوافع الأمنية :

أ. التخلص من نظام لطالما تم اعتباره ممثلا للإرهاب الذي اصبح عدو الغرب بعد أحداث 11سبتمبر 2001م،

ب. حفظ أمن إسرائيل خصوصا مع وصول الإسلاميين إلى السلطة في كل من تونس ومصر، فيما كان التخوف في حال تمكن النظام الليبي من إخماد الانتفاضة التي اندلعت بالتوازي مع هذه الأحداث من قيام محور مناهض لإسرائيل يضم كل من الجزائر، تونس، مصر وليبيا

3-الدوافع السياسية:

أين اتضحت أكثر دوافع صانع القرار الفرنسي، الرئيس "نيكولا ساركوزي" على اعتبارأن السياسة الخارجية الفرنسية في عهدته أكثر تعبيرا عن توجهاته، حيث تجلت أهم هذه الأسباب في:

أ. تبرير سياسة الرئيس الفرنسي السابق نيكولا ساركوزي التي حضيت بالعديد من الخيبات خاصة فيما يخص مشروع الحوار من أجل المتوسط.

ب. تصفية حسابات قديمة مع نظام القذافي لاسيما فيما يخص الحرب على تشاد.

ج. محاولة الرئيس الفرنسي التغطية عن حقيقة تمويل النظام الليبي لحملته الانتخابية سنة2011م.

الفصل *الثالث:*

تدخل حلف الناتو في ليبيا، الانعكاسات والتحديات.

تمهيد:

تترجم اهتمام المجتمع الدولي بالأحداث في ليبيا في القرارين 1970و1973 لمجلس الأمن الدولي، إذ على إثرهما فتح المجال أمام جملة من التدخلات العسكرية في ليبيا، من قبل كل دولة على حدا قبل أن يتولى حلف الأطلسي العمليات في إطار ما سمي بعملية "الحامي الموحد".

وبعد عدة أشهر من القصف الذي كان له جملة من التحديات، تم إسقاط النظام في ليبيا، لتبدأ بذلك مرحلة جديدة، هي مرحل ما بعد التدخل أو مرحلة ما بعد نظام القذافي.

من هنا سوف نحاول من خلال هذا الفصل الاهتمام بتدخل حلف الأطلسي في ليبيا انطلاقا من تحليل القرارات الأممية التي سمحت له بالتدخل، وبالتركيز على تداعيات التدخل، ناهيك عن تحديات إعادة البناء، إذ سوف نتناول في المبحث الأول تدخل حلف الأطلسي في ليبيا من حماية المدنيين إلى الإطاحة بالنظام في محاولة، لمعرفة ما إذا كان التدخل تطبيقا للقرارات الأممية أم تجاوزا لها، أما في المبحث الثاني، فسوف نهتم بتداعيات التدخل في ليبيا على المستوى الداخلي في محاولة لتقييم التدخل من خلال المقارنة بين أهدافه المسطرة ونتائجه الفعلية، لنخلص في المبحث الثالث إلى دراسة تحديات البناء في ليبيا بعد التدخل وتغيير النظام من خلال توضيح أهم التحديات من جهة واهم مبادرات الحل من جهة أخرى.

المبحث الأول: تدخل حلف االناتو في ليبيا، من حماية المدنيين إلى الإطاحة بنظام القذافي

جاء تدخل حلف الناتو في ليبيا تطبيقا لنص القرار 1973 الذي أعلن عنه مجلس الأمن الدولي، حيث أتاح هذا الأخير اتخاذ جل التدابير اللازمة لوقف انتهاكات حقوق الإنسان. وفيما دام هذا التدخل قرابة 07 أشهر فقد انتهى الأمر بالإطاحة بنظام "معمر القذافي"، و بين ما كان مقررا من حماية المدنيين وما آلت إليه الأمور من إطاحة بالنظام، فإننا نتساءل عن مدى التزام حلف الناتو بالقرار الأممي الذي شرع به التدخل.

المطلب الأول: دراسة في الشرعية القانونية للتدخل الخارجي في ليبيا

يعتبر مجلس الأمن الجهة الوحيدة المنوطة بمنح الشرعية القانونية لأي تدخل دولي، فبدون قرار مجلس الأمن، يعتبر التدخل تجاوزا وخروجا عن الشرعية الدولية، وبالتالي فهو خرق للأعراف الدولية لابد أن تترتب عنه عقوبات* على الدولة التي قامت به.

من هنا كان لابد لأي تدخل في ليبيا أن يأتي في إطار ما قرره مجلس الأمن بخصوص الأزمة الليبية.

جاء أول قرار لمجلس الأمن بخصوص الأحداث في ليبيا في 26 فيفري 2011 تحت مسمى القرار1970 أي بعد أقل من عشرة أيام عن بداية الانتفاضة، حيث تضمن هذا القرار إدانة للأحداث فيها، مطالبا بوقف فوري للعنف وتلبية المطالب المشروعة للسكان، وذلك من خلال مطالبة السلطات الرسمية ب:[1]

1 – التحلي بضبط النفس واحترام حقوق الإنسان إلى جانب السماح بدخول مراقبي حقوق الإنسان الدوليين إلى ليبيا

2 – ضمان سلامة جميع الرعايا الأجانب مع حفظ أموالهم وتسهيل رحيل من يرغب في ذلك

3 – رفع القيود المفروضة على وسائط الإعلام

كما أحيل الوضع إلى المحكمة الجنائية الدولية وذلك منذ 15 فيفري 2011 م.

* خضوع الدول التي تخترق الشرعية الدولية لعقوبات أمر نسبي و يخضع لمدى قدرة الدولة و مكانتها في النظام الدولي، حيث سبق للولايات المتحدة الأمريكية أن تجاوزت الشرعية الدولية التي يمنحها مجلس الأمن بتدخلها في العراق سنة 2003 دون أن يترتب عن ذلك عقوبات ضدها.

[1] **قرار مجلس الأمن 1970**، الصادر في 26 فيقري2011 بخصوص الوضع في ليبيا، ص.2-3.

أمَا عن الإجراءات التي اتخذها المجلس والتي تبلورت في شكل عقوبات على النظام الليبي وتدابير للحد من التجاوزات التي يقوم بها، فقد تمثلت في ما يلي:[1]

1- **حظر بيع الأسلحة للجماهيرية العربية الليبية:** وذلك من خلال

- حظر بيع جميع أنواع الأسلحة، أو نقلها لليبيا بشكل مباشر أو غير مباشر،
- منع توفير المساعدات التقنية، التدريب، المساعدة المالية وغيرها من أشكال المساعدة باستثناء اللوازم والمعدات العسكرية، التي تحكم عليها اللجنة الجديدة للجزاءات المنشأة عملا بالفقرة 24 من هذا القرار بأنها تفيد الاستخدام لأغراض إنسانية .

2 - **حظر السفر:** من خلال منع الأفراد الذين عينتهم اللجنة المذكورة أعلاه من دخول أو عبور أراضي أي دولة إلا في الحالات التالية:

- السفر لدواعي إنسانية،
- ضرورة السفر للقيام بإجراءات قضائية،
- عندما يكون الدخول خدمة لأهداف إحلال السلام في ليبيا والاستقرار في المنطقة.

3- **تجميد الأصول المالية والموارد الاقتصادية:** و يشمل هذا القرار أصول كل أفراد عائلة القذافي وبعض المواليين لنظامه في كل بلد خارجي من قبل حكومة هذا البلد، إلى جانب عدم إتاحة أي أموال أو أصول مالية أو موارد اقتصادية بأي صفة من الصفات إلى الأشخاص المعنيين بالقرار كما لا يجوز أن تضاف أصول جديدة إلاَ المستحقات بموجب عقد أبرم قبل إدراج ذلك الشخص في قائمة مجمديَ الأصول، حيث شمل هذا القرار الأفراد الذين تم تحديدهم من قبل اللجنة وفقا للمعايير التالية:

- كل من يشارك أو يتواطأ في أمر ارتكاب انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان، ضد أشخاص في الجماهيرية الليبية العربية أو التحكم في ارتكاب تلك الانتهاكات أو توجيهها بطريقة أو بأخرى،
- كل من يعمل باسم الكيانات أو الأفراد المحددين في النقطة السابقة.

4-**المساعدة الإنسانية:** حيث دعا مجلس الأمن من خلال القرار رقم 1970 جميع الأعضاء إلى التنسيق فيما بينها وبالتعاون مع الأمين العام لتسيير ودعم عودة الوكالات الإنسانية إلى الجماهيرية العربية الليبية بما يكفل تزويدها بالمساعدات الإنسانية شرط اطلاع مجلس الأمن بكل التطورات في هذه القضية.

[1] **القرار1970 المؤرخ في 26 فيفري 2011**، مجلس الأمن الدولي، ص .4-6.

وقد خلص القرار 1970 إلى التأكيد على أن مجلس الأمن سيواصل متابعة الأعمال التي تقوم بها السلطات الليبية وأنه سيضل على استعداد لاستعراض مدى ملائمة التدابير الواردة في هذا القرار بشكل يسمح له بتعديلها، تعليقها أو رفعها تماشيا مع مدى امتثال السلطات الليبية لهذه الأحكام.[1]

من هنا يتسنى لنا استنتاج أن هذا القرار الذي صوتت عليه الدول بالإجماع ترك المجال لبعض الثغرات، ففي قرار حظر الأسلحة مثلا نلاحظ أنه ساري المفعول على الأطراف التابعين للنظام فقط، وبذلك فهو لا يمنع تسليح "الثوار" كما لا يحول دون تدريبهم، وهو الأمر الذي استفادت منه بعض الدول مثل قطر التي مولت ودربت المعارضة.

وفي17 مارس 2011 م جاء ثاني قرار اتخذه مجلس الأمن بخصوص الحالة الليبية باقتراح فرنسي–بريطاني، وعلى عكس القرار1970 الذي جاء بالإجماع لم يحصد هذا القرار إلا عشرة أصوات بالموافقة هي فرنسا، بريطانيا، أمريكا، البرتغال، نيجيريا، لبنان، الغابون، كولومبيا، والبوسنة مقابل تحفظ كل من ألمانيا، روسيا، الصين، الهند والبرازيل.[2]

لقد أعرب هذا القرار عن الاستياء من عدم امتثال السلطات الليبية لفحوى القرار 1970 كما أعرب عن القلق البالغ إزاء تدهور الأوضاع وازدياد الخسائر في صفوف المدنيين مبديا بذلك الانتهاكات الجسيمة والممنهجة لحقوق الإنسان بما في ذلك الاحتجاز التعسفي، الاختفاء القسري، التعذيب والإعدام بإجراءات موجزة.

وعاد القرار 1973 ليذكر بالفقرة الأخيرة من القرار 1970 التي أعرب فيها المجلس عن استعداده للنظر في اتخاذ التدابير اللازمة حسب الاقتضاء لتسيير ودعم دعوة الوكالات الإنسانية إلى ليبيا وتزويدها بشتى أنواع المعونة.

من هنا اعتبر مجلس الأمن أن الحالة في ليبيا مازالت تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين مما يجعله يتصرف بموجب الفصل السابع للأمم المتحدة من أجل تحقيق:[3]

1 – الوقف الفوري لإطلاق النار والإنهاء التام لجميع أنواع العنف المرتكبة في حق المدنيين،

---

[1] **القرار1970**، ص.5.

[2] Delphine hauba ,**Etat de la question intervention Militaire en Lybie**, Bruxelles,(novembre, 2011), p.4.

[3] **القرار1973 المؤرخ في17 مارس2011**، مجلس الآمن الدولي، ص.3–6..

2 – حماية المدنيين، إذ يأذن المجلس لجميع الدول الأعضاء التي أخطرت الأمين العام، وهي تتصرف على الصعيد الوطني أو عن طريق منظمات أو ترتيبات إقليمية باتخاذ جميع التدابير اللازمة لحماية المدنيين المعرضين لخطر الهجمات في الجماهيرية العربية الليبية، بما في ذلك استبعاد أي قوة احتلال أجنبية أيا كان شكلها وعلى أي جزء من الأراضي الليبية،

3 – منطقة حظر الطيران،

4 – إنفاذ حظر الأسلحة،

5–حظر الرحلات الجوية القادمة من ليبيا والآتية إليها،

6 – تجميد الأصول.

من هنا يمكننا استنتاج جملة من الملاحظات حول هذا القرار الذي أتاح التدخل لحماية المدنيين في ليبيا.

1 – **الطبيعة المتناقضة للقرار 1973:** حيث نجده يتيح التدخل لحماية المدنيين لكنه يرفض في نفس الوقت تواجد أي قوة احتلال اجتبى أيا كان شكلها وعلى أي جزء من الأراضي الليبية، في حين يشير إلى أن الرحلات الجوية ذات الغرض الإنساني غير معنية بحظر الطيران.

2 – **عدم وضوح القرار 1973:** خصوصا في عدم تحديده لمن هم المدنيين، وما إذا كانت المعرضة المسلحة جزءا منهم أم لا.

3 – **إن القرار 1973 جاء بناء على الأقوال العنيفة لمعمر القذافي** وهي لا ترقي إلى مستوى القمع الفعلي والغير شرعي للمتظاهرين وبذلك فهي ليست حجة كافية لإعلان أن الوضع في ليبيا يهدد الأمن والسلم الدوليين، فيما معناه أن مجلس الأمن والدول التي دفعت نحو التدخل هي التي حكمت على مدى شرعية النظام من عدمه.[1]

المطلب الثاني: تجاوز حلف الناتو للصلاحيات التي يمنحها القرار 1973

بعد إصدار القرار 1973 انعقدت أول قمة في باريس لما سمي بمجموعة الاتصال"groupe de contact"وهي عبارة عن تكتل يجمع دول من الاتحاد الأوربي، الجامعة العربية والاتحاد الإفريقي، بهدف بحث التدخل في ليبيا.

[1] Investig'action, **l'intervention militaire en Libye et la violation de la l'légitimité internationale :un retour a la pseudo morale**, p.6.

وبناء على ما تقرر، بدأت الدول الأعضاء بالتخطيط للضربات العسكرية من القاعدة الأمريكية "Ramstein" في ألمانيا.[1]

جاءت أول العمليات العسكرية في ليبيا فرنسية، حيث بدأت عمليات التحليق الجوي بدورية مكونة من طائرات"RAFAL"دامت ساعتين ونصف، لتلتحق بها أمريكا بطائرات "f18" على متن الحاملة USS ومن بعدها بريطانيا، مما فتح المجال أمام باقي الدول لتلتحق بالعماليات.

لقد أطلقت الدول المشاركة في تنفيذ القرار عدة أسماء على العمليات العسكرية في ليبيا، حيث أطلقت عليها فرنسا اسم "هارتمان" وأطلقت عليها بريطانيا اسم "إيلامي"، في حين أسمتها الولايات المتحدة الأمريكية "فجر الأوديسيا" وهي العملية التي شاركت فيها كل من بلجيكا، الدنمارك، النرويج، قطر، الإمارات العربية المتحدة، ومصر، مع اختلاف المشاركة بين من ساهم بالعتاد وبين من سمح باستعمال القواعد العسكرية في أراضيه إلى جانب السماح باستخدام مجاله الجوي. [2]

لم تكن الولايات المتحدة الأمريكية ترغب في قيادة التدخل وذلك لكونها لا تريد أن تتحمل نفقاته خاصة وأنها لا تزال تقود عمليات في كل من العراق وأفغانستان، وفي نفس الوقت فهي لا تريد أن تكون قيادة التدخل أوروبية، كي لا تبرز هذه الأخيرة كقوة سياسية وعسكرية مستقلة عنها لذلك فضلت أن يتولى حلف الناتو عمليات التدخل في ليبيا وبعكسها تماما رفضت فرنسا أن يتولى الحلف الذي ينسب عادة للقوة الأمريكية عملية التدخل، حيث كانت حجتها في ذلك أن تدخل الناتو سيغير موقف الدول العربية الداعمة للتدخل، مما قد يجعل هذا الأخير يبدو وكّأنه تدخلا غربيا، لكن التزامها بالمشاركة في عمليات التدخل التي يقودها كما ظهرت في الكتاب الأبيض الخاص بالسياسة الخارجية الفرنسية سنة 2008، جعلها توافق أخيرا على توليه القيادة. أمَا باقي الدول الأوربية وبالأخص بريطانيا، فقد كانت تؤيد الفكرة منذ بدايتها.

من هنا تم الاتفاق على إبقاء القيادة السياسية للتدخل في يد وزراء خارجية الدول المتدخلة بقيادة فرنسا، أمريكا وبريطانيا، فيما كلف حلف الناتو بتنظيم، تخطيط وتنفيذ العمليات العسكرية، بحيث يبقى تدخل الحلف خاضعا لإملاءات التحالف السياسي الذي تشكل لتطبيق القرار[3].

---

[1] Delphine houba, **op.cit**,p.9.

[2] زردومي علاء الدين،**مرجع سابق**،ص.127-130.

[3] Caroline Delage, **la Libye ,la France et l'OTAN :un triangle complexe aux enjeux multi scalaires** ,(22 avril2011),p.3-4.

وبالرغم من أن القرار 1973 جعل من حظر الأسلحة والحظر الجوي آليات لحماية المدنيين، إلا أن تفسير حلف الأطلسي للقرار جاء مغايرا، حيث قام بتقسيم هذه العمليات إلى ثلاث:

- عملية حظر الأسلحة،
- عملية الحظر الجوي،
- عملية حماية المدنيين.

وفيما اعتبر القرار أن القذافي هو الممثل الشرعي للنظام في ليبيا، ذهب الحلف والدول التي تقود التحالف السياسي إلى اعتبار "المجلس الوطني الانتقالي الليبي" الممثل الشرعي الوحيد لليبيا.

في يوم 31 مارس 2011 تولى حلف الناتو القيادة العسكرية للتدخل، في حين عين الجنرال "بوشار" قائدا للعمليات، وفي نفس الوقت بدأت أول موجات المهاجرين الليبيين تتوافد إلى ايطاليا، مما أثار قلق هذه الأخيرة، ومع استمرار العمليات العسكرية التي تحولت إلى قصف جوي توصل المراقبون إلى نتيجة مفادها أن هذا القصف قد تسبب في خسائر كبيرة في صفوف المدنيين، ومع مرور الوقت ازداد القصف عنفا وعشوائية مما أوضح نوايا التحالف السياسي الذي كان يشرف على الحلف. وذلك من خلال السعي إلى التخلص من "معمر القذافي" خصوصا وأن هذا الأخير طالب لأكثر من مرة بوقف إطلاق النار والقيام بانتخابات حرة إذا ما اتضح عدم فوزه فيها ينسحب، وهو ما رفضته قوى الحلف، فكانت من إحدى تصريحات الرئيس الأمريكي " براك أوباما" "**أنها مسألة وقت قبل أن يرحل القذافي**" في حين صرح الأمين العام للحلف " A.V Rasmussen" يوم 08 جوان أنه **بالنسبة للقذافي لم يعد السؤال ما إذا كان سيستمر في الحكم أو يرحل، وإنما السؤال هو متى يرحل، قد يستغرق أسابيع، لكن قد يحدث هذا غدا وحين يرحل على المجتمع أن يكون مستعدا.**

غير أن كل يوم إضافي ينفذ فيه حلف الناتو عملياته العسكرية تزيد حصيلة الضحايا من جهة، ويكثر فيه عدد المشردين داخليا من جهة ثانية، وبذلك تحولت مهام الحلف من حماية المدنيين إلى الانحياز لجانب المعارضة إذ أصبح يمثل سلاحها الجوي.[1]

في يوم الخميس 20 أكتوبر 2011، أعلنت إذاعة "سوا" التي تبث من الولايات المتحدة الأمريكية خبرا مفاده أن طائرتان إحداهما أمريكية والأخرى فرنسية تابعة لحلف الأطلسي قصفت موكب القذافي المتكون من 135 سيارة مدرعة، وهو الخبر الذي أكده الجنرال "بوشار" حيث أكد

[1] Varun vira and anthony h cordsman , the Libyan uprising :an uncertain trajectory, **center for strategic and international studies**,(20 june2011),p.7.

إصابة القذافي وابنه بجروح بليغة، كما تم القبض عليه من قبل الثوار اللذين تم إعلامهم بمكانه من قبل القوات القطرية، وهكذا تمت الإطاحة بالنظام في ليبيا، بعد مقتل " العقيد معمر القذافي" على يد "الثوار"، بعدما أصيب من جراء قصف قوى حلف الناتو[1].

وفيما يلي خريطة توضح غرات حلف الناتو على المدن الليبية:

الخريطة(4) : **توضح أهم ضربات حلف الناتو في ليبيا**

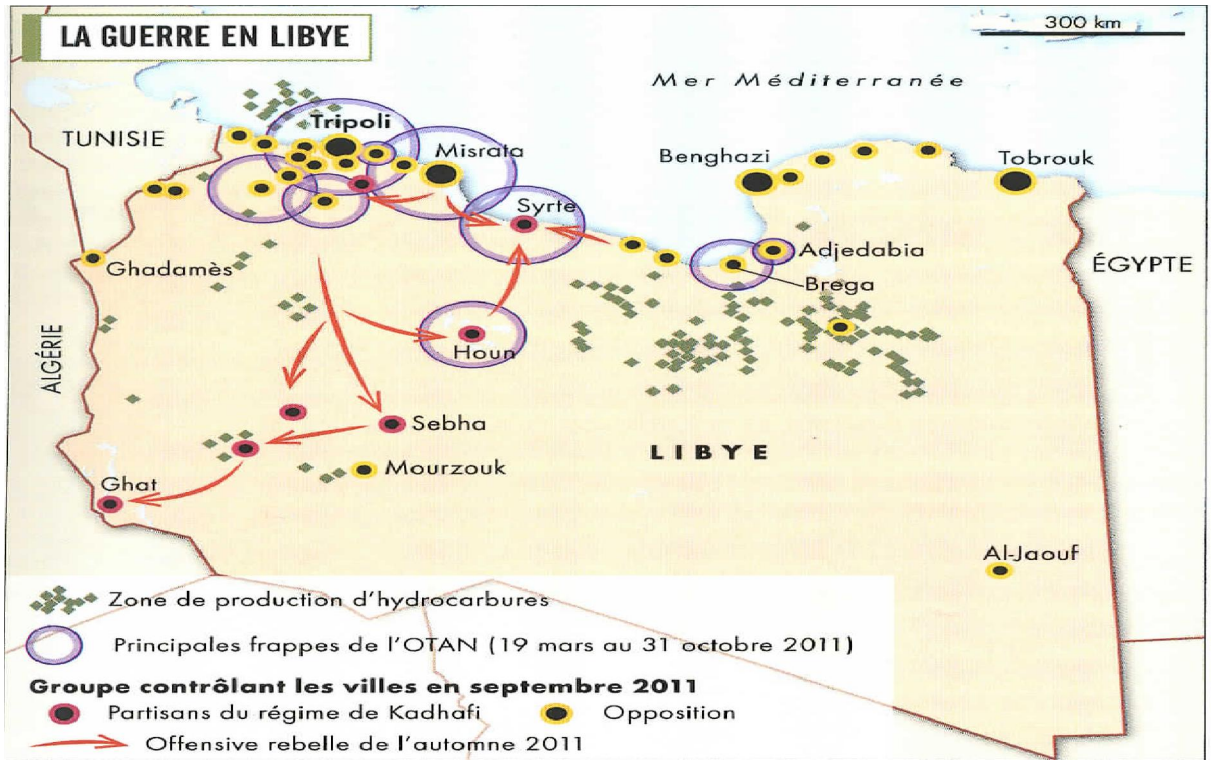

المصدر: **atlas des guerre et conflit, p65.**

انتهت عمليات حلف الناتو في ليبيا المسماة بعملية "الحامي الموحد" يوم 31 أكتوبر 2011 على الساعة 23:59 بالتوقيت المحلي لليبيا، فيما أثبتت إحصائيات للحلف صدرت بتاريخ 02 نوفمبر 2011 أن مشاركته بلغت ما يلي[2]:

- 1القوات العسكرية: أكثر من 260 آلية جوية،21 آلية بحرية و 8000 جندي،
- 2العمليات الجوية: أكثر من 26.5000، منها 9700 عملية استطلاع وقصف جوي،
- 3الاستهداف: دمرت أكثر من 5900 هدف بما في ذلك 400 مدفعية و 600 دبابة،
- 4حظر الأسلحة: تغطية منطقة المراقبة البحرية لحوالي 61000 ميل بحري مربع.

[1] Marco overhans , nato's operation in libya, (German institute for internnatioal and security Affairs, November 2011,p .2.

[2] محمد الحرماوي،**مسؤولية الحماية :تقييم حلف الناتو العسكري في ليبيا**، نقلا عن: httpM//www.ahewar.org

المبحث الثاني:تداعيات تدخل حلف الناتو في ليبيا

ترتب عن تدخل حلف الناتو في ليبيا سنة 2011م جملة من التداعيات الأمنية، الاقتصادية والسياسية التي لا تزال تبعاتها متواصلة حتى الآن، وفيما تجلت التداعيات المباشرة للتدخل على المستوى الداخلي في ليبيا، عانت دول الجوار وبعض الدول الأوروبية من هذه التداعيات بطريقة غير مباشرة خاصة على المستوى الأمني.

من هنا سوف نحاول تحديد أهم هذه التداعيات، وذلك من خلال مراعاة التدرج من المستوى الداخلي في ليبيا إلى المستوى الإقليمي بالتركيز على التداعيات بالنسبة للجزائر مالي، تونس ومصر لنخلص في الأخير إلى الحديث عن تداعيات التدخل على المستوى الدولي.

المطلب الأول: تداعيات التدخل على المستوى الداخلي.

تمثلت أولى وأهم تداعيات تدخل حلف الناتو في ليبيا في إسقاط النظام القائم فيه منذ 42 سنة، بطريقة أقل ما يمكن أن نقول عنها أنها تجاوزت صلاحيات القرار الأممي الذي إستمدَ التدخل في ليبيا شرعيته منه.

حقق نظام "معمر القذافي" بالرغم من طبيعته الدكتاتورية، العديد من الانجازات طيلة فترة حكمه، لاسيما على المستوى الاقتصادي، حيث وصل الناتج الوطني الخام الليبي سنة 2009 إلى 77 مليار دولار، فيما وصل نصيب الفرد منه إلى ما يقارب12320 دولار أمريكي[1]

بدأت الأزمة في ليبيا انطلاقا من17 فيفري2011م حين قابل النظام الانتفاضة الشعبية بالقمع، وبالرغم من إعلان" المجلس الانتقالي" الذي تكون خلال الأسابيع الأولى من عمر الأزمة حصيلة تقدر ب6000 قتيل، إلاَ أنه وفقا لتقرير "هيومن رايتس واتش" فإن من بين 943 جريحا في "مصراتة" خلال الأسابيع الأولى، عشرين منهم كانوا من النساء والأطفال، وخلال الفترة ذاتها قتل حوالي 257 من بين سكان المدينة البالغ عددهم نحو400.000 نسمة أي ما يعادل0.0006%،[2] وهي نسبة تبقى ضئيلة مقارنة بالحصيلة التي ترتبت عن التدخل لإيقاف هذه الخروقات، حيث نجم عن القصف العشوائي دون تمييز بين المدن التي لم تكن تمثل مسرحا لعمليات القتال أو بين القوات التي كانت في وضع انسحاب، ناهيك عن استمرار التحالف السياسي الذي يوجه الحلف في دعم "الثوار" بكل أنواع الدعم بالسلاح والجنود على الميدان حتى بعد

[1] ليبيا بعد الثورة، التحديات والفرص"،تر:صندوق النقد الدولي، **إدارة الشرق الأوسط وأسيا الصغرى** ، ،ص.8.

[2] Marco overhans, **op.cit**,p3..

رفضهم لعرض النظام لوقف إطلاق النار استمرار الحرب لمدة سبعة أشهر إضافية، وارتفاع عدد الضحايا حيث سقط أكثر من 7000 قتيل.

انتهت عمليات حلف الناتو في ليبيا مباشرة بعد الإطاحة بنظام "القدافي" بما يقدم دليلا آخرا على أن الهدف من التدخل هو إسقاط هذا النظام، ومع انسحاب قوى الحلف من ليبيا بدأت سلسلة التداعيات الغير مباشرة للتدخل على الوضع الداخلي فيها، والتي يمكن إجمالها في ثلاث مستويات أمنية، اقتصادية واجتماعية.

1- **عودة الجماعات الإسلامية**[1]: كان نظام القذافي قد استبعد الجماعات الإسلامية من المشاركة في تسيير أوضاع الدولة، وبعد سقوط هذا الأخير عادت هذه الجماعات إلى الواجهة بغية المشاركة في إعادة بناء ليبيا جديدة، غير أنها وقعت في نفس خطأ النظام السابق من خلال سعيها بشتى الطرق إلى إبعاد كل من كان له علاقة بالنظام السابق عبر ما سمي بقانون العزل السياسي مما ادخل البلاد في حقبة صراعية جديدة

2- **انتشار السلاح:** بتدخل حلف الناتو سقط النظام في ليبيا وانهارت معه المؤسسة العسكرية تاركة وراءها مخازن سلاح بالجملة تشمل شتى أنواع السلاح الخفيفة والثقيلة ،هذا ما سهل حصول العامة عليها ،حيث أشارت منظمة"crisis groupe" أن عدد الذين يحملون السلاح في ليبيا يفوق أكثر من 125000 ليبي، مما ترتب عنه عسكرة القبائل التي باتت تبحث عن اكتساب المزيد من السلاح لحماية نفسها وتأمين مصالحها لتضمن عدم تهميشها في مرحلة توزيع الثروات.

ترتب عن هذا الوضع التأهب الدائم لنشوب النزاع، حيث أن مجرد اشتباك صغير بإمكانه إن يقود إلى حرب أهلية لانهاية لها، والخطير في الأمر هو اقتناع كل ميليشيا أن لها الحق بامتلاك السلاح بالنظر لكونها ساهمت في إسقاط النظام السابق .

3- **التدخل الخارجي:** لقد فتح تدخل حلف الناتو في ليبيا الباب أمام التدخلات الأجنبية، حيث سعت العديد من الدول إلى توجيه المشهد السياسي في ليبيا لخدمة مصالحها وذلك من خلال دعم طرف دون أخر.

4- **ضعف أداء الحكومات:** حيث انتشر الفساد المالي وزاد الاحتقان الاجتماعي، السياسي والأمني، وهو الوضع الذي دفع الكثير من الشباب الليبي إلى التوجه نحو الانضمام إلى الجماعات المسلحة طمعا في الحصول على المال والنفوذ.

[1] منظمة فريديريش ايربرت،الجماعات الإسلامية في ليبيا حدود الهيمنة السياسية وتحدياتها، **منظمة فريديريك ايربرتش**، ألمانيا،(2015)، ص.8.

5-الانفلات الأمني على الحدود: ساهم في دخول عدد كبير من المسلحين والمتشددين إلى ليبيا، دون أن تستطيع الحكومات التي كانت تعاني أصلا حالة تفرقة السيطرة عليها، حيث أصبحت ليبيا ملجأ للجماعات الإرهابية في العالم، فبحكم موقعها الجغرافي كان من السهل توافد تنظيم" القاعدة" إليها على اعتبار أنها إحدى دول المغرب العربي مثلما استطاع تنظيم "داعش" التغلغل فيها بحكم إطلالتها على المشرق العربي.

6-النزوح الداخلي والهجرة: لقد نتج عن الصراع المسلح في ليبيا، نزوح موجات كبيرة من السكان خوفا من التشابكات المسلحة في المدن الكبرى خصوصا بعد بداية القصف الجوي من قبل حلف الناتو، لتستمر في الازدياد حتى بعد الإطاحة بالنظام، فيما لم يقتصر الوضع على النزوح الداخلي فقط وإنما تجاوزه إلى عودة المهاجرين الأجانب لبلدانهم، مثلما يبينه الجدول الآتي:[1]

7-تراجع الاقتصاد الليبي :

ليبيا دولة ريعية يعتمد اقتصادها على تصدير المحروقات بنسبة 90%، لذلك فقد تجلت معظم تداعيات اندلاع الأزمة فيها واستمرارها لمدة سبعة أشهر بفعل التدخل العسكري الذي زاد من أمدها قبل أن يتمكن من الإطاحة بالنظام على ثلاثة مستويات هي إنتاج المحروقات، الإنتاج خارج المحروقات ومن ذلك تقلص فائض الحساب الجاري من الناتج المحلي.

نتج عن القصف الجوي لحلف الناتو والإطلاق المتبادل للنار بين "الثوار" والنظام طيلة أمد التدخل العسكري في ليبيا تدمير البنية التحتية ومنشآت الإنتاج، مما أدى إلى تراجع نسبة إنتاج النفط إلى 22ألف برميل يوميا منتصف شهر جويلية 2011م بما يمثل نصف مستواه قبل الأزمة، وقد أدى تراجع الدخل من جراء تقليص التصدير كنتيجة متوقعة لانخفاض الإنتاج إلى تخفيض فائض الحساب الجاري من الإنتاج المحلي إذ تراجعت قيمة الصادرات من 24.6مليار دولار سنة 2010م إلى19.2 مليار دولار سنة2011م خصوصا مع تجميد الأصول الليبية في الخارج تنفيذا لقرارات مجلس الأمن.[2]

أما الإنتاج خارج المحروقات الذي شهد تزايدا بشكل مطرد في الفترة الممتدة من سنة 2003م إلى غاية 2010م فقد تأثر كثيرا بمنحى الأوضاع واضطراب الأنشطة المصرفية، ناهيك

[1] مركز رصد النزوح الداخلي، **ليبيا عودة العديد من النازحين داخليا مع استمرار المخاوف بالنسبة إلى بعض المجموعات**، مركز النرويج للاجئين:النرويج ،(07 نومبر 2011)،ص،4-5.

[2] رالف شامي وأخرون، **مرجع سابق** ،ص.5.

عن رحيل اليد العاملة الأجنبية وتعطيل عمل الشركات المتعددة الجنسية في ليبيا، حيث تراجع بنسبة 20%. [1]

لم يؤثر هذا الانكماش على الجانب الاقتصادي فقط، وإنما كانت له تداعيات مباشرة على الجانب الاجتماعي أيضا حيث زادت نسبة البطالة مقابل تقليص مناصب الشغل، وفيما انتشرت أسلحت النظام السابق وزادت سهولة الحصول عليها من قبل العامة تدهورت الأوضاع الأمنية بفعل ندرة الأصول لا الموارد مما جعل الشعب الليبي وخاصة الفئة الشبابية يسلك طريقين، إما الانضمام إلى الجماعات الإرهابية التي وجدت منفذا سهلا في الأراضي الليبية وإما أن ينظمَ لأحدى المليشيات التي تتقاتل من اجل الحصول على نصيب من الثروات.

المطلب الثاني:التداعيات على المستوى الإقليمي.

كان لتدخل حلف الناتو في ليبيا تداعيات حتى على المستوى الإقليمي وبالأخص على دول الجوار الليبي، وفيما تأثرت كل من الجزائر، مصر، مالي، النيجر، تونس، المغرب بنسب متفاوتة إلا أننا قررنا التركيز على تداعيات التدخل في كل من الجزائر، مالي وتونس بحكم أنها كانت الأكثر تأثرا.

أ- **التداعيات على الجزائر:**

لقد اتهمت الجزائر بعد اندلاع الانتفاضة في ليبيا بأنها تساند نظام العقيد "معمر القدافي" على حساب المعارضة بسبب عدم اعترافها بالنظام الانتقالي فور بداية الأحداث" وبذلك تجلت أول التداعيات فيها بعد انهيار النظام فيها انتقامية ، حيث قامت مجموعة من "الثوار باقتحام السفارة الجزائرية في طرابلس والتعرض لموظفيها و الاستيلاء على بعض أملاكها، في إشارة إلى العلاقات المتوترة بين الجزائر والمجلس الانتقالي الليبي مباشرة بعد نهاية التدخل في ليبيا، غير أن المجلس عاد وإعتدر رسميا من الجزائر، مؤكدا استعداده لفتح صفحة جديدة في العلاقات الثنائية بين البلدين[2]

ومن جهة أخرى، كانت الجزائر بحكم قرابتها الجغرافية وامتلاكها حدود مع ليبيا (حوالي 900كم) من أكثر الدول تأثرا بالوضع الداخلي فيها، وهو ما بدا واضحا من خلال "أحداث تيغنتورين " قرب عين أميناس مطلع العام2012م، فبفعل هشاشة الحدود المشتركة بين ليبيا والجزائر تأكدت مخاوف هذه الأخيرة من عواقب التدخل العسكري التي حذرت منها تبريرا لموقفها

[1] **المرجع نفسه**

[2] عبد النور بن عنتر،"العلاقات الجزائرية الليبية بعد القذافي:الاستقرار أولا"، **مركز الجزيرة للدراسات:** الدوحة،(د س ن)،ص.6.

الرافض للتدخل، خصوصا وأن أغلب الحدود الجزائرية مع ليبيا هي حقول غاز في حين أن الحدود الليبية مع الجزائر معمرة أساسا من قبل "طوارق" منطقة "غدامس"، "أوباري"و "غات"، لذلك ترتب عن إطاحة حلف الناتو بالنظام في ليبيا نزوح "طوارق المنطقة" إلى الجزائر ومالي خاصة مع عدم قدرة النظام الجديد على التحكم في الحدود ومراقبتها،هذا إلى جانب تزايد عمليات تهريب الأسلحة والبضائع مما فتح الطريق أمام الجهاديين المسلحين في ليبيا ومالي الذين نسبوا أنفسهم إلى تنظيم القاعدة بالمغرب الإسلامي* لشن هجوم على منطقة تيغنتورين[1].

من هنا كانت الأولوية القصوى بالنسبة للجزائر تكمن في تأمين حدودها الشرقية والغربية عبر عمليات استنفار كبرى، الأمر الذي استفادت منه ليبيا بشكل مباشر، خصوصا مع عدم قدرة النظام الجديد فيها على مراقبة حدودها بشكل فعال.

2- التداعيات على مالي:

تعتبر مالي أكثر دول الساحل تأثرا بتدخل الحلف في ليبيا، حيث أدى مقتل العقيد "معمر القذافي" إلى عودة الكثير من "الطوارق" دوي الأصول المالية إلى بلدهم ليعلنوا تمردا في شمال البلاد استقطب مختلف الجماعات الإسلامية المحلية والخارجية على غرار تنظيم القاعدة بما سرع في خلع الرئيس المالي وإعلان الشمال دولة مستقلة تفرض فيها الشريعة في وضع اعتبرته منظمة"Amnesty international" أسوء وضع لحقوق الإنسان في مالي منذ أكثر من 50سنة.

لقد هاجر عدد كبير من "الطوارق" إلى ليبيا في السبعينيات نتيجة الجفاف واسع النطاق الذي ضرب منطقة الساحل والاضطهاد السياسي الذي تعرضوا إليه في مالي، وبعد توجه نظام القذافي إلى إفريقيا بفعل العقوبات المفروضة عليه قام بتجنيد "الطوارق" الذين ينحدرون من أصول مالية ونيجيرية ضمن القوات المسلحة[2]، حيث كان معظمهم يتطوعون ضمن كتائب وظفها الزعيم الليبي الراحل داخليا في قوات الشعب المسلحة أو خارجيا في حروبه المباشرة مع تشاد أو في مناطق اشتباك خارجية كليا من منطقة الساحل مثل لبنان.[3]

قام الطوارق بالعديد من عمليات التمرد المتعاقبة في مالي والنيجر وفي كل مرة كان القذافي يدعمهم بوصفهم وسيطا مع حكومتي البلدين، حيث أدت هذه العلاقة بينهم وبين "العقيد"

---

* إبتداءا من هذه الصفحة سوف نعتمد اختصار هذه الكلمة في كلمة "القاعدة".

[1] Flavier bourrat," l'impact de la crise libyenne sur les autres pays du Maghreb", réflexion sur la crise libyenne ", **études de l'IRSEM**,n°27,(2013),p.39.

[2] بيتر كول،"فوضى خطوط الحدود؟ تأمين حدود ليبيا"،**مؤسسة كارنيغي للسلام** ، د ب ن،(فيفري2012)،ص.22.

[3] الحاج ولد إبراهيم، "أزمة شمال مالي.....انفجار الداخل و تداعيات الإقليم"،**مركز الجزيرة للأبحاث**،د ب ن،(فيفري2012)،ص4.

إلى إيجاد نوع من التمييز ضدهم، وازدادت الأمور تعقيدا مع اندلاع الأزمة واعتبارهم مرتزقة استعان بهم النظام لقمع الانتفاضة، حيث تعرضوا لشتى أنواع التعذيب، الخطف والتقتيل.

وبعد إقامة حلف الناتو منطقة الحظر الجوي على ليبيا، عاد الكثير منهم إلى مالي ليبدأ التمرد في شمالها خصوصا وأن الأوضاع في ليبيا سمحت لهم بالحصول على السلاح اللازم من اجل ذلك.[1]

في المقابل تجدر الإشارة إلى أنه وبالرغم من تأثر مالي بالأوضاع في ليبيا، إلا أن هذه الأخيرة ليست السبب الوحيد في اندلاع الأزمة المالية، كون مالي تعاني أصلا من مشكلة الإرهاب والمسائل العرقية والهوياتية داخليا فيما ساعدت الأزمة الليبية على تأجيجها.[2]

3-التداعيات على تونس:

كانت ليبيا تعتبر أول شريك اقتصادي لتونس، كما أنهما يتشاركان الحدود، عدا عن كونهما من نفس المنطقة المغاربية، إضافة إلى كون تونس تمر بمرحلة انتقالية حساسة بعدما كانت أول دولة ينطلق منها الحراك الشعبي، هذا ما جعلها من أكثر الدول تأثرا بالأزمة الليبية على العديد من المستويات:[3]

على المستوى الاقتصادي: تراجع المبادلات الثنائية بين البلدين بنسبة تزيد عن 75%، بما يغطي نفقات 10%من سكان الجنوب التونسي نظرا لكون ليبيا ثاني شريك اقتصادي لتونس بعد الإتحاد الأوروبي[4]،حيث توقفت نحو 1300 شركة تونسية في ليبيا، كما تراجعت الإرادات التونسية من النفط الليبي التي كانت تغطي 25% من الحوائج التونسية و بأسعار تفاضلية، في حين خسر القطاع الصحي والسياحي ما يقدر بمليون إلى مليون ونصف سائح ليبي.

على المستوى الاجتماعي:عودة العديد من التونسيين العاملين في ليبيا إلى تونس مقابل توقف الكثير من المصانع التي كانت تصدر منتجاتها لليبيا مما ترتب عنه ارتفاع نسبة البطالة.

على مستوى الأمني: لقد أصبحت ليبيا ملجأ للعديد من المتشددين، بما فتح المجال أمام جعلها قاعدة لانطلاق العمليات الإرهابية في دول الجوار، وهو الأمر الذي لم تسلم منه تونس حيث شهدت تنفيذ عمليات إرهابية في مدينة "جربة" ومن بعدها اعتداء "داعش" على متحف

---

[1] بيتر كول، مرجع سابق، ص.22.

[2]Flavier bourrat, op.cit, p.38.

[3] عباس بو غالم،"ليبيا بعد أربع سنوات من الثورة :الحصيلة، المآلات وسبل الخروج من الأزمة"،**تقرير عن الملتقى الدولي**، تونس (من03إلى04 جوان2015)، ص.169.

[4]Flavier bourrat, op.cit, p.40.

باردو، فضلا عن نزوح موجات سكانية كبيرة بفعل تأزم الأوضاع في ليبيا، ناهيك عن مسائل التهريب عبر الحدود، مما يجعل الأولوية تكمن في تأمين حدودها الجنوبية.

المطلب الثالث: التداعيات على المستوى الدولي

لم تقتصر تداعيات التدخل على الداخل الليبي وأمن دول الجوار فقط وإنما تجاوزته في التأثير إلى المستوى الدولي، فكما سبق وأشرنا إليه تعتبر ليبيا من الناحية الجغرافية همزة وصل بين المحور مشرق–مغرب من جهة والمحور أوروبا– إفريقيا جنوب الصحراء من جهة أخرى، لذلك كان لتدخل حلف الناتو في ليبيا انعكاسات على الأمن الأوروبي.

لقد تجلت أهم هذه التداعيات على الأمن الأوروبي في نقطيتين أساسيتين، أولهما الهجرة وثانيهما الإرهاب، إذ أصبحت ليبيا بعد الإطاحة بالنظام مسلكا سهلا للهجرة غير شرعية نظرا لضعف المراقبة على الحدود مما سهل توافد المهاجرين من كل بلدان المغرب العربي ودول الساحل الإفريقي إلى ليبيا ومن ثم الانطلاق بحرا نحو أوروبا، حيث تقوم شبكات من المهربين بنقلهم عبر ما يعرف بقوارب الموت[1]، خصوصا وأن السواحل الليبية لا تبعد أكثر من 300كلم على شواطئ "لامبيدوزا" الإيطالية.

لقد كان النظام السابق يستخدم موضوع الهجرة كوسيلة للضغط على الطرف الأوروبي، حيث كانت ليبيا تستخدم موضوع الهجرة كوسيلة للضغط علي أوروبا، من خلال فتحها أو إغلاقها صمام الخروج، وفقا لتقدير حالة العلاقات مع الدول الأوروبية، وخصوصا إيطاليا. وكان القذافي يطالب أوروبا بخمسة مليارات يورو سنويا من أجل مراقبة حدودها، ومكافحة الهجرة. وبين عامي 2008و2011، توقف تدفق المهاجرين إلي أوروبا بعد توقيع معاهدة بين روما وطرابلس، تعهدت بموجبها إيطاليا بتقديم خمسة مليارات دولار إلي ليبيا، مقابل وضع ضوابط أكثر صرامة علي موضوع الهجرة. وقبل عام 2011، كانت الغالبية الساحقة من المهاجرين من بلدان إفريقيا جنوب الصحراء، مثل النيجر، السودان، الصومال، إريتريا، إثيوبيا، غانا، الكاميرون، الجابون. حيث كان معظمهم يقضي أشهرا أو حتي سنوات في العمل في ليبيا في ظل ظروف صعبة، وهو الوقت الذي يحتاجون إليه من أجل جني المال الكافي الذي يمكنهم من العبور إلي أوروبا، ويتراوح بين ألف وألفي دولار.[2]

[1] هاين دي هاس وناندو سيغونا،"الهجرة و الثورة"، **نشرت الهجرة القسرية** ، (2012)،ص.5.

[2] أحمد دياب،"جدوى الإقتراب الأمني للهجرة غير الشرعية"،**مجلة السياسة الدولية**، (15أفريل 2016)، ص.15.

من هنا وجدت الدول الأوروبية نفسها أمام معضلة حقيقية،فمن جهة مسؤولية إنسانية ي استقبال المهاجرين الذين يفرون من أوضاع صعبة،ومن جهة أخرى خطر تزايد لهجرة الغير شرعية على الأمن الأوروبي.

هذا ما أدى إلى إعادة فتح النقاش حول حرية الحركة في "منطقة شنغن" لرعايا دول العالم الثالث وسهولة اختراق الحدود الخارجية للإتحاد الأوروبي.

وفي هذا الصدد أطلق الإتحاد الأوروبي عدة برامج وشركات بهدف إجلاء ومساعدة الأشخاص المحتاجين في ليبيا والدول المجاورة ، بالإضافة إلى ذلك تم إنشاء العديد من البعثات لمساعدة دول مثل إيطاليا للتعامل مع تدفق المهاجرين وطالبي اللجوء القادمين من ليبيا.

في 24 ماي2011 أطلقت المفوضية الأوروبية حوارا حول الهجرة والتنقل والأمن مع دول جنوب البحر المتوسط، من أجل إيجاد مقترب أكثر تنظيما وشمولية للتحديات والفرص المرتبطة بالهجرة لمجابهة التحديات التي يطرحها الحراك العربي. إلا ان كل هذه الجهود تبقى غير كافية لمكافحة الهجرة الغير شرعية التي أدى الإطاحة بالنظام الليبي إلى تفاقمها.[1]

من هنا نأتي إلى استنتاج مفارقة مفادها أن الحلف تدخل في ليبيا بعيدا عن دائرة الأمن الأوروبي بحكم أن الأوضاع في ليبيا لا تهدد أمن أوروبا وإنما جاء التدخل في إطار الأدوار الجديدة للناتو بعد الحرب الباردة، إلا أنه ساهم في اتخاذ الأزمة منحى آخر بما أدى إلى تهديد الأمن الأوروبي بطريقة غير مباشرة.

[1] أندرو باسولس،"أوروبا والثورات/التطورات العربية، **الكتاب السنوي للبحر الأبيض المتوسط**،2012، ص.70.

المبحث الثالث:إعادة بناء الدولة الليبية بعد التدخل

عادة ما تكون الخطوة التالية بعد أي تدخل إنساني هي المساعدة على إعادة البناء، وفي الحالة الليبية يعتبر الرهان مزدوج على اعتبار أن التدخل فيها أطاح بنظام دام 42 سنة اقتصر فيها الحكم في شخص العقيد "معمر القذافي" وأعتبر كتابه الأخضر الذي لا يرقى لأن يكون دستورا مصدر التشريع الوحيد. من هنا جاءت أهم تحديات بناء الدولة في ليبيا كالآتي:

المطلب الأول: تحديات بناء الدولة الليبية بعد الإطاحة بنظام القدافي

إن نجاح أي عملية انتقالية في ليبيا مرهون أساسا بالدعم الدولي لعملية البناء، التي يجب أن تقودها القوى الداخلية الليبية وذلك لسببين أولهما، أن على الليبيين أن يكونوا أول حكم لأقدارهم وثانيهما أن لا الولايات المتحدة الأمريكية ولا الدول الأوروبية التي تدخلت في ليبيا مهتمة بإعادة بناء الدولة الليبية، خصوصا وأنها لاتزال تقود العمليات في أفغانستان[1].

تتمثل الخطوات الرئيسية للعملية الانتقالية في إجراء انتخابات، صياغة دستور جديد وإنشاء مؤسسات الدولة الديمقراطية، وهو ما أعلن "المجلس الانتقالي" عنه في الإعلان الدستوري الذي أعلنه في 03 أوت2011م، أين أفصح عن جدول زمني طموح مدته ثمانية عشرة شهرا لمرحلة انتقالية تبدأ مباشرة بعد الإطاحة بالنظام، حيث كان من المقرر أن تبدأ هذه المرحلة يوم 23اكتوبر 2011م لتنتهي بحلول شهر ماي2013م.

شملت المرحلة الأولى تعيين حكومة مؤقتة، إصدار قانون انتخابي وإنشاء المفوضية الوطنية العليا لانتخابات الجمعية الوطنية التأسيسية ، على أن يجري حل المجلس الوطني الانتقالي في الاجتماع الأول لهذه الجمعية، كما تعين الهيئة المنتخبة آنذاك حكومة جديدة و لجنة لصياغة دستور جديد يعرض على الشعب من أجل الموافقة عليه مما يفتح الباب أمام حالة جديدة من الانتخابات ونظام سياسي جديد في ماي2013م[2]، غير أن جملة من التحديات حالة دون تنفيذ هذه الخطة في الآجال المحددة.

1-سياسيا:كان أول تحدي واجه المرحلة الانتقالية في ليبيا هو البث في مدى شرعية المجلس الانتقالي الليبي الذي تأسس في الأسابيع الأولى من عمر الانتفاضة الشعبية حين أرادت المجالس

[1] Varun Vira and Anthony H Cordesman,op.cit,p61

[2] بول سالم وأمندا كادليك،"تحديات العملية الانتقالية في ليبيا"،**الربيع العربي ثورات الخلاص من الإستبداد**،(دار شرق الكتاب: د ب ن،ط1، 2013)، ص.115.

المحلية التي ظهرت في المدن المتمردة على غرار بنغازي، البيضاء، درنة، طبرق وغيرها إلى تنظيم تمثيلها في مجموعة أوسع تشمل الأطراف المناهضة "للقذافي"، وبالرغم من اكتساب هذا الأخير "شرعية ثورية" لدى الرأي العام الليبي بسبب قيادته لعملية إسقاط النظام بنجاح، إلا أن طريقة تسييره للعملية الانتقالية عبر التعامل مع الجماعات السرية التي رشحت ممثلين عنها إلى الهيئة ،فضلا عن ضعف الاتصالات العامة واتخاذ القرارات وراء الأبواب المغلقة أوضحت أنها شرعية مؤقتة تزعزعت مع بروز قضايا غياب الشفافية في أدائه لمهامه.[1]

ولأن المجلس الانتقالي هو هيئة نصبت نفسها بنفسها فقد برزت جملة من التساؤلات دارت معظمها حول كيفية اختيار الأعضاء وتوزيع الصلاحيات مما تسبب في العديد من الإصطدامات خصوصا مع الجماعات المحلية المختلفة والكتائب المسلحة ممن لا يشعرون بالرضا عن حجم تمثيلهم أو عدمه في المجلس.

وبعد إقرار المجلس الوطني تكوين المؤتمر الوطني العام، الذي يكون التمثيل فيه أخذا بعين الاعتبار تقسيم المناطق، جاءت نتائج التصويت على القوائم الحزبية لمصلحة التيار الموصوف بالليبرالي بقيادة "محمود جبريل" أول رئيس حكومة بعد الإطاحة بالنظام بواقع 39 مقعدا، في حين لم تحصد الجبهة الوطنية للإنقاذ بزعامة "محمد المقريف" إلا 3 مقاعد فقط، في حين أنها نجحت في الحصول على رئاسة المؤتمر الوطني العام ورئاسة الحكومة بعد تحالفها مع حزب العدالة والبناء فيما حصلت باقي الأحزاب الإسلامية ومن بينها الإخوان المسلمين على 17 مقعدا.

وبعد انتخابات المؤتمر الوطني العام سنة 2012م نجح التحالف الإسلامي المكون من حزب العدالة والبناء، الإخوان المسلمين، الجماعة الليبية المقاتلة والتحالفات القبلية والميليشيات في تقليص المساحة السياسية التي حازها تحالف القوى الليبرالية، وهو ما أذى إلى تبني "قانون العزل السياسي" الذي يهدف إلى حرمان أعضاء النظام السابق من المشاركة في الحياة السياسية.[2] ولأن هذا القانون لاقى استنفارا من قبل الأطراف المعنية به فقد ازداد الحنق بين مختلف التقسيمات الليبية المؤيدة والمعارضة لفحواه.

---

[1] بول سالم و أمندا كادليك، **مرجع سابق**،ص.118.

[2] محمد عبد الحفيظ الشبخ،"ليبيا بين جماعات العنف والديمقراطية المتعثرة "**مجلة المسقبل العربي**، د ع ،(د ت ن)، ص124.-**125**.

وإزدادت الأوضاع السياسية تعقيدا بعد إلغاء "مجلس النواب" الذي أفرزت عنه إنتخابات25 جوان2014م والذي أثار جدلا دستوريا بث فيه أمام الدائرة الدستورية بالمحكمة العليا الليبية، بسبب مخالفات دستورية متعلقة بانعقاده خارج مدينة بنغازي المقر المنصوص عليه بموجب التعديل السابع للإعلان الدستوري، مما انجر عنه مطالبة "فجر ليبيا" –مكونة من تحالف التيارات الإسلامية– بعودة المؤتمر الوطني العام السابق لحين تصحيح الوضع الدستوري لمجلس النواب المنعقد بطبرق شرقي ليبيا كونه صاحب الولاية الشرعية، حيث شكل المؤتمر الوطني حكومة انقاد وطني برئاسة"عمر الحاسي" سلمتها قوات فجر ليبيا مقرا بطرابلس، في حين وافق مجلس النواب بطبرق على تشكيلة وزارية اقترحها "عبد الله الثني" لتبدأ مهامها من مدينة البيضاء غربي طبرق.[1]

من هنا أصبحت هناك حكومتان وبرلمانان في ليبيا الأول في طرابلس والثاني في طبرق فضلا عن وجود قوة عسكرية هنا وأخرى هناك يسميها كل فريق بالجيش،[2] في حين انقسمت باقي مكونات المجتمع الليبي بين من يؤيد "حكومة طبرق" ومن ينحاز إلى "حكومة طرابلس" بينما التزمت جماعات أخرى الحياد أو التحقت بالمنظمات الإرهابية.

ومع تصاعد الأزمة السياسية، أعلن المتقاعد من الجيش الليبي سابقا اللواء "خليفة حفتر"،أحد أولائك الذين شملهم قانون "العزل السياسي"، عن إطلاق ما أسماه "عملية الكرامة" في ماي 2014م، لمحاربة من يراهم على أنهم إرهابيين وتكفيريين وذلك من خلال إعلان تجميد عمل المؤتمر الوطني العام والحكومة المنبثقة عنه، إضافة إلى إعلان دستوري مؤقت وتشكيل هيئة رئاسية تتولى حكم البلاد حتى موعد انتخابات جديدة، بما تسبب في إصدار مذكرة اعتقال بحقه.

حينها أبدت "حكومة طبرق" دعمها لعملية حفتر، وقررت إعادته إلى الخدمة العسكرية في الجيش التابع لها، لتبدأ مواجهة عسكرية حقيقية بين "فجر ليبيا" و"عملية الكرامة" فيما ساهم التدخل الأجنبي لدعم أحد الأطراف على حساب غيره ، مع إعتراف معظم الدولة الغربية

[1] عصام عبد الشافي،"تطورات الأوضاع في ليبيا وأبعاد الدور المصري"،**المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية**،في27 ديسمبر2014، مأخود من :www.episs.eg.org/straegy/2/1/113

[2] المركز العربي للأبحاث و دراسات السياسات،"**ليبيا: تحديات بناء الدولة في الدكرى الثالثة للثورة**"، سلسلة تقدير موقف، المركز العربي للأبحاث والدراسات،قطر،(فيفري2014)،ص.1.

اجتماعيا:كما سبق وأشرنا إليه تنقسم ليبيا إلى ثلاثة أقاليم محددة هي إقليم "طرابلس"، "إقليم برقة" وإقليم "فزان"، وهي الأقاليم التي بقيت منفصلة بفعل قلة المواصلات حتى بعد توحيدها سنة 1950م،[1] في حين يعتبر عنصر القبيلة من أهم تحديات بناء الدولة بعد التدخل.

يعتبر عنصر القبيلة مكونا أساسيا للمجتمع في ليبيا، وعاملا مهما في أركان نظام العقيد معمر القذافي الذي يقوم على التحالفات القبلية أكثر من التحالفات السياسية.

ومن أبرز هذه القبائل نجد:[2]

الأشراف من سلالة علي بن أبي طالب كرم الله وجهه منتشرون في معظم أنحاء ليبيا، ويتمركزون أساسا في مدينة "ودان" و "زويلة"

الورفلة : تتمركز هذه القبيلة بمنطقة" فزان" ، كما يعيش عدد من أفرادها بمناطق بنغازي وسرت.

القذاذفة :وهي القبيلة التي ينحدر منها العقيد معمر القذافي، تتمركز بمنطقتي" سبها" في وسط البلاد و"سرت" على شاطئ المتوسط غرب طرابلس، و هي الأكثر تسليحا من بين القبائل الليبية.

المقارحة :تتمركز هذه القبيلة بمنطقة "وادي الشاطئ" في الوسط الغربي لليبيا، وينحدر منها عبد السلام جلود، عبد الله السنوسي وعبد الباسط المقرحي المتهم في قضية لوكربي، كما تعد هذه القبيلة أيضا من أكثر القبائل الليبية تسليحا.

ترهونة :تضم عددا كبيرا من القبائل الفرعية حوالي 60 قبيلة، وتتمركز في منطقة "ترهونة "في الجنوب الغربي لطرابلس، وينتمي إلى هذه القبيلة قطاع واسع من القوات المسلحة الليبية.

ورشفانة :تعتبر احدئ أكبر القبائل الليبية التي رتكز في ضواحي طرابلس.

زناتة :وهي قبيلة أمازيغية كبيرة تنتشر في مختلف دول المغرب العربي، وتتركز جغرافيا في مدينة" الزنتان" بمنطقة الجبل الغربي.

الطوارق :وهي قبيلة أمازيغية تقطن الصحراء الكبرى، في مدينة "غات" بأقصى الجنوب.

أولاد سليمان :وهي قبيلة مكونة من عدة قبائل صغيرة تتركز أساسا في مناطق "سرت" و"فزان"، لها فروع في كل من مصر، تونس، تشاد والنيجر.

[1] Varun Vira and Anthony H Cordesman,op.cit,p62.

[2] زردومي علاء الدين، **مرجع سابق**،ص.72.

العبيدات والبراعصة والعواقير والمسامير :وهي قبائل تعيش في أقصى الشرق الليبي بمنطقة الجبل الأخضر.

وفيما يلي خريطة توضح توزيع القبائل في ليبيا:

الخريطة(5): توضح توزيع القبائل في ليبيا

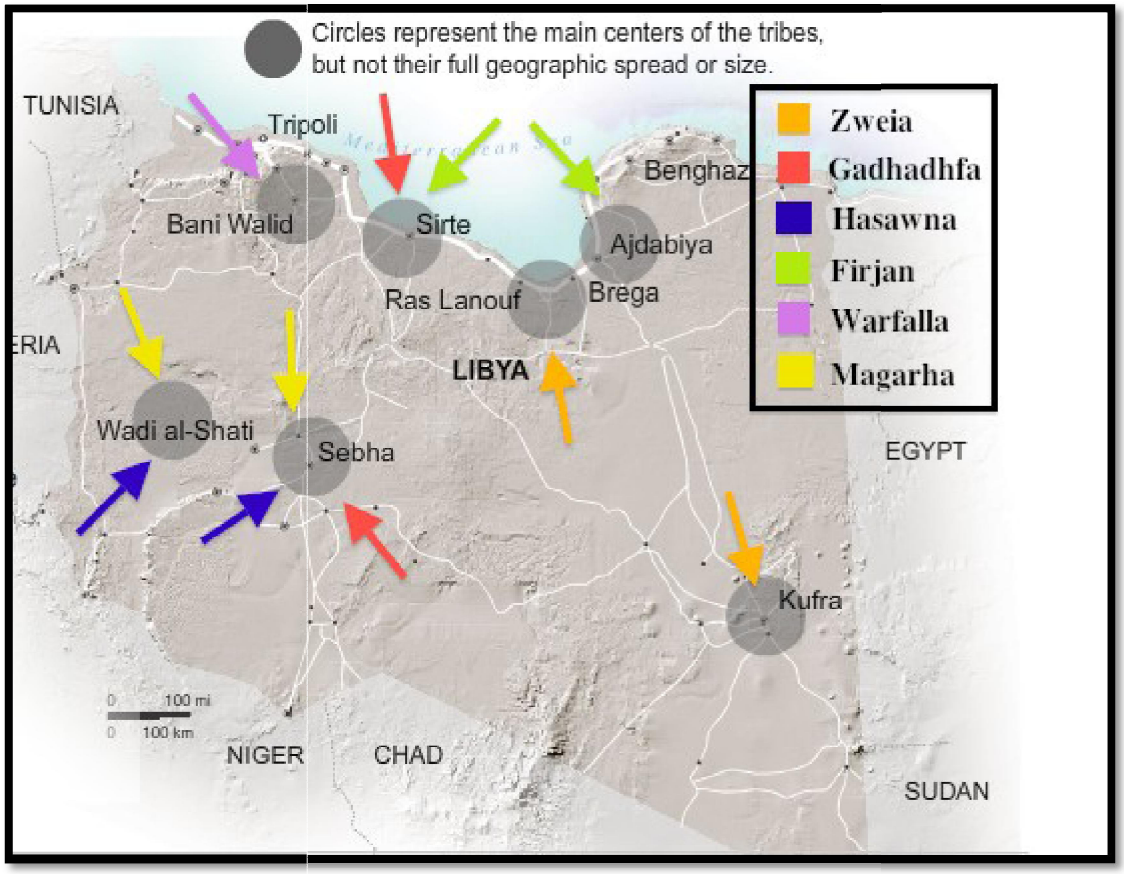

المصدر:Varun vira and Anthony H cordesman,op cit ,p66

لقد كان الخطاب القومي العربي الذي حمله "القذافي" لمدة سنوات يحمل في طياته إقصاء الكثير من الأقليات وحقوقها السياسية والثقافية، حيث كانت الأقلية الأمازيغية التي لا تمثل أكثر من 10%من المجتمع الليبي وتتمركز أساسا في "جبل نفوسة"، من أكثر القبائل التي عانت من التهميش من قبل النظام السابق، لذلك فقد رأت فرصة تاريخية في فترة ما بعد النظام الذي شاركت في الإطاحة به من أجل الحصول على حقوقها المهدورة، بيد أن إعلان الدستور الجديد على

اعتبار اللغة العربية لغة رسمية وإهمال اللغة الأمازيغية جعلها تدرك بأنها لن تحصل على مرادها من خلال هذا الدستور الذي اعتبرت أنه ضد أسس بناء مجتمع ديمقراطي.[1]

وبفعل الوضع الأمني المتدني وانتشار كميات هائلة من السلاح أصبح العامل العرقي يمثل خطرا كبيرا على ليبيا، خصوصا في ظل التنوع القبلي الليبي وعدم رضا الكثير من الأقليات على غرار الأقلية الأمازيغية عن الإدارة السياسية للمرحلة الانتقالية.

أمنيا: يأتي تقسيمنا لتحديات بناء الدولة على ثلاثة مستويات أمنية، سياسية ومجتمعية من أجل تقريب الفهم فقط، بيد أنه في الحقيقة كل التحديات مرتبطة بعضها ببعض ارتباطا وثيقا وهو ما يبرز بشكل واضح في طرحنا للتحديات في الجانب الأمني، حيث شكلت "عملية الكرامة" التي أعلنها اللواء "خليفة حفتر" وتبنتها "حكومة طبرق" ضد الجماعات الإسلامية المسلحة في بنغازي الممثلة في "حكومة طرابلس"تحولا مؤثرا في مجريات الصراع الليبي،لاسيما أنها إجتدبت تأييد بعض القبائل والقوات العسكرية في الشرق والغرب وهو الوضع الذي استغلته بعض القوى الخارجية التي ترى في قيام دولة ليبية خطر على مصالحها.[2]

وعموما فقد اتضحت معالم التشرذم الأمني في ليبيا الذي تسبب فيه انهيار المؤسسة العسكرية، هشاشة الحدود وانتشار الجماعات الإرهابية في كل أرجاء الوطن، إذ أصبح من الممكن تحديد أهم القوى المتنافسة في ليبيا والممثلة في المخطط التالي:

[1] شريفة كلاع،"التهميش الطائفي كعامل لعدم تحقيق السلم الإجتماعي:دراسة حالة ليبيا"،**مجلة الدراسات والبحوث الإجتماعية**،جامعة الوادي،العدد5،(فيفري2014)،ص.81.

[2] خالد حنفي علي،"مستقبل الجماعات الجهادية في ليبيا"،**مجلة أفاق إفريقية**، المجلد12، العدد41، (2014م)،ص.121.

الشكل (2):مخطط يوضح أهم القوى التي تشكل المشهد الأمني الليبي بعد سنة2014م.

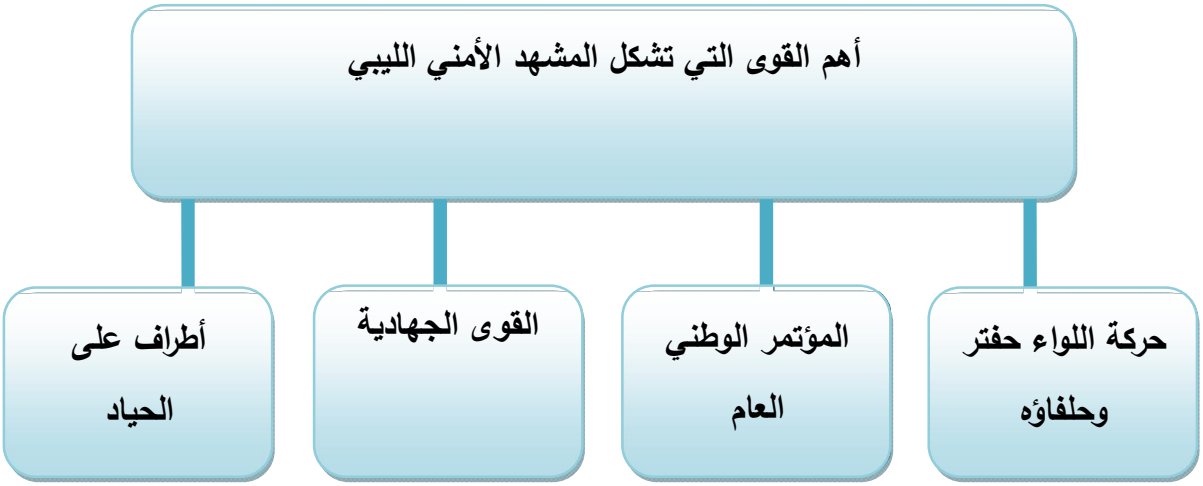

المصدر:من إعداد الطالبة بالاعتماد على المعلومات الواردة في المرجع الآتي: زواشي صورية،"ليبيا والانزلاق الأمني واقع وسيناريوهات"،المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية،العدد5،جامعة الجزائر3،(ديسمبر2015)،ص.94.

فكما يمثله المخطط السابق أضحى المشهد الأمني والسياسي في ليبيا منقسما إلى أربع مجموعات تتصارع فيما بينها من أجل السلطة، وما يجعل الأمر أكثر خطورة بما يمثل تحديا أكبر لعملية إعادة البناء في ليبيا هو التدخلات الأجنبية سواء الإقليمية أو الدولية، وفي طليعتها التدخل المصري–الإماراتي من أجل دعم أحد الأطراف على حساب غيره مما يساهم في زيادة الفروقات وتأجيج الصراعات والانقسامات في الداخل الليبي.

المطلب الثاني: الجهود الدبلوماسية في محاولة إصلاح الشأن الليبي مقابل التهديد بتدخل جديد لمحاربة الإرهاب.

لقد اتضحت معالم المشهد في ليبيا بعد الإطاحة بنظام "معمر القدافي" لتسفر عن أزمة جديدة تتواجه فيها مختلف الميليشيات من أجل السيطرة على الحكم وإقصاء الآخر، ففي وضع بات فيه العسكري يوجه السياسي، خصوصا مع انتشار الأسلحة وتغلغل الجماعات الإرهابية على غرار تنظيم القاعدة وتنظيم "داعش"، ازداد القلق على الأمن داخليا وعلى تداعياته الإقليمية خارجيا.

وفيما كان الاهتمام الدولي بالأزمة التي اندلعت سنة 2011م فوريا، حيث جاءت الاستجابة من خلال تدخل حلف الناتو على ضوء قرار مجلس الأمن بعد أقل من شهر من بداية الأحداث، لم تحضي الأوضاع بعد إسقاط النظام بنفس القدر من الاهتمام خاصة من قبل قوى الحلف.

من هنا كان لابد لمبادرات الحل أن تأتي من دول الجوار الليبي، وهو ما حدث فعلا حيث ساهمت بعض الدول وفي طليعتها الجزائر من خلال دبلوماسيتها أن تقترح حلا لإصلاح الشأن الليبي، في مقابل تفضيل دول أخرى للحل العسكري عبر تدخل جديد يقلل من الإرهاب ويحارب توسع "داعش" بفعل اضمحلال الدولة الليبية.

جاء الاقتراح الجزائري في نفس السياق الذي جاء فيه موقف الجزائر من الأزمة في المرة السابقة، أي من خلال تفضيل الحل السياسي، حيث ارتكزت المقاربة الجزائرية تجاه إعادة الأمن والاستقرار في ليبيا على ثلاثة محاور أساسية:[1]

1-تعزيز الحوار السياسي بين الفرقاء الليبيين، على سبيل تجربة الجزائر في مالي ودورها في إعادة السلم الداخلي.

2- تثبيت معادلة الحوار السياسي.

3-العمل ضمن الأطر المؤسساتية الدولية كالأمم المتحدة ومجلس الأمن.

وهي المقاربة التي حظيت بالإجماع لدى كل الأطراف الليبية ولاقت استحسان دول الجوار بما سمح بتأسيس مجموعة الحوار الليبي سنة2014م، بمبادرة جزائرية تهدف إلى إيجاد حل سياسي للأزمة في إطار حوار شامل بين القوى الوطنية الليبية.[2]

تتكون مجموعة الجوار الليبي من وزراء الخارجية لكل من الجزائر، تونس، السودان، تشاد النيجر ومصر التي تبدو على تنسيق أفضل مع الجزائر منذ عدولها عن تفضيل التدخل الخارجي* لحل الأزمة الليبية.

وقد جاء تغير الموقف المصري بناءا على عدة أسباب أهمها أن الأوضاع الداخلية في مصر لا تسمح بتوريط الجيش المصري في حرب أخرى لا يمكن لاقتصاد الدولة أن يتحمل نفقاتها، ناهيك عن حالة فشل الدولة في ليبيا مما يجعل التدخل فيها دون جدوى.

ويبقى أهم اختلاف بين وجهات نظر الجزائر ومصر من الحل هو قضية إدراج الإسلاميين بمختلف أطيافهم، ففي حين تعارض مصر اعتبار الإخوان جزءا من الحل، تصر الجزائر على

[1] الدور الجزائري في الازمة الليبية: دبلوماسية نشطة تسابق نظيرتها المصرية، نقلا عن:www.al-akhbar.com

[2] **خلافات في الجامعة العربي بمناهضة الجزائر لمشروع حول الشرعية و الإرهاب في ليبيا**، نقلا عن: www.alakhbar.com

* لقد سبق وأن تدخلت مصر في ليبيا لقصف تنظيم "داعش" بعدما قام بإعدام 40 مصري من أصل قبطي في15 فيفري2015م .

ضرورة إدراجهم في الحل الليبي فيما جاء موقفها هذا انطلاقا من تجربتها الخاصة في التعامل معهم.

وعلى العموم يمكن التطرق إلى اجتماع تونس الذي عقد في مدينة الحمامات التونسية يومي 13و14ماي2014م والذي أسفر عن تكوين لجنتين إحداهما أمنية وأخرى سياسية كما يوضحه المخطط التالي:

الشكل(3): مخطط يوضح أهم مخرجات إجتماع تونس.

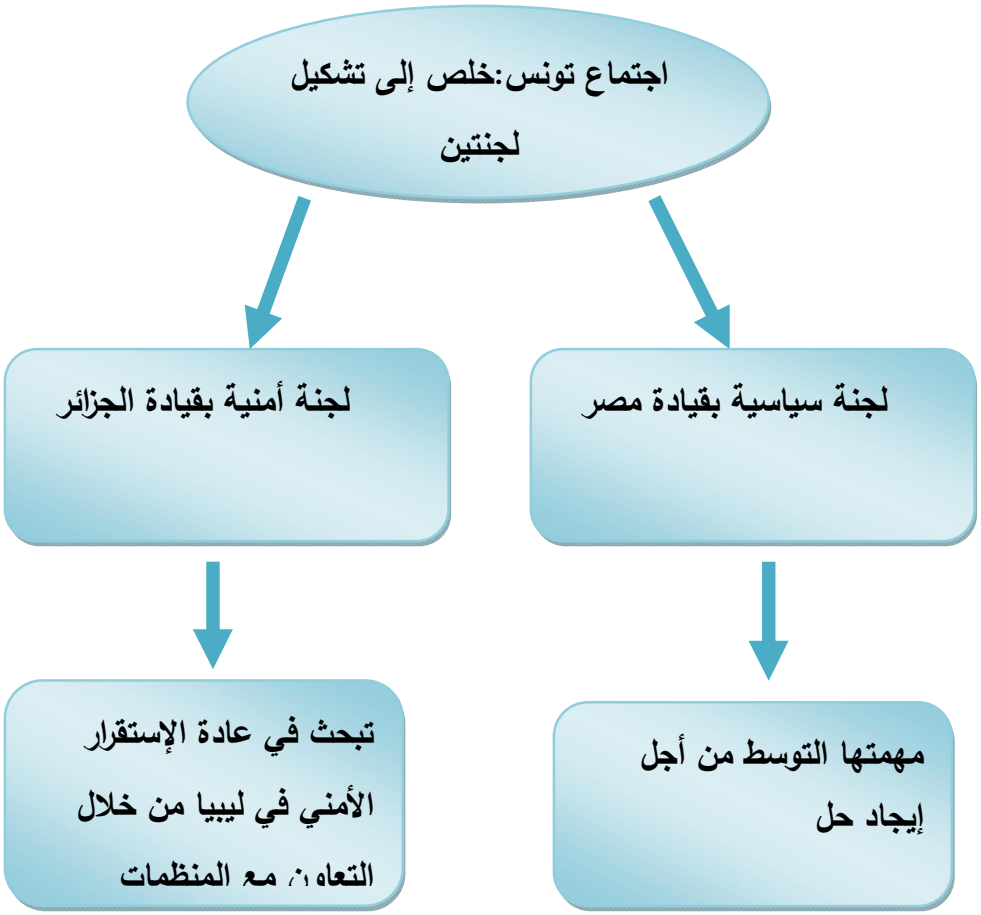

المصدر: من إعداد الباحثة بناءا على المعلومات المستقاة من الموقع التالي:
http://www.alaraby.co.uk/politics/2016/03/22

من هنا مهدت آلية دول الجوار الليبي الأرضية المناسبة لهيئة الأمم المتحدة من أجل إيجاد حل سياسي للأزمة الليبية.

أصدر مجلس الأمن القرار2009 الصادر بتاريخ 16 سبتمبر2011م، والذي جاء فيه أنه عملا بالفقرة 41 من الفصل السابع لميثاق الأمم المتحدة سيتم إنشاء بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، بحيث تختص هذه الأخيرة بإجراء حوار سياسي يضم الجميع، إلى جانب جملة من الصلاحيات الأخرى التي تصب في مجال الدعم من أجل إعادة البناء.[1]

كانت البعثة في البداية تكتفي باستصدار تقارير حول الأوضاع دون محاولة إيجاد حل لها، إلى غاية انطلاق عمليات "فجر ليبيا" حيث ظهرت مبادرات اجتماعية تطرح تسوية مشكلة المتشردين أو النازحين داخليا.

أما على المستوى الأمني فقد تمحور تشخيص البعثة للأوضاع في نقطتين أساسيتين، الأولى مفادها أن الحوادث التي اندلعت في مختلف مناطق البلاد يغلب عليها طابع الصراع من أجل الولوج لسلطة الدولة والاستحواذ عليها، والثانية هي ضعف السياسة الأمنية التي انتهجتها الحكومة والمؤتمر من أجل التعامل مع النقطة الأولى بسبب عدم وضوح بناء الأجهزة الأمنية.

من هنا قدمت البعثة توصياتها أخذة بعين الاعتبار، احترام المؤسسات المنتخبة، ومراعاة حقوق الإنسان في تناول المسائل السياسية وتطبيق القوانين، والتأكيد على حوار وطني يساهم في تحديد الأولويات الوطنية يشارك فيه جميع الأطراف،وهي الرؤية التي تم تطبيقها في مفاوضات "أوسلو في ديسمبر 2013 م "، ثم في مبادرة المبعوث الخاص للأمم المتحدة في جويلية2014م، حيث وجهت الدعوة لكل الفاعلين السياسيين بغض النظر عن تقييم البعثة لموقفهم السياسي أو دورهم داخل مؤسسات الدولة[2].

لم تختلف المبادرة التي أطلقتها الأمم المتحدة في13 جويلية2014 م عما ذهبت إليه المقاربة الجزائرية، حيث كان خطابها السياسي موجها للمجتمع الليبي وقواه الحية، ولم يقتصر فقط على المؤسسات الرسمية كما وضعت مبادئ لإدارة الأزمة السياسية تقوم على أن العمل السياسي لا يستقيم مع العنف، وأن المنافسة الديمقراطية تتنافى مع الإقصاء، وأن قوة الحجة هي البديل الأسلم لحجة القوة في إطار الالتزام بالحوار من أجل ضمان التعايش السلمي بم يمكن اعتباره مدخلا لتحقيق الديمقراطية وبناء المؤسسات.

وفي الوقت الذي ذهب فيه "مؤتمر روما" المنعقد في مارس 2014م إلى التركيز على السياسات الأمنية ومكافحة الإرهاب في إطار بناء الديمقراطية بما يتماشى ووجهة نظر التيارات

[1] **القرار 2009. لمجلس الأمن** المؤرخ في 16 سبتمبر2011، ص.3.

[2] د م، "دور الامم المتحدة في ليبيا تداخل السياسة و القانون **والإرهاب**"، **مجلة المجتمع**،(2016).

الليبرالية [1]في ليبيا ويعكس مصالح الغرب، ذهبت الأمم المتحدة إلى الدعوة إلى الحوار الوطني الذي انتكس بعد اعترافها بشرعية حكومة "طبرق".

من هنا يتسنى لنا ملاحظة أن اهتمام الدول الغربية يصب في نقطتين أساسيتين الأولى هي الوقاية من التهديدات الأمنية عبر التركيز على تفعيل السياسات الأمنية لكي يكون لها القدرة على تأمين الحدود الليبية وبالتالي التحكم في تدفقات المهاجرين إلى أوروبا إلى جانب منع العناصر الإرهابية من الوصول إليها وتنفيذ عمليات إرهابية على أراضيها، والثانية تفتح المجال أمام تدخل غربي محتمل في إطار مكافحة الإرهاب في حالة عجز الحكومة الليبية التي تواجه تحديات بالجملة في مجابهته لوحدها، ذهبت الأمم المتحدة إلى الدعوة إلى الحوار الوطني الذي انتكس بعد اعترافها بشرعية حكومة "طبرق".[2]

مرت مبادرة الأمم المتحدة التي يشرف عليها "برنار ليون" والتي اكتسبت مزيدا من الأهمية مع إصدار مجلس الأمن للقرار 2147 الذي يمنح البعثة الأممية في ليبيا مزيدا من الصلاحيات التنفيذية[3] بعدة مراحل كان أخرها "اتفاق الصخيرات" في المغرب، أين قدم اتفاق حول إنشاء حكومة الوفاق الليبي، فيما يبقى هذا الأمر مرهونا بمدى التزام الأطراف الليبية التي وافقت عليه بتطبيقه.

وفي مقابل كل ذلك يبقى توسع "داعش" في الأراضي الليبية وتمكنه من تجنيد المزيد من الجهاديين من فئات الشباب الليبي أكبر تهديد لنجاح هذا الاتفاق، خصوصا في ظل الاستعداد الدولي للتدخل مستقبلا في ليبيا من أجل محاربة هذا التنظيم الذي أضحى يتبنى كل العمليات الإرهابية في المنطقة وحتى خارجها فيما نسبت إليه مختلف الاعتداءات الإرهابية على العواصم الأوروبية.

[2] د م، "دور الامم المتحدة في ليبيا تداخل السياسة و القانون **والإرهاب**"، **مرجع سابق**.

خلاصة الفصل:

تمكنا من خلال هذا الفصل من استنتاج النقاط التالية:

- جاء قرار مجلس الأمن بالتدخل بموافقة عشرة دول وتحفظ خمسة، منها ألمانيا، الصين وروسيا دون أن يستخدم آيا منهم "حق الفيتو" لمنع القرار،حيث اتسم القرار 1970 ومن بعده القرار1973، بكونهما واسعان يمكن أن يكون لهما أكثر من قراءة ، ففي حين نص القرار 1973على أن القذافي لازال يمثل الشرعية في ليبيا، وقرر كل من حظر الطيران وبيع الأسلحة كآليات لحماية المدنيين، عاد ليسمح باستخدام كل الإجراءات اللازمة من جل حماية المدنيين، فيما استغله حلف الناتو للإطاحة بنظام القذافي عن طريق استعمال الثغرات التي وردت في القرار، وذلك من خلال اعتبار حماية المدنيين آلية منفصلة تتطلب التدخل العسكري .
- ترتب عن تدخل حلف الناتو في ليبيا جملة من التداعيات على الداخل أولا، ثم على الخارج من خلال التأثير على أمن دول الجوار والدول الأوربية، فيما تم إثبات لاحقا أنه تم تضخيم حصيلة القتلى التي نسبت إلى القذافي في بداية الأزمة والتي شكلت ذريعة للتدخل.
- فتح تدخل حلف الناتو في ليبيا الباب أمام جملة من التدخلات منها تدخل مصر والإمارات العربية المتحدة من أجل دعم أحد الأطراف المتنازعة على السلطة بعد الإطاحة بالنظام.
- نتج عن الغياب شبه الكلي لعمليات دعم البناء من قبل قوى حلف الناتو أو من قبل باقي الدول التي قادت عمليات عسكرية في ليبيا توغل "داعش" في ليبيا
- سيطرت تنظيم "داعش" على مختلف مدن البلاد، فتح النقاش من جديد حول إمكانية تدخل دولي جديد في ليبيا من أجل محاربة "داعش"، فيما يبقى السؤال الأهم هو معرفة ما إذ كان سيتم الاستعانة بحلف الناتو مجددا.

الخـــاتمة.

انطلقت هذه الدراسة من إشكالية مفادها معرفة إلى أي مدى يمكن اعتبار تدخل حلف الناتو في ليبيا سنة 2011 تدخلا إنسانيا.

كانت الفرضية الأولى تفيد بأن تدخل حلف الناتو في ليبيا جاء في سياق الأدوار الجديدة التي بات يلعبها هذا الأخير في فترة ما بعد الحرب الباردة، وهو ما تمكنا من إثباته من خلال الفصل الأول الذي أوضحنا من خلاله أن من بين الأدوار الجديدة للحلف بعد انتهاء الحرب الباردة، المشاركة في حفظ الأمن والسلم الدوليين عبر التدخل في مختلف بؤر التوتر بما يسمح به مجلس الأمن الدولي إذا ما اعتبر أن الوضع فيها يهدد الأمن والسلم الدوليين، وفي حين تفترض عمليات حفظ السلام عدم استخدام القوة العسكرية من قبل قوات حفظ السلام إلاَ للدفاع عن النفس، يذهب حلف الناتو إلى عكس ذلك من خلال الاعتماد على عمليات فرض السلام التي تقوم على أساس استخدام القوة لوقف أيَ تجاوزات.

أما في الفصل الثاني فقد تمكنا من إثبات شق من الفرضية الثانية التي تفيد أن دعم التدخل الخارجي في ليبيا حركته مصالح حيوية للقوى الكبرى في المنطقة، ما سهل من عملية التدخل والإطاحة بالنظام، حيث ذهبنا إلى أن المعركة الدبلوماسية التي قادتها فرنسا مدعومة ببريطانيا من أجل دفع مجلس الأمن إلى اتخاذ القرار 1973 الذي يسمح بالتدخل قد جاء بناء على مصالح هذه الأخيرة، خاصة المصالح الشخصية لرئيسها السابق" نيكولا ساركوزي" التي تتماشى ونظرته لمصالح فرنسا في المنطقة، بينما أوضحنا من خلال تحديد الدوافع الأمريكية من دعم فكرة التدخل الأسباب الحقيقية وراء مشاركتها فيه بعد إصدار قرار مجلس الأمن.

أما في الفصل الثالث فقد استطعنا إثبات باقي الفرضية الثانية، والفرضية الثالثة التي ترى بأن تدخل حلف الناتو في ليبيا ساهم في إرساء وضع أمني جديد في المنطقة يفتح الباب أمام تدخلات خارجية جديدة في ليبيا مستقبلا، بحيث كشف لنا أن عملية التدخل كان لها تداعيات على أمن دول الجوار الليبي تبلورت أهمها في انتشار الإرهاب واندلاع أزمات داخلية فيها كما حدث في مالي، وهو ما انجر عنه فتح المجال أمام تدخلات دولية لحل هذه الأزمات، ومن أمثلة ذلك تدخل فرنسا في مالي وتدخل مصر في ليبيا مع استمرار بعض الدول الخليجية التي تعتبر دخيلة على المنطقة في التدخل في الشأن الليبي، فيما يبقى التدخل فيها من أجل محاربة" داعش" أمرا منظرا في المستقبل القريب.

من هنا تسنى لنا إثبات الفرضية الرئيسية التي ترى أن حلف الناتو قد وظف للتدخل في ليبيا تحت غطاء التدخل الإنساني خدمة لمصالح القوى الداعمة للتدخل والتي تم تحديدها في فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، حيث أن الإطاحة بنظام القذافي كرست استمرار تبعية المنطقة

العربية والقارة الإفريقية لهذه الدول من خلال القضاء على أحد الأنظمة الفاعلة في محاولة رفع هذه التبعية عبر تبني شعارات مفادها أن إفريقيا للإفريقيين ووحدة العالم العربي خصوصا في دعم القضايا التي لا تتماشى ومصالح الغرب في المنطقة،وعلى رأسها حفظ أمن إسرائيل التي تبقى المستفيد الأكبر من التدخل ولو بطريقة غير مباشرة.

تبين من خلال هذه أن الهدف من وراء تولي حلف الناتو التدخل في ليبيا هو الإطاحة بنظام القذافي؛ يبرز ذلك من خلال تجاوز الحلف للصلاحيات المنصوص عليها في القرار الأممي، وهذا

ما يمكننا من القول أن تدخل حلف الناتو في ليبيا ليس تدخلا إنسانيا محضا، خصوصا وأن التجاوزات التي نسبت للنظام لا ترقى أصلا لأن تمثل تجاوزا فاضحا لحقوق الإنسان أو تهديدا واضحا للأمن والسلم الدوليين.

من هنا نفتح آفاق البحث حول مستقبل تدخلات الحلف في المنطقة العربية، مما يدفعنا إلى طرح إشكالية جديدة مفادها، إمكانية تدخل جديد في ليبيا من أجل محاربة الإرهاب، خاصة في ظل زيادة تأزم الوضع فيها، حيث يبقى السؤال:

هل سيتم الاستعانة بحلف الناتو من جديد في حالة تأكد سيناريو التدخل من أجل محاربة "داعش"؟

قائمة المصادر والمراجع.

I.قائمة المصادر:

❖ **القرارات:**

- **القرار1970**لمجلس الأمن الدوليالمؤرخ في 26 فيفري 2011.
- **القرار1973**لمجلس الآمن الدوليالمؤرخ في17 مارس2011.
- **القرار 2009 لمجلس الأمن** المؤرخ في 16 سبتمبر 2011.
- **القرار 7360 للجامعة العربية** المؤرِخ في 12 مارس 2011،.

❖ **القواميس:**

- الجاسور ناظم عبد الواحد، **موسوعة علم السياسة**، دار المجدلاوي للنشر والتوزيع،عمان، ط2009،1.
- روبنسون بول، **قاموس الأمن الدولي**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية: الإمارات العربية المتحدة، ط2009،1.
- غريفيتش مارتن وأوكلاهن تيري، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**، تر مركز الخليج للأبحاث والدراسات،مركز الخليج للأبحاث والدراسات : الإمارات العربية المتحدة،ط2002،1.

II.قائمة المراجع:

أ. المراجع باللغة العربية

❖ **الكتب:**

1. آل برادلي جون، **ما بعد الربيع العربي....كيف إختطف الإسلاميون ثورات الشرق الأوسط**،تر:شيماء عبد الحكيم طه، مؤسسة هنداوي للتعليم:القاهرة،ط2013،1.
2. بوقارة حسين، **السياسة الخارجية دراسة في عناصر التشخيص والاتجاهات النظرية للتحليل**، ديوان المطبوعات الجامعية: الجزائر ،2012.
3. تشومسكي ناعوم،**إرهاب القراصنة وإرهاب الأباطرة قديما وحديثا**، تر:أحمد عبد الوهاب، مكتبة الشروق الدولية:القاهرة، ط1 ،2005 .
4. الحبيب سهيل، **المفاهيم الإيديولجية في مجرى حراك الثورات العربية**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات:بيروت،ط1، 2014 .
5. حرب علي، **ثورات القوة الناعمة في العالم العربي:من المنظومة إلى الشبكية**، الدار العربية للعلوم ناشرون:لبنان، بيروت،ط2012،1.
6. حسن جابر،"الثورات العربية ورهانات المستقبل"، **ثورات قلقة...مقاربات سوسيو-إستراتيجية للحراك العربي**، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي:بيروت،ط2012،1.
7. خولي معمر فيصل، **الأمم المتحدة والتدخل الدولي الإنساني**،العربي للنشر والتوزيع،القاهرة،د س ن.
8. دورتي جيمس وبالستغراف روبرت، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، تر وليد عبد الحي،كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع،ط1، 1985.
9. رشدي طعيمة ،**تحليل المحتوى في العلوم الإنسانية**،دار الفكر العربي : القاهرة،1989.
10. زيدان ناصر، **دور روسيا في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا**، الدار العربية للعلوم ناشرون:لبنان،ط2، 2013.

11. الزين محمد حسن، **الربيع العربي آخر عمليات الشق الوسط الكبير**، دار القلم الجديد:لبنان،ط1، 2013.

12. سالم بول و كادليك أمندا، "تحديات العملية الانتقالية في ليبيا"،**الربيع العربي ثورات الخلاص من الإستبداد**، دار شرق الكتاب: د ب ن،ط1، 2013.

13. سيبال لوبيز فيليب، **الجغرافيا السياسية للبترول**، ترجمة: نداة الصليبي الطويل، أبوظبي: كلمة للطباعة والنشر، سنة 2013، ط1.

14. السيد حسين عدنان، **التوسع الأطلسي**، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع: بيروت، ط1، د س ن.

15. عودة جهاد، **الثورات العربية وأثرها على طبيعة التغييرالدولي:بناء الإشكالية**، د د ن:القاهرة،2013.

16. عودة جهاد، **النظام الدولي الجديد... نظريات وإشكاليات**، دار الهدى للنشر والتوزيع: د ب ن، ط1، 2005.

17. فرج محمد أنور،**النظرية الواقعية في العلاقات الدولية، .دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة**، مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، العراق،2007.

18. مصباح عامر، **نظرية العلاقات الدولية الحوارات النظرية الكبرى**، دار الكتاب الحديث، القاهرة،2008.

19. المعيني خالد، **كي لا تسرق الثورات العربية**، منشورات الضفاف: بيروت، ط1، 2014.

20. منصوري نديم، **الثورات العربية بين المصالح والمطامع قراءة تحليلية**، منتدى المعارف، بيروت، ط1، 2012.

21. نوفل أحمد سعيد وآخرون، **التداعيات الجيوإستراتيجية للثورات العربية**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات:بيروت،ط،2014.

22. ولد أباه السيد، **الثورات العربية المسار والمصير**، جداول للنشر والتوزيع:بيروت،ط1، 2011.

❖ **مراكز البحث:**

1. بن عنتر عبد النور،"العلاقات الجزائرية الليبية بعد القذافي:الاستقرار أولا"، **مركز الجزيرة للدراسات:** الدوحة، د س ن.
2. الصمادي زياد، "حل النزاعات نسخة منقحة عن المنظور الأردني"،**برنامج دراسات السلام الدولي،** جامعة السلام التابعة للأمم المتحدة،2009-2010.
3. كول بيتر،"فوضى خطوط الحدود؟ تأمين حدود ليبيا"،**مؤسسة كارنيغي للسلام** ، د ب ن، فيفري2012.
4. المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات،"**ليبيا: تحديات بناء الدولة في الدكرى الثالثة للثورة**"، سلسلة تقدير موقف، المركز العربي للأبحاث والدراسات، قطر، فيفري2014.
5. مركز رصد النزوح الداخلي،" ليبيا عودة العديد من النازحين داخليا مع استمرار المخاوف بالنسبة إلى بعض المجموعات"، **مركز النرويج للاجئين:**النرويج،07 نوفمبر 2011.
6. منتدى البدائل،"الثورة المصرية والتجربة البولندية في التحول الديمقراطي"،**المعهد البولندي للشؤون الدولية،** مصر، د س ن.
7. منظمة فريديريش ايربرت، "الجماعات الإسلامية في ليبيا حدود الهيمنة السياسية وتحدياتها"، **منظمة فريديريك ايربرتش،** ألمانيا،2015.
8. ولد إبراهيم الحاج ، "أزمة شمال مالي.....انفجار الداخل و تداعيات الإقليم"،**مركز الجزيرة للأبحاث**،د ب ن،فيفري2012.

❖ **المجلات:**

1. بومييه برونو، "استخدام القوة لحماية المدنيين والعمل الإنساني:حالة ليبيا وما بعدها"، **مختارات من المجلة الدولية للصليب الأحمر**، المجلد 93، العدد 884، (2011).

2. حافظ طلب حسين، "الأدوار الجديدة حلف الناتو بعد انتهاء الحرب الباردة"،**مجلة الدراسات دولية** ،العدد 46، (د س ن).
3. حساني خالد، "**بعض الإشكالات النظرية لمفهوم التدخل الدولي الإنساني**"، العدد42، د س ن،.
4. حسون محمد، " إستراتيجية حلف الناتو الشرق الأوسطية بعد انتهاء الحرب الباردة، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، المجلد 24،العدد 2،(2008).
5. حنفي علي خالد،"مستقبل الجماعات الجهادية في ليبيا"،**مجلة أفاق إفريقية**، المجلد12، العدد41، (2014م).
6. د م، "دور الامم المتحدة في ليبيا تداخل السياسة و القانون **والإرهاب**"، **مجلة المجتمع**،(2016).
7. دياب أحمد،"جدوى الاقتراب الأمني للهجرة غير الشرعية"،**مجلة السياسة الدولية**، 15أفريل 2016.
8. الشيخ محمد عبد الحفيظ، "أبعاد التدخل الإنساني للأمم المتحدة في أحداث الثورات العربية–ليبيا وسوريا نموذجا–"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، دع، د س ن.
9. الشيخ محمد عبد الحفيظ، "ليبيا بين جماعات العنف والديمقراطية المتعثرة "، **مجلة المستقبل العربي**، د ع ،(د ت ن).
10. عبيد منى حسين،"أبعادالتغييرفيالنظام السياسي في ليبيا "، **مجلة الدراسات الدولية**، د ب ن، ع51، (د س ن).
11. عزة جلال ، "كوسوفا :جذورالصراع في البلقان"، **مجلة السياسة الدولية**،القاهرة،العدد137،جويلية 1999.
12. عقل زياد، "عسكرة الانتفاضة: الفشل الداخلي و التدخل الخارجي في الجماهيرية الليبية،**مجلة السياسة الدولية**، مصر، المجلد46، العدد184، (د س ن).
13. قريفة عبد السلام ، "التدخل الإنساني كآلية للسيطرة على إفريقيا(دراسة حالة دارفور)"، **دفاتر السياسة والقانون**، العدد9، جوان2013.

14. كلاع شريفة،"التهميش الطائفي كعامل لعدم تحقيق السلم الاجتماعي:دراسة حالة ليبيا"،**مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية**،جامعة الوادي، العدد5، فيفري2014.
15. مسينغهام إيف، "التدخل الإنساني لأغراض إنسانية: هل تعزز عقيدة مسؤولية الحماية استخدام القوة لأغراض إنسانية؟"،**المجلة الدولية للصليب الأحمر**، المجلد 91، العدد 876، (2009).
16. ويسمان فابريس ،"منظمة أطباء بلا حدود ومسؤولية تقديم حماية"، **مجلة أخلاقيات العدالة الجنائية**، نيويورك، 15مارس2010.

❖ **التقارير:**

1. باسولس أندرو،"أوروبا والثورات/التطورات العربية"، **الكتاب السنوي للبحر الأبيض المتوسط**،2012.
2. دي هاس هاين وسيغونا ناندو ،"الهجرة و الثورة"، **نشرت الهجرة القسرية** ، (2012).
3. رالف شامي وأخرون ،"ليبيا بعد الثورة، التحديات والفرص"،تر:صندوق النقد الدولي، **إدارة الشرق الأوسط وأسيا الصغرى**.
4. الشيخ نورهان ،"الموقف الروسي من الثورات العربية...رؤية تحليلية"،**التقرير الإستراتيجي التاسع**، (د س ن).
5. عباس بوغالم،"ليبيا بعد أربع سنوات من الثورة :الحصيلة، المآلات وسبل الخروج من الأزمة"،**تقرير عن الملتقى الدولي**، تونس من03إلى04 جوان2015.
6. مرعي محمد نجلاء،"الثورة النفطية والتنافس الدولي الاستعماري الجديد في افريقيا"،**التقرير الاستراتيجي السابع**،(د س ن).

❖ **المذكرات:**

1. بادي الطراونة طارق، "**دور حلف الشمال الأطلسي في استقرار دول البلقان، دراسة حالة كوسوفو**، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط ، ماي2011.
2. برقوق سالم، **تطور إشكالية مفهوم التدخل وعدم التدخل في العلاقات الدولية**، رسالة ماجستير في العلاقات الدولية، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 1994.
3. تباني وهيبة،**الأمن المتوسطي في إستراتيجية حلف الشمال الأطلسي**،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية:تخصص دراسات متوسطية ومغاربية،الأمن والتعاون،جامعة مولود معمري–تيزي وزو،2014.
4. رافعي ربيع، **لتدخل الدولي الإنساني المسلح**،رسالة ماجستير في القانون الدولي والعلاقات الدولية، جامعة مولاي الطاهر،سعيدة،2011–2012.
5. الرنتيسي محمود سمير، **السياسة الخارجية القطرية تجاه بلدان الربيع العربي والقضية الفلسطينية**،مذكرة ماجستير في الدبلوماسية والعلاقات الدولية، جامعة الأقصى،2013.
6. زردومي علاء الدين،**التدخل الأجنبي ودوره في إسقاط نظام القذافي**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص دراسات مغاربية، جامعة محمد خيضر بسكرة،2013–2014.
7. سليماني سهام، **تأثير حق التدخل الإنساني على السيادة الوطنية دراسة حالة العراق1991**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية تخصص علاقات دولية، جامعة الجزائر،2005.
8. عبد الله أحمد سليم، **دور السياسة الامريكية في التحولات الديمقراطية في المنطقة العربية2001–2013**،رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط ،2013.

9. قديح تيسير إبراهيم ، **التدخل الدولي الإنساني: دراسة حالة ليبيا 2011**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسة،جامعة الأزهر،غزة،2013.
10. كريفار خليفة، وبالعريف رشيد، **التدخل الإنساني في ظل الإستراتيجية الجديدة للحلف الأطلسي دراسة حالة كوسوفو**، مذكرة ماستر، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف،2014.
11. هلتالي أحمد، **التدخل الدولي الإنساني بين حماية حقوق الإنسان و مبدأ السيادة في عالم ما بعد الحرب الباردة**، مذكرة ماجستير في القانون العام فرع قانون منظمات الدولية وقانون العلاقات الدولية، جامعة متنوري ، قسنطينة.

❖ **مواقع الأنترنيت:**

1. إسم المقالة غير وارد::http://www.aljazera.net/newsarabic.
2. إسم المقالة غير وارد:http://www.aljazera.net/newsarabic
3. البيان حسن ، **موقف الجامعة العربية من ازمة ليبيا إستقالة من دورها واستدراج تدخل اجنبي**، نقلاعن:www.arabrenawal.com
4. خلافات في الجامعة العربية بمناهضة الجزائر لمشروع حول الشرعية والإرهاب في ليبيا، نقلا عن: www.alakhbar.com
5. د م، **دراسات السلام الدولي**، مركز دراسات وثقافات السلام. نقلا عن: http://sustech.edu/cenins_en/index.php
6. صحيفة التايمز، **ماذا يحمل عام2013 في العلاقات بين الربيع العربي مع "إسرائيل"**، متوفر على الرابط التالي:http://alhourriah.org/article/12125/.
7. عبد الشافي عصام ،"تطورات الأوضاع في ليبيا وأبعاد الدور المصري"،**المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية**،في27 ديسمبر2014، مأخود من www.episs.eg.org/straegy/2/1/113:

8. محمد الحرماوي،**مسؤولية الحماية :تقييم حلف الناتو العسكري في ليبيا**، نقلا عن: httpM//www.ahewar.org

9. معهد السلام الأمريكي، **دورة تأهيل لنيل شهادة في تحليل الصراعات**، نقلا عن:**www.usip.org/training/online**

10.منار محمد ،"**التدخل الدولي ومسؤولية الحماية** "،(أكتوبر 2011،ص10). على الموقع WWW.MAROCDROIT.COM

11. موقع وزارة الشؤون الخارجية: "الوضع الليبي، رسالة الممثل الدائم للجزائر بالأمم المتحدة إلى الأمين العام الأممي": **www.mae.dz**

12. ميكائيل براء ، "أوروبا **أمام الأزمة الليبية: إتحاد مواقف متضاربة**"، نقلا عن:**www.aljazera.net**

ب. المراجع باللغة الأجنبية:

❖ **المراجع باللغة الفرنسية:**

1. Ait-Chaalal Amine,« Les états unis face au printemps arabe », Belgique : **Alternative Sud**, vol 19-2012.

2. bourrat Flavier, " l'impact de la crise libyenne sur les autres pays du Maghreb", réflexion sur la crise libyenne ", **études de l'IRSEM**,n°27,(2013).

3. collon Michel,"comprendre l guerre en Libye 3",**investig'action**,.disponible sur :

4. Delage Caroline, **la Libye ,la France et l'OTAN :un triangle complexe aux enjeux multi scalaires** , 22avril2011.

5. Fabrice Arfi et Karl laske,"Sarkozy-Kadhafi: la preuve du financement",(28 avril 2012),p1 disponible sur le lien :http://www.mediapart.frr/node/200888
6. Flagothie Julien r, **l'intervention militaire en Libye et ses implications pour l'Europe de la défense**, institut royal supérieur, Bruxelles,(2012)
7. Hans Stark,l'Allemagne," la Libye et l'Europe", **institue français des relations internationales**,(1avril2011).
8. hauba Delphine ,**Etat de la question intervention Militaire en Lybie**, Bruxelles, novembre, 2011.

http://www.michelcollon.info/comprendre-la-guerre-en-libye-2-3-hml

9. International crises groupe, l'Algérie et ses voisins, **rapport moyen orient, Afrique du nord, n**°164, 12octobre2015.
10. Investigation, **l'intervention militaire en Libye et la violation de la l'légitimité internationale :un retour a la pseudo morale**.
11. **Les 60 l'OTAN**, ECPAD pole des archives.2009.
12. Patrice gourdin, **géopolitique de lLibye**,(18septembre2011),disponible sur le site :http://www.diploweb.com/Geopolitique-de-la-Libye.html
13. Ping Jean, **éclipse sur l'Afrique: fallait-il tuer Kadhafi** , Michallon:paris,2014.
14. Roy Simon N, "L'ETUDE DE CAS ", **RECHERCHE SOCIALES DE LA PROBLEMATIQUE A LA COLLECTE DES DONNES**, presses de l'université du Québec : canada,5 éd,2009.

15. Siad Arnaud, **l'intervention militaire en Libye: un consensus en relations internationales ?,**l'harmattan :paris,2014).
16. Siegel Heather Annette, **les ambitions de Sarkozy et le leadership français dans l'intervention en libye de 2011**, c m c, 2012,. disponible sur :http://scholarship.claremont.edu/cmc_theses/401
17. tinguy Anne, les ondes de choc des révolutions arabes, disponiblesur:http://books.open.edition.org/ifpo/6930?long=fr
18. Védrine Hubert, **rapport pour le président de la république française sur les conséquences du retour de la France dans le commandement intègre de l'OTAN sur l'avenir de la relation transatlantique et les perspectives de l'Europe de la de la défense**,(14 novembre 2012).

❖ **المراجع باللغة الإنجليزية:**

1. Burchill Scottand Others, **Theories of international relations**, Palgrave Macmillan, 3 ed.
2. Gheicu Alexandra, **NATO in the new Europe**, Stanford University press, California.
3. Hendrickson Ryan c, **diplomacy and war at nato**…, university of missouri press: united states of america,2006.
4. Murphy Ray, **UN peace keeping in Lebanon, Somalia and Kosovo**, Cambridge university press: uk, 2007.

5. overhans Marco , nato's operation in libya, German institute for internnatioal and security Affairs, November 2011.
6. vira Varun and cordsmanAnthony h , the Libyan uprising :an uncertain trajectory, **center for strategic and international studies**, 20 june2011.
7. YONG KORENE,"THE EMERGING INTERVENTIONISTS OF THE CCG", **MIDDLE EAST CENTER PAPER SERIES**, December, 2013.

فهرس المحتويات.

فهرس المحتويات:

1)-فهرس الموضوعات:

الموضوع	الصفحة
الشكر	
الإهداء	
مقدمة	ا.
الفصل الأول:تغير أجندة حلف الناتو في إطار الوضع الدولي الجديد	10
المبحث الأول: تحول أدوار حلف الناتو في إطار النظام الدولي الجديد,	11
المطلب الأول:تحول أدوار حلف إبان الحرب الباردة	12
المطلب الثاني: تحول أدوار حلف الناتو بعد الحرب الباردة.	14
المبحث الثاني:الانتقال من حفظ السلام إلى فرض السلام الدولي	20
المطلب الأول:مفهوم حفظ الأمن والسلم الدوليين وعلاقته بالمفاهيم الأخرى	21
المطلب الثاني:فرض السلام كبديل لعمليات حفظ السلام في التعامل مع النزاعات الدولية	24
المبحث الثالث:مدخل مفاهيمي لظاهرة التدخل الدولي	29
المطلب الأول:تطور مفهوم التدخل الدولي	29
المطلب الثاني:موقف نظريات العلاقات الدولية من التدخل الدولي الإنساني	34
الفصل الثاني:الأزمة الليبية من الانتفاضة الشعبية إلى تدويل القضية.	43

المبحث الأول:المواقف الخارجية تجاه الأزمة الليبية	44
المطلب الأول:البيئة الإقليمية السائدة	44
المطلب الثاني:اندلاع الأزمة في ليبيا	48
المبحث الثاني:المواقف والجهود الخارجية للتعامل مع الأزمة الليبية	52
المطلب الأول:المواقف الخارجية المعارضة للتدخل في ليبيا	52
المطلب الثاني:المواقف الخارجية المعارضة للتدخل	56
المبحث الثالث:دوافع التدخل الخارجي في ليبيا	62
المطلب الأول:الدوافع الاقتصادية	62
المطلب الثاني:الدوافع الأمنية	67
الفصل الثالث:تدخل حلف الناتو في ليبيا، الانعكاسات والتحديات	75
المبحث الأول:تدخل حلف الناتو في ليبيا، من حماية المدنيين إلى الإطاحة بنظام القذافي	76
المطلب الأول:دراسة في الشرعية القانونية للتدخل الخارجي في ليبيا	76
المطلب الثاني:تجاوز حلف الناتو للصلاحيات التي يمنحها القرار 1973	80
المبحث الثاني:تداعيات تدخل حلف الناتو في ليبيا	83
المطلب الأول:تداعيات التدخل على المستوى الداخلي.	84
المطلب الثاني:التداعيات على المستوى الإقليمي.	88
المطلب الثالث:التداعيات على المستوى الدولي.	89

المبحث الثالث: إعادة بناء الدولة الليبية بعد التدخل.	91
المطلب الأول: تحديات بناء الدولة الليبية بعد الإطاحة بالقذافي.	91
المطلب الثاني: الجهود الدبلوماسية في محاولة إصلاح الشأن الليبي مقابل التهديد بتدخل جديد لمحاربة الإرهاب	97
الخاتمة	104

2)-فهرس الأشكال:

الشكل	الصفحة
الشكل (1):مخطط" لند" الذي يوضح منحنى الصراع بالتركيز على مدته وحدته	21
الشكل(2): خريطة توضح الأهمية الجغرافية لليبيا	63
الشكل(3):خريطة توضح تقسيم الأقاليم في ليبيا.	64
الشكل(4) :خريطة توضح أهم الدول التي تستورد النفط الليبي	65
الشكل(5): خريطة توضح الضربات الجوية التي تعرضت لها ليبيا	82
الشكل (6): خريطة توضح توزيع القبائل في ليبيا.	95
الشكل (7): مخطط يوضح أهم القوى التي تشكل المشهد الأمني الليبي بعد سنة 2014.	96
الشكل (8): مخطط يوضح أهم مخرجات اجتماع تونس.	99